جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الديموغرافيا

أطروحة

للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث

في الديموغرافيا

عنوان الأطروحة

دور التنمية الاقتصادية في توجيه منحنى الخصوبة في الجزائر

(دراسة ميدانية في مدينة وهران)

إعداد: بلعروسي شريفة

إشراف: الأستاذ الوادي الطيب

مقدمة و مناقشة علنا أمام اللجنة المكونة من

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
داودي نور الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة وهران 2
الوادي الطيب	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة وهران 2
قويدري محمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة وهران 2
حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة تلمسان
راشدي خضرة	أستاذة محاضرة أ	مناقشة	جامعة وهران 2
عامر عامر أحمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2018 / 2019

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي

مقدمة.....01
الإشكالية.....05
فرضيات البحث.....07
أهداف الدراسة.....08
أهمية الدراسة.....09
أسباب اختيار الموضوع.....10
الدراسات السابقة.....11
منهج الدراسة.....12
خطة البحث.....12
تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة..... 14
صعوبات البحث.....20

الفصل الأول : الأصول النظرية للعلاقة بين الاقتصاد و السكان

تمهيد.....21

الأصول النظرية للعلاقة بين الاقتصاد و السكان

الدراسات و النظريات السكانية.....21

الفكر السكاني القديم.....22
الفكر السكاني اليوناني.....23
الفكر السكاني عند العرب 27
الفكر السكاني في عصر النهضة.....29

نظرية توماس روبرت مالتوس 32

النظريات السكانية بعد مالتوس.....35
النظريات الطبيعية.....36
النظريات الاجتماعية 42

المالتوسيون الجدد 48

الفكر السكاني في القرن العشرين(المؤتمرات الدولية حول السكان).....48

البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني (السياسة السكانية في الجزائر)

مراحل السياسة السكانية في الجزائر.....51
مرحلة تصدي الحكومة للفكرة 51

مرحلة دق ناقوس الخطر ودعم الحكومة للفكرة.....53

البرنامج الوطني للتحكم في الولادات(PNMCD).....55

السياسة السكانية و سياسة التخطيط (1989/1980) 57

المخطط الخماسي الأول 58

المخطط الخماسي الثاني 58

مصادر تمويل البرنامج (PNMCD) 59

مرحلة اللاستقرار ما بعد 1990 61
خلاصة 66

الفصل الثاني: تطور الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال

تمهيد

تطور سكان الجزائر (1962-2015)

الفترة الأولى الممتدة بين (1962– 1980).....69
الفترة الثانية (1980- 1990).....71
الفترة الثالثة (1990-2000).....73
الفترة الرابعة(2000 - 2015).....74

تطور الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال

تطور أعداد النساء في سن الإنجاب 81
تزايد المواليد 84
تطور بعض المؤشرات الديمغرافية من 1966الى 2016.....85
العوامل المؤثرة في الخصوبة 86
استعمال المرأة لوسائل منع الحمل.....86
سن المرأة عند الزواج الأول 88
عوامل مساهمة في تأخر سن الزواج 91
المستوى التعليمي للمرأة و تراجع الخصوبة.....93

المرأة و التعلم.....94

ترقية المرأة عن طريق محو أميتها.....96

العلاقة بين إمكانية تعليم الفتاة بتأخر سن زواجها.....97

عمل المرأة.....102

تطور المجتمع النسوي النشيط.....104

التحقيقات الوطنية حول الخصوبة منذ1992-2012

المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل 1992.....111

التحقيق الجزائري حول صحة الأسرة 2002.....119

المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS3 2006.....122

المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 2012.....123

خلاصة 127

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

تحقيق النمو الاقتصادي.....129

التنمية الاقتصادية.....131

مؤشرات التنمية.....133

مجالات التنمية في البلاد العربية.....134

تطور اقتصاد الجزائر خلال خمس عشريات من الاستقلال

لمحة وجيزة حول الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال.....135

السمات العامة للاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال.....136

مشروع قسنطينة 1959-1963.....138

الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.....146

التنمية الزراعية في الجزائر.....147

المجال الصناعي.....151

السياسة التنموية في الجزائر(التخطيط).....152

المخطط الثلاثي: 1969/1967.....154

المخطط الرباعي الأول 1970- 1973.....156

المخطط الرباعي الثاني 77/1974.....159

التخطيط و التنمية في الثمانينات.....160

المخطط الخماسي الأول84/1980.....161

المخطط الخماسي الثاني 89/1985.....162

التخطيط و التنمية بعد الثمانينات.....164

برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004.....165

برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....167

برنامج التنمية الخماسي (توطيد النمو) 2010-2014.....168

التنمية البشرية في الجزائر.....172

خلاصة.....184

الفصل الرابع:ميدان الدراسة و العوامل المؤثرة على الخصوبة فيه

الفصل الرابع:ميدان الدراسة و العوامل المؤثرة على الخصوبة فيه

ميدان الدراسة

تمهيد

تقديم لولاية.....185

الخريطة الإدارية للولاية.....186

لمحة وجيزة حول الوضعية الديمغرافية لولاية وهران مقارنة بالجزائر.....187

الدراسة الميدانية

أسباب إجراء البحث الميداني 194

خطوات للدراسة الميدانية.....195

عموميات حول عينة الدراسة.....200

العوامل المؤثرة في خصوبة المراة من خلال الدراسة الميدانية.....229

لتحليل اللوجيستي متعدد الاستجابة.....229

خلاصة 249

الخاتمة العامة.....250

الملخصات.....
قائمة المصادر و المراجع .....
قائمة الجداول و الأشكال البيانية.....
الاستمارة.....
الملحق .....

المقدمة

اهتم الإنسان منذ القدم بالبحث عن طرق تضمن له البقاء و تحفظ سلامته من كل المخاطر، بعد أن اهتدى إلى الزراعة استقر على ضفاف الأنهار معتمدا على هذه الأخيرة كمصدر أساسي لعيشه لعقود طويلة، لكن مع زيادة أعداد الناس وظهور التجمعات الإنسانية المختلفة ثم تطورت إلى مجتمعات بشرية و ظهرت فيها بعض الأنظمة التي قسمت أبناء الأرض الواحدة إلى طبقات اجتماعية غنية حاكمة وأخرى فقيرة ومحكومة.

أخذت بعض الأفكار تراود رجال الدولة فيما يخص التفكير في القضايا السكانية، بمعنى آخر اهتموا بالتفكير في علاقة تكاثر الإنسان (زيادة أعداد الناس) بالموارد الزراعية للأرض، بني ذلك التفكير على اعتبارات عسكرية واقتصادية تصب في وعاء خدمة الطبقات الغنية والحاكمة لضمان العيش الكريم لهم. تمثلت تلك الأفكار في الاهتمام والتركيز على العدد الأمثل للسكان وضرورة تشجيع أو إيقاف التزايد السكاني مثلما كان لدى أفلاطون"Platon" وغيره.

على الرغم من كون هذه الأفكار تعبر عن أراء فردية و تخمينات لشخصيات مرموقة في المجتمع أو لجماعة ما تشترك في خدمة مصالحها و أنها لم ترتكز على أسس علمية واضحة، إلاّ أنها رسمت الخطوط العريضة التي بنيت عليها الدراسات و النظريات السكانية المعاصرة.

فكانت البداية من كتابات مالتوس "Malthus" في نهاية القرن الثامن عشر إذ أظهر "مالتوس"في كتاباته اهتماما بالغا بالقضايا السكانية و أوضح مدى ارتباطها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبحت هذه الأفكار محل اهتمام العديد من المفكرين.

أثارت أعمال مالتوس جدلا واسعا بين مؤيد و معارض،هذه الآراء المتناقضة دفعت بالعديد إلى الاهتمام بدراسة القضايا السكانية و شجع على التطوير المستمر لمناهج الملاحظة والتحليل منذ ذلك الوقت.

أما أفكار ريكاردو"Ricardo" فكانت تتشابه مع أفكار مالتوس و متقاربة إلى حد ما، أكد هو الأخر أن ضغط الزيادة الكبيرة للسكان على الموارد الاقتصادية للأرض بالأخص تلك الموارد غير قابلة للتجديد، ومدى تأثير ذلك على تراجع المستوى المعيشي للعديد من الشعوب.

فيما كانت آراء الاقتصادية استر بوسروب "Ester Bouserup " مختلفة تماما عن أفكار مالتوس فضلت أن تسمي ظاهرة تسارع النمو السكاني بالضغط المبدع، لأن رأيها كان مبنيا على تجارب أجرتها في مجتمعات زراعية مثل الهند، ومنه فان فكرة الضغط المبدع ترتكز على أهمية العدد الكبير من الأبناء في خلق تلك اليد العاملة في قطاع الزراعة لتحقيق الإكتفاء الذاتي داخل الأسرة، كما أن كثرة الأبناء خاصة من الذكور يلعب دورا هاما في قوة العائلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية معا.

ثم تلاهم العديد من المفكرين في البلدان المتطورة ممن جعل من تسارع النمو السكاني سببا رئيسيا للفقر والتخلف وان إبطاءه شرط أساسي لكل بناء اقتصادي قوي، ومن هذا المنطلق شرعت عدة دول من العالم (أوروبا) في بناء هيكلها السكاني ومجدها الاقتصادي، ثم انتهاجها لسياسات سكانية قصد التحكم في النمو السكاني المفرط وبناء اقتصاد قوي من أجل خلق نوع من التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وبالتالي دخلت فيما سمي بظاهرة التحول الديمغرافي خلال القرنين التاسع عشر و العشرين.

كانت البداية بتسجيل انخفاض في معدلات الولادات مع بقاء معدل الوفيات مرتفع لتنخفض بعد ذلك بسبب تحسن المستوى الصحي و المعيشي في هذه الدول نتيجة التطور العلمي، الذي تولد عنه تطور اقتصادي مذهل في هذه الدول خاصة بعد الثورة الصناعية، لينتج عن ذلك تراجع معدل الزيادة السكانية إلى أدنى مستوياته.

في المقابل كانت الدول النامية تعرف ظاهرة مغايرة تماما ألا وهي ظاهرة الانفجار السكاني، إذ كانت الزيادة السكانية تعرف معدل نمو لم يسبق لها أن مرت به طيلة تاريخها الديمغرافي.

الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى التفكير في هذا النمو كمشكلة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية في بعض الأحيان، تختلف حدتها باختلاف الوضعية الديمغرافية و الاقتصادية لهذه البلدان، فمنها من تعاني من اختلال التوازن بين النمو السكاني الكبير والنمو الاقتصادي المتواضع، وأخرى تعاني من نمو سكاني سريع يلتهم كل ما تجود به الأرض، بالرغم من امتلاكها للعديد من الثروات. هذه الزيادة الكبيرة للسكان أدت إلى تفاقم البطالة وحدة أزمة السكن ونقص الرعاية الصحية وانخفاض المستوى المعيشي وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في تعزيز فكرة تعميم انتهاج سياسة للتحكم في النمو السكاني في هذه الدول.

اعتقد العديد من الحكام ورجال الدول التي تعاني ضغطا سكانيا على موارد الأرض من جهة وركودا اقتصاديا من جهة ثانية بأن الفكرة السابقة هي الحل الأمثل للخروج من المأزق الذي تعيش فيه، فشرع العديد منها في انتهاج سياسات سكانية خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

هذه السياسة التي كانت في بعض الأحيان الغاية منها التحكم في نمو السكان لمسايرته مع التطور الاقتصادي البطيء، لكن غالبا ما كانت هذه السياسات مفروضة على هذه الدول لأهداف سياسية تنطوي تحت غطاء الحفاظ على صحة الأم والطفل، بناء اقتصادي، رقي اجتماعي وغيرها.

لم تكن الجزائر السباقة في هذا المجال على المستويين العالمي أو القاري، لأنها في بداية الأمر وطيلة العشرية الأولى من الاستقلال كانت تمشي عكس التيار القائم على مبدأ الحد من النمو السكاني من أجل بناء الاقتصاد حتى بعدما سجلت معدلا للزيادة الطبيعية فاق 3 %خلال السبعينات وهو أعلى معدل عرفته البشرية في تلك الفترة.

حتى بعدما فكرت الجزائر في هذه العلاقة المترابطة بشكل عكسي بين السكان والتنمية الاقتصادية، كانت لها وجهة نظر مختلفة نوعا ما عن توجه الدول المتقدمة، إذ رأت في التطور الاقتصادي الوسيلة الأنجع للتحكم في الزيادة السكانية وليس العكس و هو ما جاء في تدخل ممثلها اثر المؤتمر العالمي للسكان المنعقد ببوخارست "Bucarest" سنة 1974.

لسبب أو لآخر فقد غيرت الجزائر رأيها ودخلت غمار السياسة السكانية في بداية الثمانينات، حققت في تلك الفترة تراجعا في معدل نموها السكاني الكبير الذي عرفته في السبعينات.

ففي خمس وعشرين عاما استطاعت الجزائر أن تخفض المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) من8 أطفال لكل امرأة في السبعينيات إلى حدود طفلين لكل امرأة في نهاية القرن الماضي، بالرغم من أنها لم تبلغ مستوى التقدم الصناعي والتكنولوجي للدول المتقدمة التي استغرقت مدة أطول بكثير لقطع أشواط الانتقالية الديمغرافية، من بينها فرنسا التي قضت مدة زمنية فاقت القرن لتخفض معدل خصوبة النساء من 6 أطفال إلى أقل من طفلين لكل امرأة.

وبين الرأي المؤيد للعمل على انتهاج سياسة سكانية كحل أمثل لبناء مجتمع ذات نمو سكاني يتماشى وما يمكن للبلاد أن توفره من مختلف ضروريات الحياة لمواطنيها، وذلك الرأي الذي يرى في التنمية الاقتصادية طريقا معبدة للوصول بصفة أكيدة إلى نفس نتائج السياسة السكانية الحل الأكثر نجاعة ومنطقية.

بين هذا و ذاك فقد عملت الجزائر على الموازاة بين انتهاج السياسة السكانية التي بدأت في الثمانينات و التي لا يمكن أن ننكر النتائج التي حققتها في تراجع معدلات الخصوبة بفعل الاستعمال الواسع لموانع الحمل من طرف النساء خاصة و أنها كانت مجانية، إلا أن الفضل في ذلك قد يرجع إلى التنمية الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما نتج عنها من تحسين المستوى الثقافي والاجتماعي وكذا الاقتصادي للأسر الجزائرية.

1. إشكالية الدراسة

إن دراسة إشكالية العلاقة بين السكان والاقتصاد تقودنا إلى ضرورة أو حتمية البداية بسرد الأفكار الأولى التي مهدت لظهور العديد من النظريات السكانية بمختلف التوجهات والآراء.

منهم من كان يرى في النمو السكاني حجر عثرة في طريق التطور الاقتصادي و ركزت أفكارهم على ضرورة التوفيق بين السكان وموارد الأرض حتى لا يكون تزايد السكان واستنزاف ما تجود به الأرض سببا في ظهور مشاكل اجتماعية وسياسية في مجتمعاتهم، على رأس رواد هذا التوجه توماس روبرت مالتوس.

كما أن البعض الآخر يعتبر الحديث عن التنمية الاقتصادية لا يستوجب التركيز على الجانب السكاني إلى حد كبير، فهم يرون في التطور الاقتصادي إمكانية كبيرة في تقليص الهوة الموجودة بين السكان والاقتصاد على عكس المدرسة الأولى.

و بالرجوع إلى الرأي الجزائري حول القضية اثر انعقاد المؤتمر العالمي للسكان في 1974 نجده قد ركز على أن التطور الاقتصادي هو المتحكم في النمو السكاني، هذا الرأي يتوافق إلى حد ما مع أراء الاجتماعيين.

شيء مهد لهذه الدراسة طريقا لمعرفة مدى تحقق هذا الرأي على أرض الواقع بشكل تم التخطيط له مسبقا أو فرضته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

حتى ولو أن الجزائر لم تتبن هذه الفكرة مطولا، إلا أنه يمكننا تحليل الموضوع في ظل هذا المبدأ بشكل يستوفي جوانب الهدف العام للبحث، لان التخلي عن فكرة في وقت ما لا يعني أنها خاطئة ولا يعني التخلي عنها بشكل نهائي، كما لا يمنع من تحققها ولو بشكل لم يسبق أن خطط لها أو سطر لها برنامج خاص تم العمل به.

فبعد بلوغ الجزائر مستويات تنموية متقدمة مقارنة بما كانت عليه في السابق، قدم العديد من الباحثين أفكارا وأراء وأطروحات مختلفة باختلاف توجهاتهم حول مدى تأثير النمو السكاني على الاقتصاد سلبا أو إيجابا وحجتهم في ذلك أن الإنسان هو المتحكم في الاقتصاد وليس العكس.

عند تتبع ما عاشته الجزائر في مختلف مراحل فترة الاستقلال يظهر أنها مرت بعدة توجهات، فمن التوجه المشجع للخصوبة خلال السنوات الأولى للاستقلال قصد تعويض الخسائر البشرية أثناء الحرب التحريرية إلى خوضها غمار انتهاج السياسة السكانية بعد أن عانت من ظاهرة الانفجار السكاني التي كانت نتيجة حتمية لتشجيع النسل وتحسين الظروف الصحية، وصولا إلى عدم التدخل المباشر في الحياة الإنجابية للزوجين، خاصة بعد بلوغ المرأة مستويات عالية من التعليم و دخولها سوق العمل مما ساعد على تحسين دخل الأسرة وخلق ثقافة جديدة أثرت على كل مستويات العيش داخل الأسرة بما في ذلك السلوك الإنجابي.

سيتم التطرق للموضوع من هذا المنطلق، بمعنى أوضح ستعمل الدراسة على البحث في أثر التنمية الاقتصادية التي عرفتها البلاد و بالتالي الأسرة الجزائرية المتمثلة في تحسن المستويين التعليمي(الثقافي) والمادي للزوجين وللمرأة على وجه الخصوص على مستوى خصوبتها، والتعرف على إذا ما كان لهذه التنمية الاقتصادية دور في توجيه منحنى الخصوبة في الجزائر و معرفة مدى مساهمة التنمية الاقتصادية في تخفيض هذه الأخيرة ومنه يطرح الإشكال الموالي:

هل يمكن أن يكون للتنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر دورا في تراجع معدلات الخصوبة؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تستوجب الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الجزئية التي تكون حوصلتها مفكا للعقدة المطروحة في الإشكال الرئيسي، صيغت هذه الأسئلة على النحو التالي:

- ✓ هل التراجع المسجل في معدل الخصوبة سببه وعي النساء بضرورة التباعد بين الولادات حفاظا على صحتهن وصحة أطفالهن؟
- ✓ وهل لتحسين المستوى التعليمي للمرأة دور في ذلك؟
- ✓ أم أن لدخول المرأة سوق العمل وارتفاع دخل الأسرة الدور الأكبر في ذلك؟

2. فرضيات الدراسة

تم تحديد بعض الفرضيات التي تبدو بمثابة إجابات مسبقة على الإشكالية المطروحة حول الموضوع فهي تحتمل الخطأ بقدر ما تحتمل الصواب، جاءت على النحو التالي في فرضية أساسية مبنية على أن:

- ❖ انخفاض خصوبة النساء راجع بالدرجة الأولى إلى التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

وثلاث فرضيات جزئية تمت صياغتها بالشكل التالي:

- ✓ هناك علاقة بين المستوى المعيشي للأسرة مقاسا بالدخل و تراجع مستوى الخصوبة مقاسا بعدد الأطفال.
- ✓ ارتفاع الوعي الصحي لدى المرأة (ضرورة التباعد بين الولادات والحفاظ على صحتها وصحة أبنائها) ساهم بشكل ما في تراجع الخصوبة.
- ✓ التوجه الإنجابي الراهن والساري المفعول داخل الأسرة الجزائرية سببه ذلك التغيير في وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي المتمثل في ارتفاع مستواها التعليمي وولوجها لمجالات العمل والنشاط الاقتصادي.

3. أهداف الدراسة

من أجل الوصول إلى تحليل الموضوع المطروح سطر لذلك هدفا رئيسيا يعبر عن:

- ❖ معرفة مدى مساهمة التنمية الاقتصادية المتمثلة في تحسن المستوى المعيشي والثقافي للأسر في تراجع معدل الخصوبة.

وأهداف أخرى ثانوية تساهم في بناء دراسة سليمة وتحقق السير الحسن للبحث حتى نصل إلى الهدف المرجو فكانت متتابعة بالشكل الموالي:

- ✓ التعرف على مدى اهتمام الدولة الجزائرية أو الحكومات المتعاقبة بتحسين المستوى المعيشي للأسر.
- ✓ التوصل إلى معرفة نوع العلاقة الرابطة بين المستوى الاقتصادي للأسرة وعدد الأطفال فيها.
- ✓ معرفة علاقة المستوى التعليمي للأبوين عامة و الأم خاصة بعدد الأطفال لديهما.
- ✓ معرفة مدى مساهمة انتشار الوعي الصحي في أوساط النساء في خلق سلوك إنجابي جديد.

4. أهمية الدراسة

تندرج أهمية هذه الدراسة في كونها من بين الدراسات الموجهة لبحث العلاقة بين الاقتصاد والسكان من منطلق اقتصادي على عكس ما جرت العادة في أغلب الدراسات الديمغرافية، لذلك من الممكن أن تسهم هذه الدراسة مساهمة ايجابية في تزويد المهتمين بمعلومات في الموضوع من خلال توضيحها لهذا الترابط بنظرة مغايرة.

ثم أن اعتماد الأمم المتحدة على مؤشرات غير مالية كمؤشر التنمية البشرية IDH الذي يجمع بين مدى حصول أفراد المجتمع الواحد باختلاف مكاناتهم الاقتصادية والاجتماعية على نصيبهم من دخل الدولة سواء بشكل مباشر متمثلا في زيادة الدخل الفردي أو عن طريق المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للفئات الفقيرة، ومدى حصولهم على قسط وافر من التعليم ثم مدى ارتفاع **أمل الحياة** بالقضاء على العديد من الأمراض الفتاكة بفعل التحسن الصحي.

إن اهتمام الهيئات الدولية في قياس مدى تطور الأمم على عامل مهم في الديمغرافيا بدل الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية فقط كالدخل القومي الخام(PIB) قد يعمل على تصنيف هذه الدراسة الديمغرافية في قوائم الدراسات التي تقدم إضافة جديدة، هذا من جهة من جهة أخرى قد تساهم في توضيح مدى تأثير التنمية الاقتصادية على نمو السكان بدل التركيز على أثر زيادة السكان في تراجع الاقتصاد، من جهة ثالثة قد تسهم في فتح شهية الباحثين لإجراء دراسات قادمة في نفس المجال أو ممن يرغب في توجيه النقد قصد الإثراء المعرفي.

5. أسباب اختيار الموضوع

فيما يخص أسباب اختيار الموضوع فهي مزيج من الموضوعية و الذاتية ندرجها في النقاط التالية:

5. 1. الأسباب الموضوعية

السبب الأول هو أن الدراسات المقدمة في الموضوع قليلة، السبب الثاني يتمثل في كون الدراسة تعالج واحد من مواضيع الساعة، فالعديد من الدول منهمكة في التفكير في إيجاد حل لمشكلة سير العملية التنموية في اتجاهات متعاكسة مع توجه منحنى السكان، فقد تسهم هذه الدراسة في توضيح الفكرة.

2.5. الأسباب الذاتية

تتمثل في حب التطرق لموضوع العلاقة بين السكان و الاقتصاد بوجهة نظر مختلفة عما جاءت به الدراسات السابقة، فإذا كان في اختلاف علماء الدين رحمة، فان معالجة موضوع واحد بطرق عديدة و بآراء مختلفة متعة للباحث، مدرسة للطالب وإثراء للمكتبة الجامعية.

أما السبب الأخير فهو يعبر عن رغبتنا في التمرد على القانون الذي فرضه الديمغرافي على نفسه وهو معالجة كل المواضيع من منطلق ديمغرافي بحث.

6. الدراسات السابقة

إن ما جعل البحث يتسم بصعوبة أكبر هو قلة الدراسات السابقة في الموضوع، أي الدراسات التي عالجت موضوع العلاقة بين الاقتصاد والسكان من منطلق اقتصادي(تأثير التنمية الاقتصادية على نمو السكان).

الدراسات التي غالبا ما تكون نقطة انطلاق لبحث جديد مع العمل التوصل إلى نتائج مؤيدة أو مغايرة لما جاء من قبل، إن الدراسات السابقة التي تم التوصل إليها رغم كثرتها وتعددها كانت كلها تنصب في قالب الأثر السلبي للنمو السكاني على الاقتصاد سواء على الشغل أو التعليم، الصحة وما تواجهه الدولة من صعوبات في توفير احتياجات تلك الأعداد الكبيرة من السكان، هذه الدراسات أتت بأفكار مغايرة لما تصبوا إليه هذه الدراسة، أفكار مغايرة وليس خاطئة لان هذه الأفكار لا تتماشى مع الفكرة التي تم الانطلاق منها لانجاز هذا البحث، فالفكرة الأساسية لهذه الدراسة هي محاولة توضيح ما إذا كان للتنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ استقلالها دور أو أثر على السلوك الإنجابي الجديد الذي ظهر في البلاد.

ففي الفترة التي أجريت فيها تلك الدراسات كان الشغل الشاغل لدى العام والخاص هو الاهتمام بتلك الأعداد الهائلة من الأجيال الصاعدة بسبب ارتفاع الخصوبة آنذاك، هذه الأجيال التي اصطدمت مع الإمكانيات المحدودة للبلاد وصعوبة إيجاد حل وسط بين توجيه مداخيل الدولة إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية في البلاد تحررها ولو جزئيا من الاعتماد على المداخيل النفطية، وتوفير المرافق والاحتياجات المختلفة والمتعددة للسكان لان خروج البلاد من فترة استعمارية استوجب بناء الوطن من الأساس.قد يكون ذلك سببا في جعل أغلبية الباحثين يوجهون اهتماماتهم إلى أثر الزيادة السكانية على الاقتصاد الوطني، لهذا أو ذاك لم نعثر على دراسة تعالج أثر التنمية الاقتصادية على نمو السكان و ربما لقصور مني.

7. منهج الدراسة

خلال مجريات هذا البحث تم انتهاج أسلوب البحث العلمي الذي يمكن من التوصل إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة مسبقا، منطلقين من المقدمات لتوضيح سيرورة الأحداث المتعلقة بالموضوع وصولا إلى النتائج، نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي بات أمرا ملحا وغاية في الأهمية خلال الدراسة الحالية، لان جمع المعلومات من مختلف المصادر حول العملية التنموية وكذا تطور الخصوبة في الجزائر وبعض العوامل التي ساعدت على ذلك يتطلب تحليلها وتفسيرها حسب ما تقتضيه الحاجة، من مميزات المنهج الاستنتاجي انه يمنح للباحث إمكانية التحقق من صحة الفرضيات التي طرحت كإجابات مؤقتة عن الإشكالية، فمن خلال ما تتوصل إليه الدراسة التي قام بها وعلى ضوء تلك النتائج يمكن للباحث أن يستنتج مدى صحة الفرضيات أو يتم تفنيدها بحسب ما تسفر عنه النتائج أو ما تم التوصل إليه من معطيات.

8. خطة البحث

حتى تتم الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، تضمن هذا العمل بعد المقدمة العامة التي أعطت فكرة بسيطة عن الموضوع، إن فقرات المقدمة تعرضت للعديد من المراحل التي مر بها كل من الاقتصاد و السكان بومضة موجزة، بالإضافة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول المندرج تحت عنوان: **من الأصول النظرية للعلاقة بين الاقتصاد و السكان إلى السياسة السكانية** يعرض هذا الأخير مختلف المقاربات بين أراء الفلاسفة والاقتصاديين فيما يخص تلك العلاقة القائمة بين الاقتصاد

والسكان، على اختلاف الفلاسفة و الاقتصاديين في توجهاتهم و تناقض أفكارهم أحيانا، ثم قدم عرضا موجزا للسياسة السكانية في الجزائر.

الفصل الثاني المعنون **بتطور الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال**.

عرض هذا الفصل ما أمكن من معلومات و معطيات حول السكان و الخصوبة في الجزائر، كما مرورا بشكل مختصر عن التحقيقات التي أجريت في الجزائر من التسعينات إلى 2012 حول الخصوبة أو صحة الأم و الطفل والأسرة و تم تقديم بعض النتائج التي توصلت إليها تلك التحقيقات.

الفصل الثالث حول **التنمية الاقتصادية في الجزائر** قدم حوصلة عن العملية التنموية التي حدثت في الجزائر منذ استقلالها.

الفصل الرابع عنوانه **العوامل المؤثرة على خصوبة المرأة من خلال الدراسة الميدانية** قدم بعض المعلومات الديمغرافية عن ولاية وهران كون حد بلدياتها ميدانا لبحثنا، ثم عرض وصفا للعينة في شكلها العام.

بعدها تم تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت بمدينة وهران للتوصل إلى معرفة بعض العوامل السوسيو-اقتصادية المؤثرة على تطور الخصوبة أي علاقة التنمية الاقتصادية بالسلوك الإنجابي الراهن.

9. تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة

9. 1. النمو و التنمية

لا يزال ذلك الالتباس لدى البعض في فهمهم لمعنى النمو والتنمية الاقتصاديين، فقد يظن الكثير منا بأنهما كلمتان تؤديان معنى الزيادة في طاقة الإنتاج أو هما معنى واحد للتقدم الاقتصادي في الدولة، واعتبر النمو مقياسا لرفاهية الأمم لوقت طويل والذي كان يعني ضمان تحقيق الزيادة المرجوة في كمية السلع والخدمات المنتجة، حتى في غياب تحسن نوعية حياة الأفراد.

و بمرور الوقت وظهور حاجات جديدة مع تحول بعض الكماليات إلى ضروريات واستغناء الناس عن بعض الأشياء التي قد تكون إلى وقت قريب حاجة ملحة، فقد تغيرت نظرة المختصين إلى فكرة أن النمو قد يعني التنمية، فالتحسن في نوعية الحياة يمثل ضرورة من ضروريات التنمية وبالتالي يمثل معنى من معاني التنمية الاقتصادية، فبعض العوامل التي لا يهتم بها النمو قد تكون ضرورة ملحة في تجسيد عملية التنمية المبنية على أساس النمو مضافة إليه العديد من العوامل والشروط حتى تكتمل هذه العملية ، لذا سنعرف كل منهما على حدا.

9. 2. تعريف النمو الاقتصادي[1]

يعد النمو الاقتصادي مصطلح جديد نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية في المجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تكن تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.

[1] كيداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر ص16

استمر مصطلح النمو الذي ظهر مع التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة، بعيدا عن اعتبارات مدى تقدم الدولة أو العكس. فكان كل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها في وحداتها الاقتصادية، هذه الأخيرة تخضع لإلزامية زيادة منتجاتها قصد رفع معدلات الأرباح، مما ينتج تراكما لرؤوس الأموال، وعلى اختلاف الآراء وتعدد وجهات النظر، اتفقت معظمها على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في الناتج الإجمالي المحلي"أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي باستمرار إلى زيادة في نصيب الفرد المتوسط من الدخل الحقيقي[2].

9. 3. تعريف التنمية

التنمية لغة: "التنمية مصدر نمى على وزن فعل بالتشديد، والمصدر اصطلاحا هو اسم الحدث أي اسم يدل على الحدث (الفعل)، و مضارعه ينمي فعل معتل اللام و مصدره تنمياً، ولكنهم قالوا في مثل هذا يجب حذف ياء التفعيل وتعوض عنها (التاء) فيصير وزنه تفعلة أي تنمية مثل زكى يزكي تزكياً ولكن حسب القاعدة يكون تزكية ومثله سمى يسمي تسمية.

و التنمية هي الازدياد ويأتي الفعل من هذه المادة مخففاً فيقال نمى ينمي نماء أي زاد وكثر ويقال نماه الله فيتعدى بغير همزة، و أنميت الشيء و نميته جعلته نامياً، ويقال نميت النار إذا ألقيت عليها حطباً"[3].

التنمية لغة "هي اسم الحدث الدال على تغير الشيء في ذاته او في موضوعه نحو الزيادة أو الارتقاء وهذا المعنى اللغوي يقترب من المعنى الاصطلاحي للتنمية الاقتصادية في ابسط صورها وهي مجموعة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و

[2] المرجع السابق ص17
[3] الدكتور صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الإنسان في التنمية وحمايته دوليا،ص121

السياسية التي تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الدخل القومي الحقيقي في المدى الطويل لا سيما إذا حدثت هذه التغيرات نتيجة لسياسة اقتصادية واعية"[4]

التنمية اصطلاحا

من المعاني السابقة للتنمية تتأكد حقيقة واحدة هي أن التنمية عملية تغيير، و هذا التغيير لا يتأتى إلا عن طريقين احدهما كمي و هنا تعنى التنمية بالنمو،و التغيير هنا قد يكون ذاتياً وبواسطة عوامل خارجية، و الأخر نوعي أي عملية التحسن في شيء ما، غالبا ما يكون هذا التغيير النوعي عن طريق عمليات إرادية من طرف آخر و لا يمنع أن تندمج الطريقتان معاً في آنٍ واحد أي تغير وتغيير، نوعي وكمي، وهو المعنى الأشمل للتنمية في المفهوم الاصطلاحي العام[5].

تختلف تعاريف التنمية باختلاف وجهات النظر لدى واضعي هذه التعاريف وحتى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي صيغت فيها، من بين هذه التعاريف ما يلي:

4.9. تعريف التنمية من منظور اقتصادي

تكون أهدافها اقتصادية بالدرجة الأولى يعرفها "Meir"[6] أنها عملية تغيير شامية و متكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل و مستمر في اقتصاديات البلدان و محسن لظروف و مستوى حياة الإنسان فيه.

---

[4] المرجع السابق، ص122

[5] نفس المرجع، ص123

[6] كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ،ص20.

- ✓ التنمية الاقتصادية هي تحقيق زيادة في الدخل الوطني تفوق تلك الزيادة التي تحدث في نمو السكان أي هي زيادة الناتج الاقتصادي الذي ترافقه استمرارية في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لفائدة الطبقة الفقيرة مع تحسن نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج[7].
- ✓ التنمية الاقتصادية هي ذلك الرقي في الوضع الاجتماعي الذي يلبي للفرد كل احتياجاته المعنوية منها والمادية، وهذا ما يفسر علاقة الارتباط الوثيق بين التنمية و المواطن[8].
- ✓ هي رقي المجتمع بفعل استنباط أساليب إنتاجية جديدة و رفع الإنتاج بتحسين الطاقات والمهارات البشرية (التنمية البشرية)، بالإضافة إلى راس المال المتراكم كما يحمل هذا الرقي في طياته تلك التغيرات في الحالة الاجتماعية الهيكلية و التنظيمية[9].

5.9. تعريف الأمم المتحدة للتنمية

هي مجموعة من الوسائل و الطرق المستعملة في توحيد جهود الجميع من اجل تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي و كذا الثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروجها من العزلة لتمكينها من المشاركة الايجابية في الحياة قصد المساهمة في تقدم البلاد[10].

---

[7] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية.
[8] عبد الله محمد قاسم السيد، التنمية في الوطن العربي، ص27.

[9] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية، ص8
[10] محمد صالي،تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر،ص14.

6.9. تعريف التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية في شكلها الاقتصادي قديمة قدم الفكر الكلاسيكي بدأت بالتحديد مع ادم سميث في كتابه "ثروة الأمم "كما جاءت أيضا في فكر كارل ماركس و قد ركزا على فكرة واحدة تتمحور حول البحث في معيشة الشعوب أي معرفة كثافتهم و كيفية تحقيق أمنهم خاصة تجاه الكوارث الطبيعية، لكن مفهوم التنمية الحالي ظهر في الثلاثينات من القرن الماضي أين أدرك المفكرون الاقتصاديون بان معظم البشرية لا تعيش في نظام رأسمالي متقدم بعد ظهور الدراسات الكمية التي قام بها كولين جكلارك، ثم ظهرت بعد ذلك كتابات متعلقة بمفهوم التخلف و النمو من قبل الاقتصاديون الرأسماليون إذ رأوا في إتباع سياسات و برامج النظرية الغربية للنمو و الالتزام بالأفكار التي جاءت بها السبيل الأفضل لتحقيق النمو المنشود في الدول المتخلفة[11].

7.9. تعريف التنمية الاقتصادية[12]

إن مفهوم التنمية الاقتصادية هو اشمل وأوسع من مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي في مدة معينة من الزمن، فالنمو الاقتصادي يعكس جانبا واحدا فقط من جوانب التنمية الاقتصادية، وهو الجانب الكمي. في حين أن التنمية الاقتصادية تشمل إلى جانب النمو،التغيير في البنيان الاقتصادي، و في النسب والعلاقات الاقتصادية الهيكلية كالنسب والعلاقات بين فروع الاقتصاد القومي وقطاعاته، وأهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي استخدام الأيدي العاملة واستيعابها، و في نسبة الادخار والاستثمار من الدخل القومي وغيرها.

---

[11] فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، ص44

[12] الدكتور ماجد حسني صبيح ، الدكتور مسلم فايز أبو حلو، مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية، ص 21

فالتنمية الاقتصادية تعني إحداث تغيير جوهري في هذه النسب، كذلك إحداث تغيير في مستوى تطور القوى المنتجة(المادية و البشرية)، وفي علاقات الإنتاج، وتعني أيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، و تطوير طرائق الإنتاج الفنية، و إدخال التكنولوجيا الحديثة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

كما يتسنى للبلاد المختلفة عن طريق التنمية الاقتصادية والتصنيع توفير فرص العمل المنتج، والقضاء على البطالة أو تقليصها إلى الحد الأدنى الممكن، ومحاربة الفقر، و المرض و الجهل وتحسين مطرد في نمط توزيع الدخل القومي و الموارد بين طبقات المجتمع وأبنائه ومناطق البلاد المختلفة، وتخليصها من إرساء سياسة التبعية الاقتصادية للخارج.

ويعرفها البروفيسور كينكروز(kinkrouz) بأنها"عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية و تحسين الأوضاع المعيشية لأبنائه، كما عرفها البروفيسور بنهام بأنها عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد في نسبة المخرجات الاقتصادية (économique out up) على نسبة المدخلات الاقتصادية (économique in put) [13].

في تعريف آخر تعتبر التنمية عملية ديناميكية، تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات البنائية التي تحدث في المجتمع، نتيجة للتدخل في توجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة داخل المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد داخل هذا المجتمع.

فالتنمية عملية تتحقق من خلال تدخل المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانات و الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق أقصى قدر من المنفعة بأقل التكاليف،وفق خطط محددة سلفا من جانب مؤسسات المجتمع[14].

[13] عمارة نورة ، النمو السكاني و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص،ص،9، 10.
[14] فؤاد غضبان، علم اجتماع التنمية،ص 31.

10. صعوبات البحث

لا يخلو أي بحث أكاديمي من العراقيل والصعوبات خاصة تلك الأبحاث التي تعتمد على الإحصائيات نظرا لتعارض المصادر و ما ينتجه من تضارب في المعطيات، بالإضافة صعوبة إقناع بعض الجهات بضرورة الحصول على المعطيات المتوفرة لديها، وصولا إلى صعوبة أخرى تمثلت في عدم العثور على دراسات سابقة في الموضوع.

مما يجعل الباحث يقف أمام مشكلة كيفية معالجة الموضوع بطريقة جديدة، فوجود دراسات سابقة لا يعني تتبع خطواتها بكل حذافيرها وإنما قد تعطي هذه الدراسات للباحث فرصة الإطلاع على الموضوع والتفكير في طريقة مغايرة لمعالجته، فأصعب الأعمال تلك التي تنطلق من العدم، هذه المصاعب لم تنقص من عزيمتنا ولم تقف في طريقنا لأننا ندرك تماما أن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة. إن إجراء أي دراسة علمية لا يستوجب و لا يفرض على الباحث التوصل إلى النتائج المتوقعة أي إثبات صحة فرضيات البحث وإنما المهم في الأمر هو معالجة الموضوع الواحد بكل الطرق الممكنة حتى ولو أدت النتائج إلى مخالفة من سبق في الميدان، لأنها لن تكون مجرد مخالفة لمن سبق بل هي توضيح جديد لفكرة سابقة تماشيا ومتطلبات العصر، فلا يمكن لأحد أن ينكر عامل الوقت و ما يسببه من تغيير في الأحداث خصوصا في الأفكار.

ثم أن معالجة ذات الموضوع بنفس الطريقة مضيعة للوقت لأنها غالبا ما تؤدي إلى نفس النتائج باستثناء تلك الدراسات التي تجرى قصد تحديد المعطيات.

تمهيد

تمتد جذور فكرة الاهتمام بالظواهر السكانية امتداد المجتمعات الإنسانية في قدمها، فبعد ظهور الجموع الإنسانية وتوحدها في قبائل ظهر الاهتمام بعدد أفراد الجماعة أو القبيلة سواء كانت في حالة زيادة أو نقصان لاعتبارات عدة، وقد يتبادل كل من علم الاقتصاد وعلم السكان علاقة وطيدة فيما بينهما، وتمتد جذور هذه العلاقة امتداد معرفة الإنسان للاقتصاد وتعتبر هذه الدراسة محاولة للتعريف أكثر بتلك العلاقة القائمة بين الاقتصاد و السكان.

للتمكن من دراسة الموضوع بشكل واضح و متناسق الجوانب و قصد طرحه بطريقة سلسة، صحيحة ومفهومة لا بد أن تبنى هذه الأخيرة على قاعدة متينة لذا ستبدأ من أسس هذا التفكير بشكل خاص و ترتكز على بعض النظريات التي اهتمت بتفسير العلاقة بين الاقتصاد والسكان لارتباطها الوثيق بموضوع الدراسة الحالية.

ولان كل نظرية جديدة هي رد فعل مؤيد أو معارض لسابقاتها من جهة، وحتى لا يفضل فيلسوف أو عالم اقتصاد عن غيره ممن هم في الميدان من جهة ثانية، تم التطرق لهذه النظريات حسب تسلسلها الزمني.

I. الأصول النظرية للعلاقة بين الاقتصاد و السكان

1. الدراسات والنظريات السكانية

كان الاهتمام بعدد السكان يتماشى مع الحالة التي تمر بها الجماعات السكانية، لكن الاهتمام بالإحصاءات السكانية كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستعداد للحروب وكذا معرفة جباية الضرائب، وغيرها من الأمور المتعلقة بتلك التجمعات، من أقدم الكتابات السكانية ما يلي:

1.1. الفكر السكاني القديم.

1.1. 1. الفكر السكاني الصيني

حضي الزواج بمرتبة القداسة في الاعتقاد الصيني القديم، لذلك كان الصينيون يدعون إلى الزواج كل من بالغ من الرجال و النساء لان الرجل الذي لم يتزوج يعكر راحة آبائه فحب معتقداتهم يعتبر عدم الزواج من المصائب الكبرى التي قد تصيب الإنسان[15].

لكن الكتابات الصينية بعد ذلك أتت بفكرة أن الزيادة السكانية الكبيرة تقود المجتمع إلى مشاكل اقتصادية لا يحمد عقباها كالمجاعات التي تؤدي إلى خلق الصراعات بين السكان، لذلك دعت هذه الكتابات إلى ضرورة التناسب بين الموارد و السكان، ولعل أكثر الكتابات الصينية شهرة كتابات كونفوشيوس.

1. 1.1. 1. كونفوشيوس(551–448 ق.م)[16]

كانت كتاباته تأملية على غرار باقي الكتابات الصينية القديمة، لكن مبادرة التفكير في الحجم الأمثل للسكان في الوطن أتت من طرفه لأول مرة، فقد اهتم وانشغل بضرورة التناسب بين السكان والأرض من ناحية المساحة و الموارد أيضا.لان أي خلل في هذه العلاقة سيؤدي حتما إلى تدهور اقتصاد البلاد، من جهة أخرى كان يرى في كل زيادة سكانية خير و بركة من الآلهة. فما هو الحل الذي اقترحه كونفوشيوس لهذين الرأيين اللذين يشير أولهما إلى خطورة الزيادة السكانية على الموارد، في حين يرى ثانيهما في الزيادة السكانية خير وبركة؟

اقترح كونفوشيوس ضرورة إعادة توزيع السكان على الرقعة الجغرافية للبلاد، أي عليها أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاما، هذا التوزيع الجغرافي العادل للسكان يتيح لهم إمكانية استغلال مختلف الموارد في

---

[15] عمر رضا كحالة، سلسلة بحوث اجتماعية،ص 28

[16] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، السكان و المجتمع،ص49.

البلاد خاصة المتجددة منها و بالتالي يمكن للدولة أن توفر الغذاء لعدد كبير من السكان. وذكر كونفوشيوس أن نقص الغذاء، الحرب، الزواج المبكر والتكاليف الكبيرة للزواج كلها عوامل تؤثر على نمو السكان.

2.1. الفكر السكاني اليوناني

1.2.1. أفلاطون Platon (428 -347 ق.م)

حضيت الظاهرة السكانية بقسط واسع من اهتمام المفكرين عبر العصور،من بينهم أفلاطون الذي أكد في مؤلفه الجمهورية على ضرورة التناسب بين مساحة الدولة وعدد السكان فيها، كما يجب أن يتماشى ومقتضيات الدفاع عنها، وأكد بأنه على الحكام أن يتحكموا في عدد السكان عند حد أمثل حسب رأيه، وأي زيادة في عدد السكان تستوجب منع الهجرة وكذا تحديد النسل بإجبارية التعليم للجنسين حتى سن العشرين في حين يستمر بالنسبة للنجباء إلى غاية الخامسة و الثلاثين من أعماهم و منع النساء من الإنجاب بعد سن الأربعين[17].

كما يعالج كل نقصان في هذا العدد بإتاحة فرص التجنس للأجانب ومكافئة الأسر المنجبة فقد جاء في جمهوريته أيضا "ينبغي على الحكام أن ينظموا عدد عقود الزواج كي يثبتوا عدد الناس كما هو بعد ملء الفراغ الناجم عن الحروب وسائر الطوارئ وكي لا تكبر الدولة ولا تنقص ما أمكن ذلك.....فنحن نلزم الحكام أن يرعوا أعظم الرعاية شأن الدولة فلا تكون كبيرة ولا صغيرة بل تبقى في الحد الوسط"[18]و الحد الوسط في رأيه هو بقاء السكان عند الحد الأمثل و هو 5040 مواطن.

---

[17] علي محمد أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي،ص82

[18] عبد الرزاق حلبي،علم اجتماع السكان، ص.ص.48 ،50.

2.2.1 . أرسطو Aristote (384-322 ق.م)[19]

أما أرسطو فكان أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون فلم يعتمد عددا كحد أمثل للسكان، و كان هذا الحد الأمثل عنده هو ذلك العدد من الناس الذي يمكن الدولة من توفير كل ضروريات الحياة و متطلباتها للرعية هذا من الناحية العددية، أما من الناحية النوعية أو الكيفية التي حضيت هي الأخرى باهتمام المفكر فقد وضع في الاعتبار طابع وخصائص السكان.

حذر من خطورة تفشي ظاهرة الفقر بتفاقم الزيادة السكانية على حساب المساحة، و لان زيادة رقعة الأرض في وطن ما كانت مستحيلة (بعيدا عن الحروب و الاستيلاء على أراضي الغير بالسطو والاستعمار)، فقد اقترح أرسطو التحكم في الزيادة السكانية كحل انسب لإحداث نوع من التناسب بين عدد السكان والرقعة الجغرافية للمدينة، كان يرى في تدخل الدولة لتحديد عدد الأطفال لكل أسرة أمرا ضروريا لذلك لم يعارض فكرة الإجهاض أو التخلص من كل طفل مشوه بل وافق على ذلك.

كما أولى أهمية كبيرة لعملية التوافق بين نمو الطبقات بشكل مناسب حتى لا تطغى طبقة سكان على أخرى، لان النمو غير المتناسب بين الطبقات يؤدي إلى التناحر والقتال و قيام الثورات، كما لم ينسى أرسطو أن يعطي الجانب الاقتصادي نصيبه من الاهتمام، فقام بتوزيع السكان بين المهن، فقسمهم إلى مجموعتان: الأولى تمثل من يقوم بالمهن الطبيعية(الزراعة،الصيد، تربية الحيوانات و غيرها من المهن المتعبة)، و المجموعة الثانية يقوم أصحابها بالمهن الغير طبيعية (التجارة والصناعة).

---

[19] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص51

أما فيما يخص الإنجاب بشكل مباشر فيرى أرسطو بأن الطبيعة قد منحت للإنسان مجالا واسعا يتميز فيه بالقدرة على النسل، فيمكن للمرأة أن تنجب حتى سن الخمسين من عمرها ويكون الرجل قادرا على ذلك حتى السبعين من عمره. هذه المدة الطويلة على حد رأي أرسطو تستدعي و تستوجب التفكير في تحديد الآجال المناسبة لعملية الإنجاب، أي تحديد وقت لبدء الحياة الزوجية تجنبا للوقوع في مشاكل تزايد عدد الناس بسرعة اقترح سنا معينة للزواج لكلا الجنسين. كان يرى بان السن الأمثل لزواج الرجال يبدأ في السابعة و العشرين من العمر و حدد للنساء سن الثامنة عشرة كوقت انسب للدخول في الحياة الزوجية[20].

في الوقت الذي كان الناس في كل المجتمعات البشرية تدخل الحياة الزوجية في سن مبكرة جدا أي أن الآباء كانوا يزوجون أبنائهم حتى قبل بلوغهم سن الإنجاب(قبل الثانية عشر أو الخامسة عشر من العمر) اقترح أرسطو سن السابعة و العشرين و الثامنة عشر للرجال و النساء على التوالي بهدف التحكم في عدد الأبناء الذين تنجبهم الأسرة هذا من جهة، من جهة أخرى نرى انه تعمد تأخير الزواج حتى هذه الأعمار للحفاظ على نوعية السكان في المجتمع أي انه كان يرمي إلى الابتعاد عن الزواج المبكر تحاشيا لمواليد من أمهات و آباء قصار تجنبا للأمراض التي قد تصيب هؤلاء الأبناء.

قد نعتبر هذه الفكرة التي جاء بها أرسطو بمثابة طريقة لتحديد النسل و إبطاء التوالد عند الإنسان بتأخيره قدر المستطاع. إن هذه الفكرة توضح لنا توجه أرسطو إلى وجهة الفلاسفة الذين يرون في التوالد و كثرة الأبناء مشكلة اجتماعية و اقتصادية يمكن معالجتها بالاقتراح السابق المعتمد على سن الزواج لكلا الجنسين.

[20] مصطفى الخشاب،دراسات في علم الاجتماع العائلي، ص 19

كما جاءت أفكار أرسطو هذه مناقضة لتلك القوانين الرومانية التي أباحت الزواج للرجل في سن الرابع عشرة من العمر و الثانية عشرة للمرأة و بالتالي تمنح هذه القوانين للزوجين فترة خصوبة طويلة إبان الحياة الزوجية و بالتالي كثرة الأبناء و كثرة السكان في المجتمع.[21]

– نقد كل من أفلاطون و أرسطو

بالرغم من أن أرسطو كان أكثر واقعية من أفلاطون إلا أنهما بنيا علاقة افتراضية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة و المتغيرات الديمغرافية من جهة أخرى، و لم يُخضع أيًا منهما هذه العلاقة بين المتغيرات إلى اختبار يثبت صحة هذا الافتراض، كل ما في الأمر أن فلاسفة اليونان يعتمدون كثيرا على الاستنباط المنطقي في حين نجد أنهم قل ما يهتمون بالبرهنة التجريبية.

* إن النقطة المشتركة بين فلاسفة اليونان و الصين هي اهتمامهم جميعا بتلك العلاقة القائمة بين حجم السكان ومدى تناسبه مع الأهداف السياسية للدولة و القيم المرغوب فيها.

فقد ربط "كونفشيوس" عدد السكان بمساحة الأرض، و كيفية إحداث ذلك التناسب بإعادة التوزيع الجغرافي للسكان. أما أفلاطون فربط بين حجم السكان ومدى توافقه مع إمكانية تحقيق الرفاهية و الأمن للمواطن، ثم يأتي أرسطو ليقول بان حجم السكان يجب أن يتماشى مع النظام الطبقي أي يجب أن يكون هناك نوع من التناسب بين نمو السكان والطبقات.

ومنه هذه الأفكار تأملية أكثر من كونها واقعية فهي مبنية على أساس خدمة مصالح جماعة معينة في وقت معين وتخضع لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بتلك الجماعة خلال تلك الفترة، ولم تبنى هذه الأفكار والتأملات لخدمة مصالح بني البشر دون استثناء، ما لا يمكن نكرانه هو أنها من أوقد شعاع النور في طريق دراسة العلاقة بين السكان

[21] المرجع السابق ص 26

والاقتصاد فيما بعد، و لأن اغلب هذه الأفكار لم تعتمد على الإحصاء في تفسير ما هو واقع، بقيت عبارة عن آراء وأفكار فلسفية ميتافيزيقية.

1.3. الفكر السكاني عند العرب.

1.3.1. عبد الرحمن ابن خلدون(1332-1407م)[22]

إن أشهر أعمال ابن خلدون التي تناولت موضوع السكان نجد كتاب"العبر"و ديوان" المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم و البربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"درس ابن خلدون العلاقة بين السكان و المناخ و مدى تأثيره على ألوانهم وأخلاقهم وأحوالهم، كما أكد على تأثير المناخ في الحالة المعيشية للسكان. أما من ناحية نمو السكان فشبه هذا النمو الذي يطرأ على المجتمعات بحياة الإنسان الذي يمر بمرحلة القوة المتمثلة في مرحلة الشباب ثم الضعف عند الشيخوخة.

هذه الحالة تنطبق على المجتمعات إذ تمر في المرحلة المبكرة من تطورها بمعدلات للخصوبة جد مرتفعة بسبب زيادة المواليد و نقص الوفيات مما ينتج عنه نمو سكاني بمعدلات مرتفعة.

أما في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع نجد معدلات الخصوبة في انخفاض مستمر في حين ترتفع معدلات الوفيات، وانتشار المجاعات و الأوبئة مما يدفع بالجماهير إلى التمرد وبالتالي تنتشر الفوضى و تظهر الثورات فتقلل من نشاط السكان و من نسلهم أيضا.

أما رأي ابن خلدون في العلاقة بين السكان و الاقتصاد فيتمثل في قوله بان المجتمعات تختلف فيما بينها من حيث العدد في قلته أو كثرته، هذه القلة أو الكثرة تكون عاملا مهما في تحديد مدى الاختلاف في درجة رفاهية المجتمع وتحضره.

---

[22] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص53

لكن رأي ابن خلدون يتعارض مع العديد من الآراء خاصة اليونانية منها، فهو يحبب الزيادة السكانية لأنها تؤدي إلى التعاون في العمل مما يساعد على زيادة الإنتاج، مبرهنا صدق فكرته تلك من ارض الواقع قائلا بان المدن التي تقدمت فيها العلوم وازدهرت صناعتها كانت كلها مدن تتسم بحجم سكاني كبير، بينما زالت فنونها و تراجعت علومها عندما قل سكانها.

كما يرجع ابن خلدون سبب نقص الغذاء في المجتمع و انتشار المجاعات إلى الترف والفساد بالإضافة إلى الانحطاط السياسي و الأخلاقي و لا علاقة للنمو السكاني بذلك كما ادعى مالتوس.

1.1.3.1. ابن خلدون و المذهب الاقتصادي الحر[23]

فيما يخص علاقة الدولة بالاقتصاد فقد أكد ابن خلدون على ضرورة عدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية للأفراد، حتى لا يؤدي التنافس بين الخواص و القطاع العام إلى ركود اقتصادي بسبب احتكار الدولة للتجارة و الزراعة و غيرها من المجالات الاقتصادية الحيوية في الدولة، من هنا نجد بان ابن خلدون دعى إلى المذهب الاقتصادي الحر قبل ظهور الطبيعيين في فرنسا و ادم سميث في انجلترا بعدة قرون، لكنه اشترط أن تكون المنافسة الحرة شريفة، كما أوجب على صانعي القرار في الدولة أن يوفروا الأمن للناس في أموالهم و مشاريعهم و عدم مصادرتها ، بالإضافة إلى تشجيعهم وعدم إرهاقهم بالضرائب.

*باختصار يعد ابن خلدون من الأوائل الذين تميزوا بالبحث عن العلاقة بين تبدل الحركة السكانية والمتغيرات الاقتصادية، وقد رأى ابن خلدون أن كثرة السكان تساعد على تقسيم العمل الاجتماعي واستغلال الثروة بطريقة أفضل.

[23] صلاح الدين بيوفي رسلان، السياسة و الاقتصاد عند ابن خلدون،ص116

ويبقى على الدولة أن تُشَرع قوانين تنظم كل النشاطات الاقتصادية حتى لا تحدث فوضى و لا ينتشر مبدأ الكبير يأكل الصغير كما مر بالعديد من الدول المعاصرة التي تبنت النظام الرأسمالي ولم تفهم معنى دعه يعمل اتركه يمر فوقعت في متاهة الغاية تبرر الوسيلة.

4.1.الفكر السكاني في عصر النهضة

1.4.1. التجاريين Mercantilist

شهدت أوربا خلال القرن الخامس عشر و السادس عشر تحرر العبيد من قيود الإقطاع ولم يجد المتحررون(العبيد) مهنة أفضل من التجارة فعمل فيها معظمهم، لكن التجارة الداخلية لم تمنحهم المكانة والأهمية الاقتصادية التي تمكنهم من فرض أرائهم في بلادهم في المجال السياسي، و بظهور التجارة الخارجية التي فتحت أمام التجار باب كسب القوة والنفوذ الاقتصادي بسرعة نتيجة الثراء الذي حصل عليه التجار، هذا الثراء الذي حولهم إلى طبقة اجتماعية قوية يسمع صوتها ويحسب حسابها في بلدانهم، هذا فيما يخص القوة الاقتصادية والسياسية التي توصل إليها التجاريون، أما فيما يخص علاقة السكان بالاقتصاد تمحور فكر التجاريين حول تشجيع كثرة السكان، فتحولت أوربا الغربية إلى دول قوية لمدة قرنين من الزمن خلالها سعت كل دولة إلى السيطرة و الفوز بنقاط القوة على غيرها من الدول.

حاول التجاريون أن يجدوا مشروعات تزيد من غنى دولهم فدعت الحاجة إلى تشجيع النسل لان تلك المشاريع كانت تحتاج إلى يد عاملة كثيرة من جهة، من جهة أخرى كانت القوة العسكرية تحتاج هي الأخرى إلى جنود و بحارة، لذا لجأت بعض هذه الدول إلى خلق قوانين تساعدها على تحقيق النمو السكاني الذي ترغب فيه.

ففي عهد الملكة إليزابيث تم تحديد العزوبة وانتشر في الكثير من المدن الألمانية بتخصيص بعض الوظائف العامة للمتزوجين فقط، وفي مناطق أخرى نصت القوانين على أن تؤول ملكية الأعزب إلى الدولة عند وفاته، هذه بعض المحفزات على كثرة الإنجاب بطريقة غير مباشرة، في حين نجد بعض القوانين التي تشجع الإنجاب بطريقة مباشرة مثل

قانون كوليبر سنة 1666 الذي نص على رفع الضرائب على المتزوج قبل سن العشرين حتى يبلغ الخامسة و العشرين من عمره، كما اعفي من الضرائب كل من لديه عشرة أبناء شرعيين على قيد الحياة.

وقد بلغ الحد إلى فرض الزواج على الرعية قبل بلوغهم سن الخامسة والعشرين وقدمت مساعدات إلى المتزوجين الجدد كما جاء في القانون البروسي، و تخفيف القيود على الإنجاب غير الشرعي، كل هذه التسهيلات ورفع القيود على البعض مع فرض قوانين على الآخرين كان الهدف منها هو التوصل إلى تحقيق ذلك النمو السكاني الذي تحتاجه هذه الدول إزاء عملياتها التوسعية.[24]

يمكن إيجاز الفكر التجاري فيما يلي: يذهب التجاريون إلى فكرة أن قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية لا تتحقق إلا بتلك الزيادة السكانية، فمن الناحية العسكرية ركزوا على الزيادة السكانية التي تمد الجيش بأعداد كبيرة من الجنود وبالتالي القدرة على السيطرة على الأخر و فرض سيطرتهم.

أما من الناحية الاقتصادية فان الأعداد الكبيرة من السكان ينتج عنها تزايد في اليد العاملة، هذه القوة العاملة تؤدي إلى انخفاض الأجور وزيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة المنافسة لان التجاريين لم يهتموا بزيادة الدخل الفردي فلم يكن اهتمامهم ينصب في قالب تحسين معيشة الناس بقدر ما كانوا يسعون إلى كسب المزيد من المعادن النفيسة، و تأكيدا لهذا الفكر شجع التجاريون الزيادة السكانية لأنها الضمان الأكبر لتحقيق أهدافهم الاقتصادية[25].

1.4.2. نظرية ادم سميث – Adam .Smith (1723–1790م)[26]

---

[24] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص54.

[25] عبد العاطي السيد،علم اجتماع السكان، ص 91

[26] احمد عبد الرءوف درويش، قضايا التنمية في الدول النامية، ص28.
حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص72

هو من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين أراد هذا العالم الاقتصادي أن يطبق فكرته الاقتصادية المتمثلة في قانون العرض و الطلب على السكان مفسرا ذلك بأنه إذا كان هناك زيادة في طلب العمل بفعل الزيادة السكانية المرافقة لتناقص عروض العمل سينتج تدهور الأحوال الاقتصادية للسكان خاصة الشباب منهم، و بالتالي عزوف الشباب عن الزواج و منه عدم الإنجاب في انتظار عودة التوازن من جديد إلى المجتمع. أما في حالة حدوث العكس أي زيادة فرص العمل مرفقة بانخفاض في عدد السكان سينتج عنه ارتفاع في الأجور و زيادة في الرفاهية بتحسن الأوضاع الاقتصادية للسكان، مما يفتح المجال أمام الأفراد للزواج ويزيد معدل الإنجاب إلى أن نعود إلى فترة الزيادة في الطلب على العمل مع قلة فرص التشغيل، ويبقى المجتمع يدور في حلقة تزايد السكان و قلة فرص العمل أو العكس حسب ما جاءت به هذه النظرية.

- نقد النظرية

رغم المنطقية التي تكتسي هذه النظرية إلا أن الواقع يثبت العكس أحيانا فقد يكون الزواج والإنجاب أكثر انتشارا عند الفقراء منه عند الأغنياء، لان الزواج والإنجاب يخضعان إلى عدة عوامل بيولوجية، نفسية، دينية، اجتماعية واقتصادية،متداخلة فيما بينها.

أما دور العامل الاقتصادي في زيادة السكان فيتمثل في تسارع وتيرة الزواج و الإنجاب في فترات إعادة البناء في المجتمع بعد خروج الدولة من الحرب، و خير دليل على صدق هذه الفكرة الوضع الذي عاشته الجزائر بعد استقلالها بفضل استرجاع أراضيها من المعمرين و تأميم المحروقات في 1973، فقد وصل معدل النمو السكاني إلى أعلى مستوياته في تلك الفترة بهدف تعويض الخسائر البشرية جراء الحرب التحريرية.

هذا فيما إذا زاد الإنتاج أما فيما يخص النقصان فالكثير من الدراسات التي أجريت في بعض الدول الفقيرة تؤكد أن ارتفاع نسب العزوبة لدى الشباب كانت البطالة المتسبب الأول وربما الوحيد فيها.

و هو ما أكده روبرت مالتوس خلال دراسة أجراها على المجتمع السويدي امتدت على مدار ثلاث سنوات من 1757 إلى 1760، أين تأكد من العلاقة الطردية بين الزواج و محاصيل الزراعة، ففي بداية فترة الدراسة قل عدد الزيجات بسبب قلة المحاصيل الزراعية، أما خلال السنتين الأخيرتين فزاد عدد الزيجات بزيادة المحاصيل الزراعية.

إلا أن هذا الواقع لا يدوم طويلا، حيث بينت عدة دراسات حديثة العكس تماما، فاغلب الدول المتقدمة ذات الاقتصاد المزدهر و المداخيل المرتفعة تعاني من نقص كبير في عدد السكان، خاصة الفئات الفتية إذ وصل هذا التراجع في معدل الزيادة السكانية إلى حد لا يضمن الإحلال.

3.4.1. نظرية توماس روبرت مالتوس Thomas .R. Malthus(1766-1834)[27]

إن ابرز النظريات السكانية التي تطرقت للعلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي والقس الانكليزي روبرت مالتوس في **تجربة حول قانون السكان** الذي نشر في سنة 1798، فهو بحق يعتبر أبو الدراسات السكانية الحديثة، لأنه كان أول من أثار أفكارا عدة تضمنها هذا المقال الذي نشر بدون اسم ثم تلاه مقالا آخر سنة 1803 بين فيه حقيقة العلاقة الرابطة بين السكان و ما يطرأ عنه من نمو و تغيرات من جهة، وبين تلك التغيرات التي تمس الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى.

بالرغم من نزعته التشاؤمية لأنها تحكم النمو السكاني إلى قانون طبيعي مطلق فقد كانت تجربة مالتوس هذه تنص على أن قدرة الإنسان على الإنجاب والتناسل أعظم منها على ما توفره الأرض من إنتاج ضروريات الحياة(الغذاء)، وان الفقر والحرمان يدفعان بالإنسان إلى التكاثر.

[27]Démographie économique, Fabrice Mazerolle, p 5

* رأى مالتوس أن قدرة السكان على التوالد أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج الغذاء،وصاغ ذلك حسابياً في قوله بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما وسائل العيش تتزايد وفق متوالية حسابية، كما أوضح بان عدد السكان يتضاعف كل 25 سنة.

فعلى حد تقديرات مالتوس لهذه الزيادة يتضاعف عدد السكان ستة عشرة مرة على ما كانت عليه في مدة قرن، و إذا استمرت هذه الزيادة دون أي منظمات أو موانع قد يصل عدد السكان إلى 64^{28} مرة حجمهم الأصلي خلال قرن ونصف فقط، على عكس الغذاء الذي يتزايد بوتيرة أقل بكثير والتي تصل إلى5 أضعاف فقط خلال 100 سنة و 7 أضعاف مقداره الأصلي في فترة زمنية تقدر بـ 150سنة، هذا ما جعل الناس يتنافسون على الطعام مما يساعد على تفشي الأمراض.

في سياق هذا التأويل الرياضي لنمو السكان الكبير ووسائل المعيشة اعتقد مالتوس أن هناك من الموانع ما يمكنه أن يحول دون نمو السكان وفق متوالية هندسية في كل جيل، فابرز نوعان من الموانع لمقاومة التزايد السريع للسكان وهما[29]:

أ. الموانع الايجابية أو الطبيعية

هي تلك الموانع التي تؤثر في معدل الوفيات و التي يتسبب فيها بالدرجة الأولى ذلك الضغط السكاني على موارد العيش، إذ اعتبرت المجاعات و الأوبئة و الحروب بمثابة منظم طبيعي ايجابي حسب تعبير مالتوس لإحداث التوازن والتوافق بين زيادة المواد الغذائية والسكان، فقد اقترح مالتوس تلك الموانع التي تقضي على الحياة التي تكون قد بدأت و تناسى كونه كاهنا من واجبه الحفاظ على كل حياة.

ب. الموانع الوقائية أو الأخلاقية

[28] فتحي محمد أبو عيانة، جغرافيا السكن و السكان، ص 466.
[29] نفس المرجع، نفس الصفحة

فهي كسابقتها تحول دون نمو السكان لكنها أكثر إنسانية فهي تعمل على خفض معدلات المواليد، تتمثل هذه الموانع في كل من: الامتناع عن الزواج أو تأجيله شرط الحفاظ على العفة طوال مدة الامتناع أو التأجيل، و اعتمد مالتوس على تأجيل الزواج كمانع رئيسي للتزايد السكاني.

– نقد نظرية مالتوس

إن أراء مالتوس كانت من ابرز الآراء و أكثرها شهرة في مجال علم السكان، تعرضت للعديد من أوجه النقد منه المؤيد و منه المعارض طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، لكن نظرته التشاؤمية عرضت آرائه تلك على امتداد الفترة التي تلتها إلى النقد الذي أثبت إفلاسها، و قد بنى المعارضون نقدهم لنظرية مالتوس على بعض الأخطاء التي وقع فيها مالتوس تتلخص فيما يلي:

- ✓ حصر تحقيق التوازن بين السكان و الموارد في الموانع الأخلاقية و الطبيعية واغفل دور العوامل الثقافية والاجتماعية في ذلك.
- ✓ رغم تزايد السكان في العالم بشكل رهيب أحيانا إلا أن عدد السكان لم يتضاعف وفق المتوالية الهندسية، ذلك ما أكدته التعدادات المختلفة للسكان في العالم. ثم أن التقدم الزراعي بفضل ظهور الصناعة سهل عملية إنتاج الطعام لآلاف الملايين من البشر يعد دليلا واضحا على فشل النظرية المالتوسية، كما أن هذا التقدم أبطل قانون الغلة المتناقصة.
- ✓ إن اكبر خطأ ارتكبه مالتوس هو حينما أراد أن يجعل من أفكاره قانونا عاما يصلح لكل مكان وزمان.

لكن إنصاف هذا العالم واجب لان أرائه تلك قيلت في وقت لم تظهر فيه ثمار الثورة الصناعية ولا الزراعية، هاتان الثورتان اللتان أسهمتا في تواجد الغذاء بكميات تفوق حاجة السكان، كما أثبتتا أن تزايد الغذاء وفق متوالية حسابية ليس بالحتمية ولا بالفرضية التي تصدق دائما.

و بالرغم من اتسام أفكار مالتوس بمسحة تشاؤمية التي جعلته يمطر بوابل من الانتقادات من طرف من عايشه و كذا من جاء بعده، لكنها لم تنقص من مكانته العلمية، فهو يبقى الأب الروحي للدراسات السكانية الحديثة كما سبق الذكر، فلا يمكن لأي مفكر أو عالم أن ينكر على مالتوس ذلك العمل الجبار الذي قام به عندما أدخل دراسة السكان في علم الاجتماع باستخدامه للمناهج الإحصائية العلمية في دراسة أجراها حول الوفيات في انجلترا.

فالحقيقة التي لا يمكن لأحد أن يتجاهلها لا المعارض ولا المؤيد لمالتوس هي أن هذا الاقتصادي قد أسهم بشكل كبير في الارتقاء بالمسالة السكانية إلى مستويات عالية من النقاشات الجادة وهو ما اثبت فيما بعد بدء بآراء من جاء بعده بغض النظر عن كون من جاء مؤيد أو معارض لمالتوس وصولا إلى دخول القضية السكانية إلى المؤتمرات الدولية.

5.1. النظريات السكانية بعد مالتوس[30]

بعد تلك الوجهة التي اتجهها مالتوس في الفكر السكاني باعتماده على قانون تزايد السكان بطريقة هندسية بينما الموارد فتتزايد وفق عملية حسابية متباطئة إذا ما قورنت مع تلك الزيادة السكانية، انقسمت النظريات السكانية إلى اتجاهين مختلفين أحدهما متشائم ينتمي إلى المدرسة المالتوسية التي تنبأت بنتائج اجتماعية و اقتصادية وخيمة، إذا ما صحت وصدقت رأيتها أو ما يعرف بالنظريات الطبيعية.

أما الاتجاه الثاني الذي تدعمه أراء مختلفة تتجه إلى تبرير العامل البيولوجي في حين تحمل العوامل الاجتماعية مسؤولية تأثر السكان بها، فهي التي تجعل الإنسان يحد من إنجابه و يتجه نحو الأسرة الصغيرة بفعل إتباع وسائل تنظيم النسل دون أن تنقص قدرته البيولوجية على الإنجاب، انطوى هذا الاتجاه تحت اسم النظريات الاجتماعية.

1.5.1. النظريات_الطبيعية

[30] فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص469.

إن ما يميز هذه النظريات هو تمحورها حول القانون الطبيعي الذي يتحكم في نمو السكان بطريقة آلية، أي أن النظريات الطبيعية اعتمدت على القول بان طبيعة الإنسان تتحكم في نموه بدرجة معينة و في اتجاه لا يستطيع السيطرة عليه تماما، و هذه الأفكار هي انعكاس لأراء علماء البيولوجيا الذين يحاولون إيجاد قانون لنمو السكان يفسرون به النمو السكاني في الماضي والمستقبل وذلك كله دون أن يكون للإنسان ذاته تأثير على ذلك سواء من ناحية قيمه ونظمه واتجاهاته. من ابرز رواد هذا المذهب سادلر ودبلداي وسبنسر وجيني.[31]

كما أن النظريات الطبيعية جاءت كرد فعل على مبدأ التجاريين، حيث اهتم الطبيعيون بضرورة توفير الغذاء للشعب على عكس كل من اهتم بقوة الدولة المادية حسب البعض و البشرية تبعا لأراء أخرى، فالطبيعيون اهتموا بالزراعة لأنهم يعتقدون بأنها المصدر الفعال في تحقيق الرخاء في المجتمع.

ثم أن هذه النظريات قامت أيضا كردة فعل على نظرية مالتوس، فقد نفى أصحاب هذا التوجه إمكانية تحكم قيم واتجاهات الإنسان كما سبق الذكر في نمو السكان، بل اقروا بان تراجع الخصوبة و نقص السكان لا سبب له سوى انخفاض القدرة البيولوجية للإنسان على الإنجاب.

2.5.1. نظرية مايكل توماس سادلر Michael Thomas Sadler(1780– 1835) يعتبر سادلر من

الاقتصاديين الانجليز المعاصرين لمالتوس، وقد رأى أن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان والذي جاء به مالتوس ليس صحيحا، بل كان يرى (سادلر) في الازدحام و الكثافة السكانية الكبيرة في المناطق العمرانية حلا مناسبا لتناقص رغبة و ميل البشر إلى التزايد، وأن زيادة الأعداد البشرية تسير نحو النقصان كلما تمتعت بأكبر قدر من السعادة، قائلا

---

[31] المرجع السابق، ص 470.

في هذا الشأن "**إن القدرة على الإنجاب في ظل ظروف مشابهة يتغير تغيرا عكسيا كلما زاد عدد السكان في مساحة معلومة**"[32].

من هذا المنطلق يعتبر تفكير سادلر المتفائل بمستقبل السكان الاقتصادي المبني على أساس طبيعي على حد قوله، تفكيرا متناقضا مع فكر مالتوس إلى حد كبير.

3.5.1. نظرية توماس دبلداي Thomas Doubleday (1790– 1870)[33]

هو اقتصادي وفيلسوف من أصل انجليزي ارتكزت نظريته على وجود قانون في الطبيعة يتحكم في نمو السكان فهو يحدد أعداده بطريقة آلية، يؤكد على أن الفقر عامل مشجع للنسل لان الزيادة في نمو السكان ترتبط بشكل عكسي بموارد الأرض من الغذاء، فهو يرى في كل تحسن يطرأ على موارد الغذاء عاملا يساعد على إبطاء تزايد السكان، و أن الفقر يشجع على الخصوبة العالية و منه يتمتع الفقراء بأسر ذات الأعداد الكبيرة في حين نجد الأسر الغنية التي ينعم أفرادها بحالة يسر فيما يخص الغذاء يستمر عددهم في التناقص، و بين هذا وذاك توجد طبقة وسطى تعيش ظروف اقتصادية (الغذاء) متوسطة تتمتع بثبات في عدد أفرادها.

كما عاب دبلداي على سادلر بأنه أهمل دور الموانع الايجابية في التحكم بنمو السكان. بشكل ابسط و أكثر وضوحا فقد جاء دبلداي بفكرة أن موارد الأرض أو الغذاء هو العامل المحدد لأعداد السكان في منطقة ما ، حسب ما جاء به فان الغذاء و السكان متغيران يسيران في اتجاه عكسي، كلما توفر الغذاء تناقص السكان أما إذا تراجع المحصول زاد أعداد الناس و تحض الطبقة الوسطى بالاستقرار الغذائي و السكاني.

أ. قانون دبلداي

تحسن موارد الغذاء يتوافق دائما مع تراجع الزيادة السكانية

---

[32] المرجع السابق، ص470

[33] نفس المرجع ص471

حسب رأي دبلداي فان القانون الحقيقي لنمو السكان يتلخص فيما يلي:

- ✓ انتشار الرخاء و كثرة الغذاء ينتح عنه تناقص في أعداد السكان و بالتالي فناء الأمة
- ✓ زيادة الفقر بتناقص موارد الغذاء يؤدي إلى زيادة سكانية ثم فناء الأمة

اقترح دبلداي حلا لإحداث التوازن بين أعداد الفقراء المتزايدة و الأغنياء المتناقصة تمثل في توزيع الثروة بشكل عادل، مما يساعد على تحسين المستوى المعيشي للفقراء من جهة بفعل فرض الضرائب على الأغنياء و بالتالي يتحقق الثبات في عدد السكان.

1.5.4. نظرية هربرت سبنسر H .Spencer (1820–1903 م)[34]

جاءت أفكار سبنسر مخالفة لأفكار دبلداي بعض الشيء، فهو يعتقد بأن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل، كما أن انتشار الرخاء يؤدي إلى تزايد السكان، ولأنه اهتم بشرح التطور الاجتماعي و البيولوجي الناجم عن القوى الطبيعية، فقد تميز فكر سبنسر بالتشابه بعض الشيء مع سادلر وذلك لاعتقاده هو الآخر بوجود قانون طبيعي يتحكم في زيادة عدد الأفراد.

فهو يعتقد بان الإنسان غير مسؤول عن زيادة أعداده فلا يمكنه أن يتحكم في ذلك النمو بسبب سيطرة الطبيعة على القدرة البيولوجية، فاهتمام الإنسان بالتكاثر يضعف بشكل طبيعي عندما يزيد اهتمامه بنفسه، أين يخصص المزيد من الجهد و الوقت للتنمية الشخصية والعلمية وحتى الاقتصادية، فكلما اشتد الجهد الذي يبذله الإنسان لتحقيق هذه التنمية العلمية و الاقتصادية لضمان التقدم و الرقي في أي ميدان يريده قوبل هذا بتناقص و ضعف اهتمامه بالتكاثر.

هذا التناقص في القدرة والاهتمام بالإنجاب تزيد حدته عند الإناث، وبالتالي سيؤدي هذا التراجع في الإنجاب إلى تراجع معدل نمو السكان.

---

[34] حسين عبد الحميد احمد رشوان ،مرجع سبق ذكره ، ص 68

وأكد سبنسر وجهة نظره هذه و صدق نظريته بحالات العقم النسبي أو المطلق لدى النساء اللائي يبذلن جهدا فكريا كبيرا بالرغم من أن حالتهن الاقتصادية جيدة(الغذاء) كبنات الطبقات الراقية. فالنساء المشتغلات في المهن الفكرية كالوظائف الإدارية العليا بالرغم من أن نظامهن الغذائي جد غني ومتوازن منه عند النساء الفقيرات و بالرغم من أنهن يحضين برعاية صحية كبيرة فان تناسلهن يكون اضعف من النساء الفقيرات و ربات البيوت، وغالبا ما يتسبب ذلك الإرهاق الفكري في الإصابة بحالات عقم في سن مبكرة.

– نقد نظرية سبنسر[35]:

تعتبر هذه النظرية من النظريات المتكاملة البناء، فقد استند سبنسر إلى العوامل الاجتماعية في تفسيره لنمو السكان، لكنه أهمل و اغفل العديد من الشواهد التي تتعارض مع فرضيته تلك، لان التغيرات الفسيولوجية في بناء الإنسان لا تساهم في تراجع الخصوبة بقدر ما تفعله رغبة الإنسان في اختياره لحجم الأسرة بواسطة استعمال مختلف الطرق والوسائل المتوفرة للتحكم في نسله.

إن العديد من الدراسات التي أجريت في البلدان المتقدمة أثبتت تميز هذه الدول بقلة الإنجاب خاصة في صفوف الناس الأكثر تعليما، لكن هذا لا يثبت صحة نظرية سبنسر، فهناك العديد من العوامل الأخرى التي تقلل من خصوبة الإناث كسن المرأة.

فلا يختلف اثنان في أن استمرار التعليم يجعل المرأة أكثر اهتماما بتكوين أسرة صغيرة الحجم، فغالبية النساء المتعلمات يولين أهمية لنوعية الأبناء لا لعددهم ولا لجنسهم، من هنا لا يسعنا سوى الاعتراف بتلك العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي للمرأة و عدد أطفالها، فبعد إنهاء تعليمها تصطدم بحقيقة مرة و هي أنها قد أمضت أهم فترات خصوبتها في التعليم (20–30 سنة).

---

[35] المرجع السابق، ص 69

1.5.5. نظرية كورا دو جيني Corrado Gini(1884–1965)[36]

اعتبر جيني التغير السكاني من مؤشرات تطور المجتمع لهذا اهتم بدراسة هذا التغير في أعداد السكان، قدم دراسته تلك في مؤلفه الذي نشره سنة 1912م المعنون بـ "اثر السكان في تطور المجتمع" ابرز فيه مدى تأثير العامل السكاني في تغيير البناء الاجتماعي خاصة من الناحية البيولوجية، الاقتصادية، السياسية و الثقافية.

كما بين جيني أن المجتمع يمر بثلاث مراحل هي النشأة والتكوين، الازدهار و التقدم، ثم الاضمحلال و الفناء تتميز كل مرحلة بخصائص سكانية خاصة بها، فقد بين أن المرحلة الأولى (مرحلة النشأة و التكوين) تتميز بخصوبة مرتفعة.

هذه الأخيرة (الخصوبة) غالبا ما تنعكس سلبا على البناء الاجتماعي، فيظهر تباينا في الأوضاع الاجتماعية مما ينتج اختلافا في طبقات المجتمع الواحد.

ثم تأتي مرحلة الازدهار و التقدم التي تكون نتيجة لاكتظاظ المجتمع بالسكان، مما يجعل الدولة مضطرة للقيام بعمليات توسعية على حساب أراضي الغير(الاستعمار) فتفقد الدولة من سكانها الكثير من العناصر الشابة بالإضافة إلى عامل الهجرة الذي يمس خيرة العناصر من الشباب فتدخل الدولة في مرحلة نقص الخصوبة بغياب أكثر الأفراد خصوبة، فيعم الرخاء و الرفاهية في المجتمع مما يساهم في زيادة عدد أفراد الطبقات العليا وهي اقل قدرة على الإنجاب من الطبقات الدنيا .

غير أن السبب الرئيسي حسب جيني في بطء نمو السكان سبب بيولوجي، فقد اعتقد بان السبب الرئيسي في تقليل الخصوبة هو العامل البيولوجي الذي يكمن وراء تلك العوامل الظاهر بأنها تؤثر في تناقص الخصوبة كالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية.

---

[36] فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص474

أما المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع وفيها يتجه المجتمع نحو التدهور و الاضمحلال نتيجة نقص المواليد في الطبقات العليا لعدم قدرتهم على الإنجاب، وسرعان ما يظهر هذا العجز في الطبقات الأخرى بفعل صعود أفراد من الطبقات الدنيا لسد الفراغ الموجود في الطبقات العليا، و بمجرد صعودهم تبدأ عملية التغيير في قدرتهم على الإنجاب أي يصبحون كمن سبقهم من الأغنياء غير قادرين على الإنجاب هذا من جهة، من جهة ثانية يرجع السبب في فناء العديد من المجتمعات إلى قلة اليد العاملة خاصة في القطاع الزراعي بسبب قلة الخصوبة من جهة و هجرة العمال من الريف إلى الحضر بسبب ازدهار التصنيع.

لكن سرعان ما يزيد الإنتاج عن الطلب (الاستهلاك) فتحل الأزمات الاقتصادية ثم ينتشر الصراع بين العمال وأرباب العمل مما يدفعهم إلى فرض الضرائب التي تؤثر على الحياة الاقتصادية فتزداد حالة المجتمع سوءً و اضمحلالا مما قد يقوده إلى الفناء.

- نقد نظرية جيني[37]

تعرض جيني للنقد في العديد من المرات للأسباب التالية: افترض جيني بان هناك قوة طبيعية(بيولوجية) تتحكم في مستويات الخصوبة وبالتالي فهي من يحدد مسار السكان بالارتفاع أو الانخفاض دون غيرها من العوامل.و قد اعتمد في بناء نظريته على أمثلة من الواقع مثل اليونان والرومان، في حين نجد أن العديد من الشعوب عاشت آلاف السنين وتقدمت اقتصاديا و اجتماعيا بالرغم من انتشار معدلات الخصوبة المرتفعة بين مختلف طبقاتها الاجتماعية، مثل الهند والشعب الصيني الذي يقلب الموازين في العديد من المجالات عبر مختلف التجارب.

[37] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،مرجع سبق ذكره، ص 81

كما أن الفناء مس العديد من الشعوب التي لم تدخل حربا و لم ترهق بالهجرة ، لكن انخفض معدل نمو سكانها بفعل المجاعات و ارتفاع معدل الوفيات جراء انتشار الأمراض الفتاكة، و كذا الإجهاض و غيرها من العوامل التي لم يشر إليها جيني.

1.5.1. النظريات الاجتماعية

يتميز هذا الاتجاه في التنظير(النظريات الاجتماعية) برفض تأثير العامل البيولوجي بشكل كلي في نمو السكان، بل بنيت أراء أصحاب هذا التوجه على الاعتقاد بوجود ظروف وعوامل اجتماعية يتأثر بها نمو السكان،هذه الظروف تجعل من الإنسان المسئول الأول على العملية الإنجابية لديه، فيتجه الأزواج إلى تقليل عدد أطفالهم باستعمال وسائل تحديد النسل دون أن تتعرض طاقتهم البيولوجية على الإنجاب للنقصان. ابرز رواد هذا الاتجاه كارل ماركس، هنري جورج وغيرهما.

1.5.1. نظرية الاقتصادي كارل ماركس (1818-1883)[38]

اقتصادي ومفكر اجتماع من أصل ألماني اشترك مع **انجلز** بوضع أسس الاشتراكية العلمية، قدم بعض الآراء النظرية المتعلقة بالسكان في كتابه "رأس المال" الذي نشر سنة 1867م تمحورت ابرز أرائه في النقاط التالية:

- ✓ رفض ماركس أن يجعل من الفقر سببا طبيعيا لميل الإنسان إلى كثرة الإنجاب فهو ينكر تلك الفكرة التي أتى بها مالتوس من قبل، بل ارجع أسباب الفقر والبؤس إلى طبيعة النظام الرأسمالي، هذا النظام الذي يشجع المنافسة الحرة التي يتولد عنها تراكم المنتجات مما يطرح مشكلة في إمكانية تشغيل أفراد المجتمع بشكل متكامل، وهو ما عرف في الرأسمالية بتزايد رأس المال الثابت (الإنتاج) وتراجع رأس المال المتغير(العمال) مما يحدث فائضا في العمال فيتحول هؤلاء إلى فائض سكاني.

[38] المرجع السابق،ص71

- ✓ أكد ماركس عدم وجود قانون ثابت للسكان و إنما لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع قانون خاص بها.
- ✓ في نفس المؤلف سمى كارل ماركس المتوالية الحسابية بالمتوالية "الباطلة".

وكان النمو الاقتصادي المستمر الذي شهدته الاقتصاديات الرأسمالية منذ مطلع القرن العشرين وما رافق ذلك من بدء في انخفاض معدلات النمو السكاني في معظم الدول الرأسمالية شاهد أخر ضد مالتوس.

- نقد نظرية ماركس[39]

ما يعاب عليه ماركس هو انه تصور تصورا خاطئا عندما اعتقد بان النظام الاشتراكي يمكنه أن يكون حلا لمشكلة تزايد السكان إذ اعتقد بان الاشتراكية تقلل من ضغط السكان على الموارد لكنه نسي بان نمو السكان تتحكم فيه عوامل أخرى كالحرية الشخصية للسكان فيما يخص الزواج و الإنجاب.

1.5.8. نظرية هنري جورج (1839-1897)

تعتبر نظرية هنري من النظريات المتناقضة مع نظرية مالتوس، وأعتبرها أحد الأخطاء الكبرى في الاقتصاد الكلاسيكي حيث اعتقد بأن ضغط الإنسان على وسائل العيش راجع إلى مساوئ الرأسمالية التي يمكن أن تزول بعد زوال الطبقية في المجتمعات.

فهو من المتفائلين بشان تلك العلاقة بين السكان و الموارد أو الغذاء على مر الزمن، فقد أنكر تماما مبدأ مالتوس القائم على تعارض بين تزايد السكان و قدرة الأرض على توفير الغذاء لهم، وزعم انه"على خلاف أي كائن حي أخر فان زيادة عدد السكان تتضمن الزيادة في غذائهم"[40]

---

[39] المرجع السابق، ص72

على حسب هنري فان هذا التوافق بين تزايد موارد الأرض من الغذاء و تزايد السكان لا يتحقق إلا إذا كان مرفقا بنوع من المساواة في حصول الناس على الموارد و لم يكن هناك احتكار فئات قليلة من السكان على اكبر الحصص من الموارد أي الغذاء، هذا ما يسمى في الاقتصاد الراهن عدالة توزيع الدخل، و يبقى موضوع القدرة على الإنجاب و الخصوبة عند هنري التي تخضع لعلاقة عكسية مع التطور الفكري للفرد، أي أن الخصوبة في تراجع مادام المستوى الفكري للإفراد في تحسن و تطور.

تميل نظرية هنري كثيرا إلى الواقعية من حيث اعتقاده بان نمو السكان يرافقه نموا في الموارد ، إذ يتوفر الغذاء بتوفر اليد العاملة التي تستغل ما يمكن من موارد الأرض كما انه يعتمد على عدالة توزيع الموارد لضمان هذا التوافق، لكنه اغفل عنصرا اعتبره مهما و هو أن الاستغلال المتزايد باستمرار للأرض يمكنه أن يضعف الأرض فلا تنتج من الغذاء ما يكفي أعداد السكان المتزايدة باستمرار.

1.5.9. نظرية أرسين ديمون Arséne Dumont(1849–1902)[41]

باحث في علم السكان من أصل فرنسي عمل كأستاذ بجامعة ستراسبورج، اشتهرت و انتشرت أفكاره في نهاية القرن التاسع عشر اثر دراسة قام بها على سكان فرنسا فسمى دراسته تلك بنظرية **الشعيرية الاجتماعية** أو نظرية الارتقاء الاجتماعي.

بنى ديمون فرضيته على أن ميل الإنسان يتأثر بالظروف و العوامل الاجتماعية في عملية نموه في المجتمع، وحسب اعتقاده (ديمون) فان الفرد كلما ارتقى في بيئته الاجتماعية بحث عن المزيد من الارتقاء لذلك يسمي البعض نظرية ديمون بنظرية الارتقاء الاجتماعي.

---

[40] فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 474

[41] نفس المرجع، ص475

مع استمرار تلك العملية يصبح احتمال توالد الإنسان يقل شيئا فشيئا بزيادة هذا الارتقاء الاجتماعي و بالتالي يبتعد الفرد عن وسطه الطبيعي و عن أسرته، كما يبدأ التفكير في تأخير زواجه ليتأخر إنجابه هو الأخر الذي يسبب هبوطا في معدل المواليد، لان الإنسان أصبح يفكر في نفسه أكثر من تفكيره في المحافظة على سلالته، فالتفكير في الارتقاء يدفع به إلى الابتعاد سيئا فسيئا عن وسطه الطبيعي فيصبح توالده اقل بفعل فقدانه للاهتمام بالأسرة، ينجذب الإنسان إلى الارتقاء بعيدا عن طبيعته لهذا شبه ديمون عملية حب الارتقاء بالجاذبية الأرضية حيث قال" أن الشعرية بالنسبة إلى النظام الاجتماعي هي كالجاذبية بالنسبة للعالم الطبيعي"[42]

الأطفال في نظر ديمون يعتبرون عائقا أو حائلا بين الفرد و التقدم، و يؤكد ذلك بقوله إن زيادة الأعداد في المجتمع تتناسب عكسيا مع تطور الفرد، لان الأسر الكبيرة لا تولي أهمية لنوعية الأبناء ومستواهم التعليمي والمهني في المستقبل بقدر ما تعطي العدد الكبير من الأولاد حظا أوفر من اهتمامها و ميولها الشخصي.

على عكس تلك الأسر التي تنجب اقل عدد من الأطفال و تعمل على رفع مستوى تكوينهم بتوفير كل الظروف اللازمة لتلقى أفضل تعليم في أفضل المؤسسات، بالإضافة إلى الرعاية الصحية ذات المستوى الرفيع.

و غيرها من الظروف و العوامل الأخرى التي تساعد على تكوين الفرد تكوينا راقيا وتساهم في الارتقاء به إلى أعلى المناصب.

هذا فيما يخص مستقبل الأبناء، أما إذا تتبعنا فكرة ديمون فهو يجعل من الأطفال حجر عثرة بين من ينجبهم والحصول على مراتب راقية في المجتمع. و يفسر ديمون أسباب زيادة المواليد في الهند بتماسك الأسرة بفعل استقرار حياة الأفراد أولا وضعف عملية الارتقاء الذي يأتي بدوره نتيجة لقسوة نظام الطبقات في هذا البلد ثانيا.

توصل ديمون إلى ثلاث نقاط تقوم عليها قواعد الارتقاء الاجتماعي في تفسير الظواهر السكانية تتمثل في الأتي:

---

[42] المرجع السابق،ص 475

- ✓ تتناسب عملية الارتقاء و الخصوبة في المجتمع تناسبا عكسيا.
- ✓ يتناسب الارتقاء الاجتماعي للفرد طرديا مع مدى تقدم الفرد و قوة شخصيته و مقدار ترفه.
- ✓ تقل الكثافة السكانية في البلدان الديمقراطية التي تمنح افرادها إمكانية الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى على عكس تلك الدول التي سماها ديمون بالجامدة و التي يسود فيها النظام الطبقي فيصعب أن لم يكن مستحيلا على الأفراد الفوز بفرصة الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أرقى.

*يستبعد ديمون مساهمة التغيرات البيولوجية في تغير أعداد السكان على عكس ما جاء به سبنسر، وتبقى هذه النظرية أكثر واقعية إذا ما أخذت كمعيار لتفسير توجه العديد من الدول في الوقت الراهن فيما يخص القضية السكانية فيها، لان الإنسان المعاصر يسعى وراء العديد من الضروريات التي كانت إلى وقت قريب من الكماليات، وبفعل ذلك الاهتمام الذي أولاه للرقي في مجتمعه اخذ طريقه في الابتعاد عن طبيعته و بدء يتحكم في أعداده أكثر فأكثر، فلولا انشغال الإنسان بالرقي الاجتماعي كما أوضح ديمون من قبل لكان اهتمامه ينصب على التكاثر بفعل طبيعته.

1.5.10.نظرية ألكسندر موريس كارسندرز Alexander Morris Carr- Saunders 1886-1966

درس الاقتصاد ثم درَّس في جامعة ليفربول بعدها أصبح مديرا لمدرسة الاقتصاد بلندن، اشتغل بالاقتصاد و أعطى للظواهر السكانية نصيبا من اهتمامه فنشر كتابا بعنوان **سكان العالم**[43] أوضح فيه الحالات الثلاثة التي تسود حجم السكان فهذا الحجم يراوح بين القلة و الكثرة و بينهما الحجم الأمثل، وهو أن يكون عدد السكان عند الوسط بين القلة والكثرة، هذا الحد لا يتوقف عند عدد معين كما جاء عند أفلاطون، بل يتغير من وقت لآخر.

[43] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص73

يقوم مبدأ كارسوندرز حول السكان على أساس مفاده أن الإنسان يكون قادرا على التحكم في عدده، و غايته هي الوصول إلى التحكم في أعداده عند هذا الحد الأمثل في نظره هو بلوغ ذلك العدد من الناس الذي يمكن أن يعيش في المجتمع و يحصل على أعلى مستوى معيشي أي أعلى متوسط من العائد بالنسبة للفرد الواحد.

أما فيما يخص كيفية معرفة ما إذا كان عدد السكان تزايد أو تناقص فقد أكد كارسوندرز على انه إذا تناقص متوسط الدخل الفردي خلال فترة معينة يمكن القول بان المجتمع يعاني من اكتظاظ سكاني، أما إذا شهد الدخل الفردي تزايدا على ما كان عليه عند الحد الأمثل دل ذلك على أن عدد السكان اقل من الحجم الأمثل.

– نقد نظرية كارسوندرز[44]

تتعارض نظرية كارسوندرز مع النظريات الطبيعية إلا انه من البديهي أن وصول أي مجتمع إلى تحقيق الحد الأمثل الذي جاء به كارسوندرز يطرح صعوبة في تحديد الحجم الأمثل للسكان حتى في المجتمعات المتقدمة التي وصلت إلى توفير أعلى نصيب للفرد من العائد الاقتصادي، لان الوصول إلى هذه المرتبة لم يكن عفويا بل جاء نتيجة لإسهام العديد من العوامل التي أهملها كارسوندرز من بينها تلك الموانع الايجابية كالحروب والمجاعات والأمراض، ثم أن الوصول إلى توفير الحد الأعلى من العائد الاقتصادي للفرد لا يتسم بالديمومة فهو أمر لحضي في غالبيته.

باختصار لما جاء في نظرية كارسوندرز فإننا نجده يتجه إلى القول بان الزيادة في عدد السكان تخضع إلى حد كبير لأفكار السكان أنفسهم عن العدد المثالي من وجهة نظرهم تماشيا مع الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها، أي أن الإنسان هو الذي يقرر ما هو العدد المثالي الذي يتماشى مع ميوله في الارتقاء بنفسه و الظروف الاجتماعية و الثقافية و طبيعة البيئة و الظروف الاقتصادية السائدة في مجتمعه بشكل خاص، فما يكون في بيئة ما عددا امثل من السكان قد يكون كثرة أو قلة في بيئة أخرى.

---

[44] فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص477

1.5.11. المالتوسيون الجدد

تسمية أطلقت على كل فيلسوف أو عالم في الديمغرافيا أو عالم اقتصاد تميزت أفكاره مع المبدأ المالتوسي فقد سار هؤلاء في نفس الطريق التي سلكها مالتوس و نشروا أفكار و مبادئ تتوافق إلى حد كبير المبدأ المالتوسي إن لم نقل ذهبوا إلى ابعد من ذلك.

يرى المالتوسيون الجدد بان الناس لديهم قدرة كبيرة على التزايد كما كان عند مالتوس لكنهم ذهبوا إلى حد القول بأنه إذا لم تتخذ إجراءات صارمة لإبطاء هذا النمو فسوف يحدث تضخم سكاني الذي يسير في اتجاه معاكس تماما لمسار الموارد المتاحة، ثم أنهم ذهبوا أيضا إلى القول بان الزيادة السكانية هي السبب في شقاء الناس بفعل الكثير من المشكلات الاجتماعية[45] لذا أوجبوا ضرورة السيطرة على نمو السكان لأنه شرط لتحقيق أي مكسب تنموي. ف يحين تزول التنمية إذا لم تتم السيطرة على النمو السكاني.

فقد رأى المالتوسيون الجدد في التحكم في النمو السكاني ضرورة ملحة و شرطا قويا لإحداث التطور الاقتصادي و طريقا معبدة للوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، فبدل توجيه مبالغ كبيرة إلى إعالة تلك الأعداد غير المنتجة من السكان من الشباب والأطفال و هو ما سموه بالقطاع غير الإنتاجي[46]

1.6. الفكر السكاني في القرن العشرين(المؤتمرات الدولية حول السكان)

على اثر تواصل التفكير الإنساني في البحث عن تلك الحلول المناسبة لإحداث نوع من التوافق بين الإمكانيات الاقتصادية ونمو السكان في مختلف مناطق العالم، و قد اختلفت النظرة إلى هذا التوازن من توجه لآخر و من نظام لآخر ثم من وقت لآخر.

---

[45] (عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 118

[46] نفس المرجع،ص 119

لتحقيق هذه الغايات و التوصل إلى حلول مناسبة ترضي الأغلبية و تخدم الجميع انعقدت عدة مؤتمرات دولية لبحث القضية السكانية نذكر منها:

1.6.1.المؤتمر العالمي للسكان روما 1964

خلال هذا المؤتمر تم التركيز على أهمية النمو السكاني في خلق تلك الديناميكية المتمثلة في زيادة القوى الإنتاجية، و منه زيادة الإنتاج وأن النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط كفيل بالتغلب على تلك التوقعات المتشائمة بمستقبل النمو في المنطقة على سبيل المثال.

2.6.1. المؤتمر العالمي للسكان بوخارست 1974

الفكرة الأساسية التي جاء بها المؤتمر هي أن الزيادة في أعداد السكان تتسبب في شل حركة التنمية الاقتصادية التي يصبوا إليها الجميع.

خلال هذا المؤتمر ظهر توجهان حول القضية، توجه يرى في النمو السكاني مشكلة كبيرة وعائق قوي يحول دون الوصول إلى التنمية والتطور الاقتصادي الحقيقي، نادى هذا التوجه إلى العمل على تخفيض معدلات النمو السكاني كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، في المقابل تواجد توجه يرى جزء من الرؤية المالتوسية، إذ يؤكد على أن التخلف الاقتصادي سببه المشكلة السكانية التي يعاني منها الكثير، يتمثل حل هذه المشكلة و تحقيق التنمية في ضرورة إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على المستوى العالمي.

خرج المؤتمرون بتوصيات أكدوا فيها على تلك الحاجة الملحة لخطط تحقق تنمية اقتصادية بدل العمل على توفير كل ما يحتاجه مشروع تنظيم النسل الذي نادى به التوجه المعارض.

3.6.1. المؤتمر العالمي للسكان مكسيكو 1984

ما يميز هذا المؤتمر هو سيطرة الدول المتقدمة و فرضها لحل واحد و هو تنظيم النسل على الجميع خاصة الدول النامية حتى على تلك الدول التي عارضت الفكرة بشدة أثناء المؤتمر السابق منها الجزائر التي شرعت في تنفيذ المشروع الرامي إلى تنظيم الولادات.

1.6.4. المؤتمر العالمي للسكان القاهرة 1994

عشر سنوات بعد مؤتمر مكسيكو جاء مؤتمر القاهرة لتقييم مدى العمل على تحقيق الدول لتوصيات مؤتمر مكسيكو وخرج هو الأخر بتوصيات منها:

- ✓ ضرورة معرفة تلك العلاقة العكسية القائمة بين التنمية الاقتصادية و نمو السكان لمنطقة معينة.
- ✓ التنمية المستديمة منطلق لكل سياسة سكانية.
- ✓ التطور الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض حجم الأسر.
- ✓ التكنولوجيا تساهم في تطوير الأبحاث الرامية إلى إيجاد تماثل بين تطور السكان والتنمية.

II) البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني (السياسة السكانية في الجزائر)

انتقل سكان الجزائر من حولي عشرة ملايين و نصف إلى اثنا عشر مليون نسمة خلال الفترة الممتدة من الاستقلال 1962 إلى موعد إجراء أول تعداد عام للسكن والسكان بعد أربع سنوات من استرجاع السيادة الوطنية1966، كانت هذه الزيادة نتيجة حتمية لمعدل نمو السكان الذي تخطى عتبة 3%[47]واستمر حتى منتصف السبعينات، هذه الفترة التي تميزت بارتفاع معدل الولادات الذي وصل إلى 50‰ مقابل معدل للوفيات بلغ آنذاك 15.86‰[48].

[47] Louadi Tayeb, les déterminants de la baisse de la fécondité en Algérie,p44

[48] نفس المرجع ص45

على الرغم من هذه الزيادة التي تعتبر حالة كارثية في نظر البعض فان الحكومة الجزائرية لم تنظر إليها على أنها مشكلة تعيق النمو الاقتصادي في البلاد، بل اعتبرتها مشكلة كغيرها من المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري كالبطالة والفقر وغيرها، من الممكن السيطرة عليها و التحكم فيها و إيجاد حلول مناسبة لها بمجرد تحقيق تطور اقتصادي في البلاد.

كانت الجزائر ترى في إتباع سياسة التصنيع الحل الأمثل للخروج من بوتقة التخلف عن طريق حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في المجتمع.

بحكم انتماء الجزائر الفكري إلى الكتلة الشرقية(الاتحاد السوفيتي) اعتمدت النظام الاشتراكي وعارضت الفكر الغربي تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تحاول إرساء دعائم الرأسمالية في الدول النامية عن طريق تقديم مساعدات مالية لكل من يتبنى الفكر الرأسمالي.

لكن هذا الرأي الجزائري سرعان ما أخذ منعرجا أخر وهو التوجه نحو تجربة تنظيم النسل أو ما يسمى أيضا السياسة السكانية التي مرت بثلاث مراحل.

1. مراحل السياسة السكانية في الجزائر

1.1.مرحلة تصدي الحكومة للفكرة 1962-1979

أفرز تعداد السكن والسكان لسنة 1966 نتائج توحي بمدى خطورة الوضع أي خطورة النمو السكاني على الحالة الاقتصادية للبلاد، لكن الحكومة لم تحرك ساكنا و لم تعتبر هذا النمو مشكلا يكمن حله في انتهاج سياسة سكانية.

هذا التفكير لا ينفي وجود وعي لدى السلطات بخطورة الوضع الديمغرافي لكنها فكرت في الحل الاقتصادي دون سواه. في هذا الصدد قال الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1969 "إننا نهدف إلى تمكين شعبنا من التمتع بمستوى معيشي

يرقى إلى مستوى الدول المتقدمة ....إننا لا نقبل الحلول المغلوطة مثل التحكم في الولادات الذي يعني القضاء على الصعوبات عوض إيجاد الحلول المناسبة، إننا نفضل حلولا ايجابية و ناجعة أي إيجاد مواقع شغل للراشدين، و بناء مدارس للأطفال، و توفير مرافق اجتماعية أفضل للجميع"[49].

لكن هذا الموقف الرافض لفكرة السياسة السكانية منذ الاستقلال لم يمنع بعض القوى الفاعلة في البلاد من المناداة بضرورة التخطيط العائلي والتحكم في الولادات حتى قبل هذا الخطاب.

فالخطوة الأولى في طريق السياسة السكانية في الجزائر خطتها الجمعية النسائية خلال انعقاد المؤتمر الوطني للنساء الجزائريات سنة 1966 حيث صادقت هذه الأخيرة على لائحة تصرح فيها للحكومة بان اللجوء إلى تنظيم النسل بات ضرورة ملحة.[50]

في سنة 1967 تم فتح أول مركز للتنظيم العائلي في المستشفى الجامعي مصطفى باشا بالجزائر العاصمة بحجة معالجة العقم، ثم تلت هذه المبادرة تنويهات حول خطورة الوضع فقدم المجلس الوطني المكلف بسياسة الولادة تقريرا سنة 1968 عنونه بـ **الاحتياج الضروري للتنظيم العائلي** أكد هذا التقرير ضرورة نشر مراكز حماية الأم والطفل (PMI)عبر الوطن، ثم فتح مركزين آخرين سنة 1669 في كل من وهران و قسنطينة، في سنة 1974 ظهر برنامج متكون من 9 مراكز ثم 11مركزا مقترحة من طرف المنظمة العالمية للصحة.

بالرغم من هذه المحاولات المتكررة لإرساء سياسة سكانية في البلاد لكنها لم تأثر على التوجه الجزائري الرافض للسياسة السكانية، في نفس السنة (1974)[51] انعقد المؤتمر الدولي للسكان ببوخارست، اثر هذا المؤتمر تأكد الرفض الذي أصر

---

[49] احمد عبد الحكيم بن بعطوش، التخطيط العائلي و أثره على القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، ص 67.
[50] نفس المرجع ص66
[51] نفس المرجع ص68

عليه الوفد الجزائري حيث ركز رئيس الوفد على فكرة تحسين العلاقات الاقتصادية والالتزام العادل في توزيع الدخل بين أفراد الدولة الواحدة سيسمح لا محال بالتوفيق بين النمو الاقتصادي و نمو السكان فيها.

كانت الجزائر آنذاك في موضع قوة بسبب ارتفاع أسعار البترول و استفادتها من مدا خيل كبيرة جعلتها تتأمل في حدوث نمو اقتصادي يمكنها من توفير حاجيات كل فئات السكان، و كان الرأي الجزائري متمسكا بفكرة أن التنمية الاقتصادية هي أفضل قرص للتحكم في نمو السكان.

أربع سنوات بعد مؤتمر بوخارست و خلال لقاءات أعضاء الحكومة تم البحث في كيفية تلبية بعض الحاجيات الأساسية للسكان كالصحة، التعليم، السكن، العمل وغيرها من ضروريات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وكذا عن الآجال التي يتم تحقيقها فيه.

بمجرد تفكير الحكومة في مدى قدرتها على تلبية حاجات المواطن في آجالها المحددة يمكن الفهم بان الحكومة تعترف بتفاقم المشكلة السكانية بشكل أو بأخر. ومع مرور الوقت و باستمرار النمو السكاني الذي عرفته البلاد على وتيرة متسارعة لم يسبق له مثيل و النمو الاقتصادي الذي لا يكاد يصل إلى تلبية تلك الحاجيات للسكان، تعزز التفكير في حل بديل يضمن للحكومة فرصة التوصل إلى خلق نوع من التوازن بين النمو السكاني و الاقتصادي.

2.1. مرحلة دق ناقوس الخطر ودعم الحكومة للفكرة (1980-1990)

اثر انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني برزت على طاولة النقاش مسالة البحث عن سبل التوصل إلى تلبية متطلبات السكان الصحية بتوفير العديد من الهياكل القاعدية والإطارات البشرية والأدوية لتلك الأعداد المتزايدة من

الحوامل والمرضى، مع العمل على توفير المدارس لأعداد كبيرة من الأطفال، بالإضافة إلى توفير عدد لا يستهان به من السكنات ومناصب الشغل لطالبيها وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية للسكان التي كانت تتزايد بتزايد السكان.

كانت فكرة التحكم في الولادات أكثر الحلول نجاعة وأسهلها تطبيقا وأقربها إلى تحقيق الأهداف المسطرة. فكانت من الموضوعات الهامة التي نوقشت على أعلى مستوى، إذ ورد في اللائحة الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المؤتمر سنة 1980 ما يلي: ".....انه لمن الضروري و في إطار سياسة صحية شاملة السهر بصفة خاصة على حماية المرأة والطفولة بهدف التوصل إلى توازن عائلي يتماشى مع نمو ديمغرافي يكون منسجما مع وتيرة نمو اقتصادنا" في شهر جوان من نفس السنة في المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني تأكدت ضرورة طرح برنامج يعمل على ضمان سياسة عائلية تسعى إلى تنظيم الولادات [52].

دخل هذا الاقتراح حيز التطبيق بطريقة غير مباشرة و ذلك بإنشاء 260[53] مركز لحماية الأم و الطفل عبر القطر الجزائري وخلال هذا البرنامج أوكل للقابلات بعد فترة تربص مررن بها دورا أساسيا تمثل في توعية النساء بموضوع تباعد الولادات و مدى أهميته في الحفاظ على صحة الأم و طفلها، والهدف من ذلك هو كون القابلة بمثابة حلقة وصل بين النساء و الحكومة لنشر فكرة التباعد بين الولادات.

إن اختيار السلطات للقابلة حتى تلعب دور الوسيط كان ورقة رابحة في يد الحكومة للوصول إلى مبتغاها بفعل طبيعة العلاقة بين النساء و القابلة التي تسودها الثقة مما يضفي نوعا من الحرية للتحدث في أمور الصحة و الإنجاب واستعمال موانع الحمل.

---

[52] المرجع السابق، ص68

[53] Malika laadjali, espaceement des naissances dans le tiers monde,p118

في حين لم تكن لديهن الجرأة للتحدث في مثل ذلك مع الأطباء من الرجال بحكم العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة، و لان اغلب النساء كن يلدن في بيوتهن و فترة الحمل تشرف عليها القابلة التي حملت تلك المسؤولية و نجحت فيها بتقديرات عالية، خاصة خلال السنوات الأولى نظرا لحاجة المرأة إلى المعلومة من مصادر موثوقة كالقابلة.

تميزت تلك الفترة بمعدلات للامية جد مرتفعة خاصة في أوساط النساء جعل المرأة تعتمد على غيرها للوصول إلى المعلومة. خلال هذه الفترة تم تقديم كل أشكال الدعم بما فيها التجهيزات و توفير الخبراء الدوليين لكل من الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للدراسات والتحاليل ومعهد الصحة العمومية من اجل التخطيط، كما أن المشروع الاجتماعي الذي تم العمل به يهدف إلى تعزيز مجانية العلاج و توفير الشغل والتعليم للجميع دون استثناء.

لان ضمان التعليم و توفير الشغل حقيقة تسعى إلى تبديد الحلول المغلوطة و هنا تمت العودة إلى فكرة الرئيس الراحل هواري بومدين التي نادت بضرورة العمل الجاد لتحسين حياة المواطن برفع مستواه التعليمي و خلق مناصب عمل لكل طالبيها.

ولتقييم الوضعية ومعرفة الحقائق على أرض الواقع و نقلها عن كثب إلى الجهات المعنية تم إجراء المسح الوطني الجزائري حول الخصوبة سنة 1986 الذي جاء بعد انطلاق البرنامج الوطني للتحكم الولادات بحوالي ثلاث سنوات.

3.1. البرنامج الوطني للتحكم في الولادات (PNMCD)

كانت الخطوات السابقة بمثابة طريق ممهدة لسير البرنامج الوطني لتنظيم الولادات الذي انطلق مع فاتحة ثالث عشرية من الاستقلال(1983)، هذه الفكرة أخذت طريقها في الوضوح و الرسمية خاصة بعد انعقاد المؤتمر العالمي للسكان

سنة 1984 بمكسيكو، بعد عشر سنوات فقط استطاعت الجزائر أن تغير قرارها المتعلق بالقضية السكانية بانحراف قدره 180درجة لتتعزز رسمية اعتماد هذا البرنامج بوضوح تأييد الجزائر لمخطط العمل المقرر في هذا المؤتمر.

سطرت خلال هذا البرنامج عدة أهداف من اجل العمل المنظم لتوصيل فكرة تنظيم الولادات إلى اكبر شريحة من المجتمع دون المساس بشكل مباشر بحرية الأسر في اختياراتها احتراما لعادات وتقاليد المجتمع و معالم ديننا الحنيف، ركز البرنامج على ما يلي:

- ✓ تنمية الهياكل القاعدية خاصة تحسين الاستقبال و توفير وسائل التباعد بين الولادات مجانا في تلك الهياكل.
- ✓ توعية كل طبقات المجتمع خاصة الريفية منها وتحسيسها عن طريق التربية و الإعلام لبلوغ الهدف من البرنامج و هو التحكم في الخصوبة حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة.
- ✓ نشر شبكة من مراكز حماية الأم والطفل عبر التراب الوطني مع تعزيزها بكل المستلزمات المادية والبشرية بمستوى عالي من الكفاءة.

الجدول الموالي يبرز تسارع انتشار مراكز حماية الأم و الطفل في الجزائر خاصة بعد اعتراف بعض الجهات بحتمية هذا التوجه في إيجاد حلول سريعة للمشكلة السكانية لان العودة إلى فكرة تبديد الحلول المغلوطة يتطلب مدة زمنية طويلة ومشروع عمل يقتضي تسخير كل المجهودات المادية والبشرية لتحقيق ذلك، لكن صناع القرار آنذاك كانوا يرون في البرنامج المنفذ الوحيد و الطريق الأسرع والأقصر للوصول إلى الحد من تفاقم المشكل السكاني في الجزائر.

جدول (1): تزايد عدد مراكز حماية الأمومة و الطفولة في الجزائر

السنوات	1967*	1978*	1980**	1983*

عدد المراكز	1	156	260	340

المصدر : INED, indicateurs de la santé maternelle en Algérie évolution de 1962à1992 P 868

** Malika LAADJALI, espacement des naissances dans le tiers monde, l'éxpérience Algérienne, OPU,1983,P118.

عملت الدولة على دعم البرنامج و تمكينه من النجاح فقدمت كل الوسائل المساعدة على ذلك، تمثلت وسائل الدعم تلك في المنشئات الصحية و تقديم الدعم المادي لتغطية تكاليف البرنامج لتوفير اللقاحات ووسائل منع الحمل التي تعطى للنساء.

عملت الحكومة آنذاك على تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج، بالإضافة إلى أنها نظمت دراسات و أبحاث تهدف إلى شرح علاقة الترابط بين التطور الاجتماعي و التطور الاقتصادي قصد إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي كانت تعاني منها منذ الاستقلال.

4.1 . السياسة السكانية و سياسة التخطيط (1989/1980)

لم تحضي القضية السكانية بأهمية خلال المخططات التنموية الأولى بشكل واضح، لان السلطات حينها كانت منهمكة في البناء الاقتصادي الذي رأت فيه الباب المفتوح على مصراعيه للدخول إلى عالم التقدم والازدهار الاجتماعي بفضل التطور الاقتصادي.

وانصب اهتمام السلطات في التركيز على اختياراتها الأساسية المتمثلة في وضع الأسس القانونية لتطبيق إستراتيجية تنموية تعتمد على بناء قاعدة صناعية متينة تضمن بناء مجتمع يوفر لكل مواطنيه الحق في العيش الكريم بفعل استفادته

ثمار عملية التنمية الاجتماعية التي بدأ العمل على تحقيقها خلال فترة المخططات السابقة. لذلك ركز هذا العنصر من البحث على ما جاء في طيات المخططين الخماسيين.

1.4.1.المخطط الخماسي الأول

ركزت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني على ضرورة العمل على نشر سلوك التحكم في نمو السكان عن طريق تنظيم الولادات، كما أسندت خلال هذا المخطط مهمة الإعلام و التربية للهياكل المعنية، الشيء الذي جاء بعدما برزت معالم تقبل الفكرة على المستوى السياسي و الاعتراف بمدى خطورة التزايد السكاني الذي لا يتوافق مع القدرات الاقتصادية للدولة.

ما يؤكد ادراك السلطات لصعوبة الوضع الذي تمر به الجزائر و إمكانية تفاقمه في المستقبل في حالة ما إذا استمرت الزيادة السكانية على حالها هو تلك التقارير التي قدمتها الجهات المعنية آنذاك.

2.4.1.المخطط الخماسي الثاني

خلال هذا المخطط نلمس اهتمام الحكومة بضرورة التوفيق بين الاحتياجات الاجتماعية للسكان والعمل على مواصلة المجهودات الإنمائية الاقتصادية فحددت غايتان لبلوغهما أثناء تنفيذ المخطط، تمثلت الغاية الأولى في ضرورة مواصلة العمل على تحقيق نمو اقتصادي بتنظيم الأنشطة التنموية، بينما توجهت الغاية الثانية إلى ضرورة المحافظة على الاستقلال الاقتصادي من جهة و العمل على تلبية حاجيات السكان المتزايدة كما سبق الذكر من جهة أخرى.

وللتوصل إلى ذلك حث المخطط على التركيز على حماية صحة الأم و الطفل والاهتمام بها ضمن سياسة صحية شاملة تهدف إلى إيجاد اسر يتماشى عدد أفرادها مع إمكانية تحقيق كل متطلباتها، أين يجب أن يتماشى حجم الأسر

مع النمو الاقتصادي للبلاد، مما ينعكس على نمو الدخل الفردي للمواطن أي تماشيا مع الإمكانيات المادية للأسرة، لان تكلفة تربية طفل ترتفع بمرور الوقت.

ولأجل ذلك أصبح نجاح البرنامج الوطني لتنظيم الولادات حتمية اجتماعية سخرت لها كل الوسائل المادية والبشرية لتحقيقها تحت غطاء الاختيار الحر للأسر في تنظيم النسل.

خلال فترة هذا المخطط و المخطط الخماسي الأول وزعت الدولة ما يفوق 613388 سكن كلفت الدولة مبلغ 69.6[54] مليار دينار كان هدف الدولة من ذلك يرمي إلى خلق نوع من السكن يؤثر على حجم الأسرة بجلبها إلى سكن غير قابل للتوسع مما يدفعها إلى تحديد عدد أفرادها تماشيا مع مساحة المنزل و بالتالي تتحقق غاية الدولة في التوصل إلى نموذج الأسرة النووية و تحرير الأزواج من قيود الأسرة الممتدة، هذه الأخيرة التي كانت طموحاتها تتناقض مع مبدأ تحديد النسل.

3.4.1.مصادر تمويل البرنامج (PNMCD)

استفاد البرنامج من غلاف مالي قدره 200[55] ألف دولار أمريكي قدم كدعم **من** طرف صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية(FNUAP) والمنظمة العالمية للصحة (OMS) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF).

بالإضافة إلى المبالغ المالية التي خصصتها الدولة لسير البرنامج، هذا التمويل المادي أعطى دفعة قوية لتحقيق الأهداف المسطرة و المتمثلة في تعزيز نشر مراكز حماية الأم و الطفل (PMI) عبر مختلف مناطق الوطن و شراء المزيد من وسائل منع الحمل وتكوين الطاقم المشرف على إنجاح البرنامج بغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة بكل احترافية.

---

[54] وزارة السكن

[55] احمد عبد الحكيم بن بعطوش، مرجع سبق ذكره، ص 71

على ذكر توفير وسائل منع الحمل خصصت الدولة مبلغا ماليا بلغ 158000دولار أمريكي سنة 1978[56].

مع معاناة الجزائر من تراجع أسعار البترول في السوق العالمية إلى اقل من 10 دولار للبرميل زاد تمسك الحكومة بالبرنامج الوطني لتنظيم الولادات، فجاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 بخصوص التحسن الكمي المطلوب الذي يجعل مشكلة التوازن بين الحاجيات الحالية و المستقبلية أكثر تعقيدا، مما يحول بين تحسين ظروف العيش و ضرورة إحداث التوازن بين النمو السكاني والاقتصادي ما يلي:"...إن معدل النمو السكاني العالي يعرقل إمكانية التحسن الكمي لتوازن الحاجيات الحالية و المستقبلية مما يحول دون التوازن النوعي الذي يعد مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي"[57]

تضافرت الجهود في توطيد فكرة مدى خطورة الزيادة السكانية على الحياة الاقتصادية للبلاد، ففي سنة 1987 قدم الاعتماد للجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي (AAPF) التي جاءت لتعمل على ترقية النشاطات المتعلقة بتنظيم الولادات لزيادة رفاهية الأسر ومساعدتها على قبول حل تنظيم الولادات دون المساس بحرية الزوجين في ذلك.

وانطوت الفكرة تحت شعار حماية الأم و الطفل دون أن تغفل الجمعية الدور الذي تلعبه المشاركة الفعالة للمرأة على كل المستويات باعتبار هذه المشاركة عاملا مساعدا على تخطيط الولادات وغيرها من الأهداف المسطرة من طرف الجمعية التي تنصب كلها في وعاء التوصل إلى التحكم في عدد المواليد داخل الأسر الجزائرية.

كون الجزائر دولة إسلامية تحترم مبادئ الدين والحرية الشخصية للمواطن لم تعمد إلى سياسة إجبار الأسر على تنظيم عدد المواليد و لم تفرض عليها عددا معينا من الأطفال كما حدث في بعض الدول، لكنها لم تدخر جهدا في سبيل

---

[56] المرجع السابق، ص 71

[57] نفس المرجع،ص 72

العمل على مبتغى البرنامج الوطني لتنظيم الولادات و ذلك بإصدار قرارات ترى فيها شعاعا يضيء مسار السياسة السكانية، نذكر منها مرسوم 88-52 مارس 1988[58] المتضمن لإنشاء لجنة وطنية لحماية الأسرة.

اعتمد الملتقى الوطني لتقييم التحكم في النمو الديمغرافي الذي نظمته مديرية الوقاية سنة1991 برعاية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية على الديوان الوطني للإحصائيات كمصدر للمعطيات لسنة 1989 في تأكيد مدى استيعاب الأسر لفكرة التباعد بين الولادات، معتمدة على ذلك الانخفاض الملموس في معدل نمو السكان مقارنة على ما كانت عليه من قبل أين قدم معدل للنمو الطبيعي في الجزائر لنفس السنة لا بتجاوز 2.47% و هو معدل قريب جدا من معدلات جارتيها تونس والمغرب اللتين اعتمدتا سياسة التخطيط في الستينات أي حوالي عشريتان قبل التجربة الجزائرية في الميدان، و هو ما يؤكد أن الجزائر استغرقت نصف المدة التي استغرقتها تونس و المغرب لتحقيق نفس النتائج.

5.1. مرحلة اللاستقرار ما بعد 1990

إن دخول البلاد في ضائقة مالية بعد تراجع أسعار البترول في السوق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي ظهرت معالمها في 1986 وبداية التحضير لتوجهها الاقتصادي الجديد(اقتصاد السوق) الذي انطلق في نهاية الثمانينات (1988)، نتيجة الضائقة المالية التي دخلت فيها البلاد عملت السلطات على البحث عن إمكانية التخفيف من الديون التي تزايدت مع تراجع الإرادات، فكان الحل في توقيع اتفاقيات دولية سنة 1989 ثم تلتها اتفاقية مع فرنسا في جوان 1991(753 م.د) لتأتي اتفاقية ستاند باي مع صندوق النقد الدولي FMI سنة 1994 التي حاولت الدولة أن تطبقها بكل صرامة إلا أنها لم تأتي بالانتعاش الاقتصادي المنتظر منها خاصة على الصعيد الاجتماعي.

[58] المرجع السابق،ص 73

ثم أن انشغال الحاكم و المحكوم في الجزائر بالمشكلة الأمنية التي عان منها الجميع قلص من الاهتمام بالقضية السكانية فبقيت المبادرات محتشمة و تراجع دعم الدولة للبرنامج الوطني لتنظيم الولادات، هذا الدعم المتمثل في تقديم موانع الحمل مجانا للنساء في المراكز الصحية بكميات أقل بكثير مما كانت عليه من قبل.

هذا لا يعني أن مبادرات الدولة في المجال توقفت نهائيا، فقد انعقد في هذه الفترة الملتقى الوطني لتقييم التحكم في النمو الديمغرافي الذي نظمته مديرية الوقاية أيام 23/22/21 ماي من سنة 1991[59]برعاية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية كما تمت الإشارة إليه سلفا.

بعد خروج البلاد من الأزمة الأمنية وجدت نفسها أمام مشاكل اجتماعية أخرى تستوجب حلولا سريعة، لكن هذا لم يمنع الحكومة من العودة إلى التفكير في القضية السكانية مرة أخرى إذ جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 1997 إن التخطيط العائلي سيضل مقياسا معتبرا لكل حركة تنموية في الوطن بما في ذلك مجال الصحة العمومية، إذ أن النمو الديمغرافي يعرض التكفل بالتنمية وتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة لضغط شديد ومتواصل"[60] .

قد يكون السبب الرئيسي في عودة الدولة إلى التفكير في التخطيط العائلي هو تلك الديون التي أثقلت كاهلها ولم يكن لها خيار آخر يمكنها من توفير متطلبات السكان.

خلال الفترة التي تلت ذلك لم يوجه خطابا أو قرارا صريحا يقضي بضرورة التحكم في المواليد،خاصة بعد انعقاد المؤتمر العالمي للسكان بالقاهرة، لان السياسة السكانية لم تتوقف عند فكرة تنظيم الولادات والتخطيط لعدد من الأطفال يتماشى مع الإمكانيات الاقتصادية للأبوين، بل وجه الاهتمام إلى الوضعية الصحية لركائز المجتمع (الأم والطفل) أين أظهرت الدولة اهتمامها بالصحة الإنجابية تماشيا مع مبادئ الأمم المتحدة.

---

[59] المرجع السابق،ص 74

[60] نفس المرجع،ص75

في الفترة ذاتها قامت الجهات المعنية في البلاد كوزارة الصحة بالتعاون مع هيئات دولية بإعداد دراسات ميدانية تهدف إلى دراسة واقع صحة الأم و الطفل، هذه الدراسات كانت فكرة جديدة لتدعيم سلوك تنظيم الولادات، تمثلت هذه الفكرة الجديدة في توقيع الجزائر على بعض المواثيق الدولية التي ترمي إلى مبدأ التحكم في النمو السكاني في الدول النامية، هذه المواثيق جاءت بفكرة جديدة سعيا وراء تقليص عدد سكان هذه الدول.

بغض النظر عن الأهداف الخفية لهذه الاتفاقيات فقد كانت ترمي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان بالقضاء على الفقر و تحسين الصحة الإنجابية بتقليص كل من معدل وفيات الأمهات إلى ثلاث أرباع ما كانت عليه في التسعينات وتخفيض معدل وفيات الأطفال إلى الثلثين والعمل من اجل القضاء على بعض الأمراض كمرض نقص أو فقدان المناعة البشرية و إقامة شراكة عالمية للحد من الفقر.

بالإضافة إلى عودة الاستقرار الأمني عاشت الجزائر فترة قاربت العشرين عاما من الاستقرار الاقتصادي إن صح التعبير(البحبوحة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية) ساعدت على استدراك الزيجات التي تم تأجيلها من قبل العديد خلال العشرية السوداء.

انتقل المعدل الخام للزواج من 5.84 سنة2000 إلى 9.58 سنة 2008[61] أي أن معدل الزواج تضاعف تقربا خلال ثمان سنوات فقط، فهو نتيجة لانتقال عدد الزيجات من 177,5 ألف إلى 331 ألف زواج خلال نفس الفترة.

هذه الزيادة في عدد الزيجات تسبب في ارتفاع معدلات المواليد مع بداية العشرية الأولى من هذا القرن، حيث بلغ معدل المواليد 23.62 ‰سنة 2008[62] في حين لم يكن يتجاوز 19.36‰ سنة 2000، فضلا عن تراجع معدل

---

[61] ONS, démographie algérienne 2014

[62] ONS, démographie algérienne 2012

استعمال موانع الحمل الذي وصل 57%سنة 2012[63] بعد أن بلغ أعلي مستوياته 64% في سنة 2000[64] خاصة لدى الجامعيات.

وقد يكون تقديم السكنات الاجتماعية لذوي الدخل الضعيف، وسكنات عدل لذوي الدخل المتوسط سببا غير مباشر في ذلك، لان قرار منح شقق ذات الأربع غرف للأزواج الذين أنجبوا ثلاثة أطفال أو أكثر، في حين ستقدم شقق بثلاث غرف للأسر التي يقل عدد الأطفال فيها عن ثلاثة.

الشيء الذي دفع بالعديد من الأزواج الذين كانوا ينوون إنجاب طفل ثالث أو الرابع بعد عدة سنوات، إلى إنجابه مباشرة بعد أن تم قبول ملفاتهم من طرف وكالة عدل للحصول على شقة بشكل نهائي حتى يتمكنوا من تقديم طعون إلى الوكالة لتغيير شقق الثلاث غرف بشقق الأربع غرف مع قبولهم دفع الفارق في السعر.

هذا الأمر لمسناه على أرض الواقع لكن غياب إحصائيات دقيقة قد تقدمها الوكالة لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الطعون المقدمة أي عدد الأسر التي أنجبت الطفل الثالث أو الرابع خلال الفترة الفاصلة بين قرار القبول و منح المفتاح للأسر و تلك الزيادة الكبيرة في عدد المواليد خاصة خلال سنوات 2015/2014/2013 يجعل الفكرة مبهمة.

يمكن أن نعتبر هذا القرار غير المعلن عنه رسميا محفزا مقصودا أو غير مقصود للأسر على إنجاب الطفل الثالث لكنها حقيقة، ثم أن مثل هذه القرارات و العديد من العوامل الأخرى التي تكون في بعض الأحيان متناقضة جعلت من تسارع أو تباطؤ وتيرة المواليد يعرف تذبذبا في اتجتهاته انطلاقا من بداية العشرية الأولى من القرن الثالث.

---

[63] MICs4,2012

[64] MICs3,2006

بالإضافة إلى عودة الزواج المبكر نسبيا بفعل تأقلم المجتمع الجزائري مع بعض السلوكيات الجديدة التي كانت مرفوضة من قبل، كتقبل الأسر بزواج أبنائهم من نساء عاملات أو طالبات، مما جعل الفتاة تُقبل على الزواج قبل أن تنهي مشوارها الدراسي، و بالتالي إنجاب أبنائها في أفضل فترات خصوبتها.

هذا الزواج المبكر لتسبب في تراجع متوسط عمر المرأة عند الأمومة من 32 سنة 2000[65] إلى 31,3 سنة في 2014 وانتقال المؤشر التركيبي للخصوبة ISF[66] من 2,4 طفل لكل امرأة إلى 3,03 طفل لكل امرأة في نفس الفترة 2000-2014 ، لكن، تبقى هذه الأفكار مجرد استنتاج أو تأويل.

[65] ONS, démographie algérienne n° 690 2014

[66] نفس المرجع.

خلاصة

عند الجمع بين آراء الفلاسفة والاقتصاديين والتوصيات التي خرجت بها المؤتمرات الدولية للسكان على اختلافها كما تم عرضه في هذا الجزء من البحث نستنتج أن العلاقة بين الاقتصاد والسكان علاقة متبادلة، فحسب تلك الآراء تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية على العامل السكاني بالزيادة أو النقصان تماشيا مع ظروف الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، كما لم تغفل تلك الآراء والعديد من الدراسات خاصة الاقتصادية منها والديمغرافية توضيح مدى خضوع الاقتصاد للعامل السكاني.

بالرغم من وجود اختلاف بين آراء و توجهات الفلاسفة والاقتصاديين والأنظمة المختلفة فيما يتعلق بقضية السكان والاقتصاد كان من المنتظر أن ينتج أكثر من نمط أو توجه سكاني في العالم، لكن الواقع أكد أن النمو السكاني في الدول المتقدمة ثم الدول النامية سار في اتجاه واحد تقريبا مع فارق في التوقيت فقط.

فانتشار الأسر صغيرة الحجم وتراجع متوسط عدد الأطفال لكل امرأة كان السمة المشتركة بين العديد من دول العالم، من بينها الجزائر التي بدأت بعد الاستقلال بمعارضتها الشديدة لفكرة السياسة السكانية و التفكير في الحل الاقتصادي كمخرج وحيد من دائرة التخلف قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، إلى اعتماد سياسة سكانية (البرنامج الوطني للتباعد بين الولادات (PNMCD) في بداية الثمانينات للعمل على الحد من الزيادة السكانية، مع العلم أن كل دولة من دول العالم تنفرد بعوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية و حضارية خاصة بها.

تمهيد

بحكم تشعب جوانب موضوع هذه الدراسة(الأثر الاقتصادي على توجيه الخصوبة في الجزائر) كان الانطلاق من مراحل تطور الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال، و للتوصل إلى شرح المسار الذي مرت به الخصوبة بشكل واضح مبني على أسس علمية تم التدرج من عموميات الموضوع إلى أدق التفاصيل بشكل يتماشى وفق ثلاث مقتضيات (خدمة لما تقتضيه الدراسة، ما يسمح به الوقت وتبعا للمعطيات التي المتوفرة)، لذا تم التطرق إلى تطور السكان في الجزائر أولا ثم إلى تطور الخصوبة ثم العوامل المساهمة في تراجع الخصوبة.

I) تطور سكان الجزائر (1962-2017)

مر نمو سكان الجزائر بعدة مراحل متباينة بتباين التغيرات التي حدثت في هذا البلد، فمن فترة النمو البطيء إلى فترة الركود أثناء الاستعمار بسبب سياسة الإبادة التي مارسها المستعمر في حق الشعب، إلى فترة التسارع الكبير في الزيادة السكانية التي سادت خلال سنوات السبعينات بهدف تعويض الخسائر البشرية التي خلفها الاستعمار، ثم إلى النمو السكاني البطيء الذي لعبت فيه الخصوبة الموجهة دورا لا يستهان به رفقة العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك.

يمكن تلخيص هذه الفترات في مرحلتين بارزتين في تاريخ النمو السكاني في الجزائر، الأولى هي مرحلة ما قبل الاستقلال والثانية مرحلة ما بعده، نظرا لخضوع الشعب في المرحلة الأولى لضغوطات استعمارية قهرية التي عان فيها

الشعب الجزائري ويلات الإبادة و التقتيل جعلت من تحكم الدولة وحتى الشعب في الزيادة السكانية أمرا يصعب التفكير فيه، و تحت سلطة الوقت ومتطلبات هذه الدراسة التي كزت على نمو السكان أثناء الفترة التي عرفت فيها الدولة الجزائرية مع شعبها "حرية" في اختيار منهجها السكاني أيًا كان.

قارب عدد سكان الجزائر 12 مليون نسمة خلال أول تعداد للسكان الذي اجري بعد أربع سنوات من الاستقلال 1966ثم انتقل إلى 17مليون نسمة سنة 1977، قفز بعدها إلى 23 مليون حسب ثالث تعداد للسكن والسكان سنة 1987، ثم بلغ عتبة 35 مليون ساكن في تعداد 2008 بعد أن سجل قبل ذلك أكثر من 29 مليون نسمة في تعداد 1998. مما تسبب في تضاعف عدد سكان الجزائر في مدة قاربت إلى حد كبير تلك التي تحدث عنها مالتوس في وقت مضى، ليفوق حدود 41 مليون نسمة في بداية سنة 2017[67].

عرف النمو السكاني في الجزائر بعد الاستقلال عدة تغيرات نظرا للظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي عاشتها البلاد، وهو ما يمكن ملاحظته عند تتبع منحنى هذا النمو خلال الفترة الممتدة على مدار خمس عشريات ونصف الماضية يتضح جليا الاختلاف المتباين في وتيرة نمو السكان من عشرية لأخرى، ومنه تبرز فترات مهمة بقدر أهمية التحولات التي طرأت خلالها على العنصر السكاني فمن هذا المنطلق قسمت هذه المدة إلى فترات جزئية تم تحديدها على مبدأ التغير الذي طرا على النهج الديمغرافي أثناءها.

التمثيل البياني الموالي يلخص تطور معدل النمو السنوي لسكان الجزائر خلال الفترات الفاصلة بين كل إحصاءين من إحصاء 1966 إلى إحصاء 2008 إلى 2017.

[67] ONS, démographie algérienne, nº 779, 2016 p 24

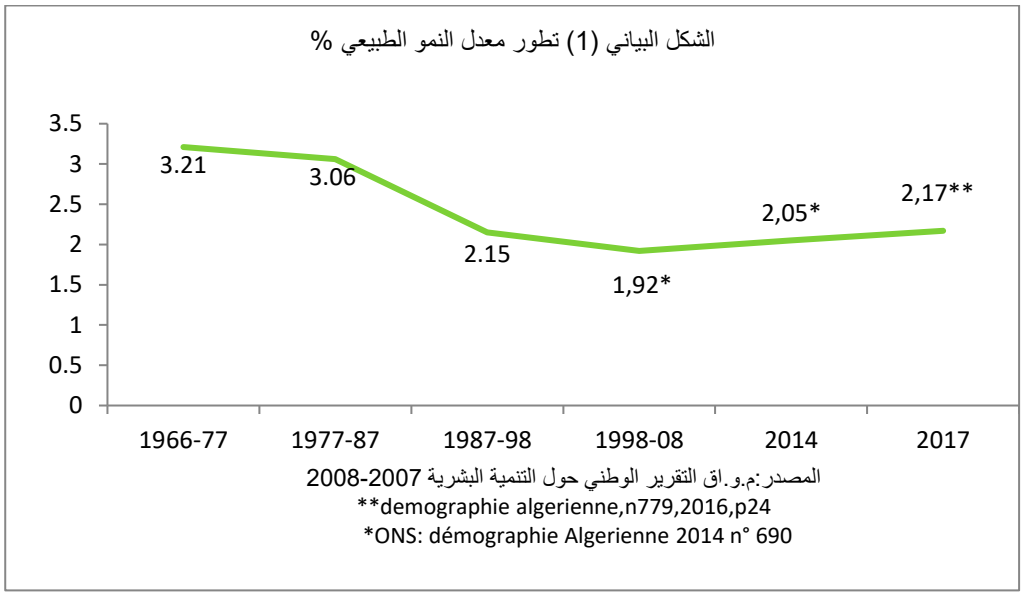

انطلاقا من الفقرة السابقة يمكن استخلاص أربع مراحل بارزة موزعة على النحو التالي:

1.1.الفترة الأولى الممتدة بين (1962 / 1980)

ما يميز هذه المرحلة هو أن الجزائر استيقظت بعد فرحة الاستقلال على ناقوس العجز المسجل في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والصحية، يلخص هذا العجز في نسبة الفقر المرتفعة بسبب تفشي البطالة جراء مناصب الشغل المحدودة، حماية اجتماعية غير كافية أو منعدمة في بعض المناطق لدى غالبية السكان نتيجة لضعف إمكانات القطاع الصحي، تمخض عن هذه الأوضاع المزرية ارتفاع في نسبة وفيات الأطفال، أمل حياة لا يتجاوز الخمسين عاما ومعدل تمدرس لا يغطي أكثر من ثلث الفئة المعنية.

على الرغم من تلك المشاكل الحادة و التي كانت من الممكن أن تقف حاجزا أمام السلوك الديمغرافي المتمثل في الخصوبة الطبيعية المتسمة بارتفاع في معدل المواليد و انخفاض جد طفيف في معدل الوفيات، هذا الوضع الذي لا يتماشى والقدرات المالية للبلاد كان يستوجب التفكير في انتهاج سياسة سكانية ممن سبق إلى الميدان كتونس، المغرب و مصر.

لكن الجزائر اعتبرت تلك المرحلة بمثابة فترة استدراكية لما خسرته أثناء الحرب العالمية الثانية و الحرب التحريرية، خلال هذه الفترة بدأ التوجه الديمغرافي المناهض لكل سياسة تغير السلوك الإنجابي في البلاد، وتحديدا في الفاتح جوان من عام 1970 صرح الرئيس الراحل هواري بومدين قائلا ‹‹.... أعتقد بأن هناك مكان في الجزائر ليس فقط لخمسة عشر مليون ساكن بل لأكثر من ذلك بكثير إذ يمكن للجزائر أن تحتمل مائة مليون نسمة....›› [68].

جاء هذا الخطاب بعد أن سجلت الجزائر أعلى معدل للنمو الطبيعي سنة 1967الذي قدر بـ 3.42%[69]، قد يكون لمثل هذه الخطابات مفعولا في ترسيخ فكرة حب الإنجاب و منه في تلك الزيادة الكبيرة في عدد السكان الذي انتقل من حوالي 10ملايين و مائتي ألف نسمة غداة الاستقلال إلى ما يقارب 23[70] مليون نسمة خلال التعداد الثالث، نتج عن هذه المبادئ السكانية تضاعف عدد السكان بـ 2.3 مرة خلال 25 سنة فقد تجاوز كل التوقعات حتى تلك التوقعات التي جاء بها مالتوس و التي قال عنها العديد ممن جاء بعده بأنها توقعات خيالية لكنها تحققت جزئيا في الجزائر.

اعتمدت الجزائر المستقلة عدة مخططات تنموية بهدف معالجة الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية، لكن ذكر السياسة السكانية كان غير صريح في محتوى مخططات هذه الفترة، لأن الجهات المسؤولة كانت منسجمة مع النظرية التي ترى في التطور الاقتصادي المخرج الوحيد الذي يؤدي إلى تخفيض الخصوبة، خلال هذه الفترة تم بشكل شبه كلي رسم الخطوط العريضة لاستراتيجيات التنمية الاجتماعية بهدف تحسين ظروف معيشة المواطن، التي ستنبثق بدورها من التنمية الاقتصادية.

بالرجوع إلى الميثاق الوطني الذي يؤكد التوجه السابق و الذي يحوي في طياته القول التالي:

---

[68] الوادي الطيب، مرجع سبق ذكره،ص 53

[69] أحمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،ص12.

[70] نفس المرجع ،ص 11.

« إن الطريقة الموضوعية التي ستؤدي في النهاية إلى تخفيض نسبة التزايد السكاني حتى الحد الذي يتناسب مع المحافظة على معدل سريع في التقدم بفضل المجهودات التي تبذل لرفع مستوى معيشة الجماهير»[71].

فلم تحظى المسالة السكانية بالكثير من اهتمام أنصار أسبقية التنمية واعتبارها متغير مستقل و قدرتها على رسم اتجاه نمو السكان كونه متغير تابع على حد رأيهم.

2.1. الفترة الثانية (1980 / 1990)

أكثر ما اتسمت به هذه المرحلة هو تواجد شريحة واسعة من المجتمع التي تقل أعمارهم عن 19سنة 57%[72] سنة 1985 مما دفع بالمسؤولين إلى الاهتمام أكثر بالمسالة السكانية، فكانت إشارة واضحة تضمنتها مخططات التنموية لتلك الفترة ألا و هي الرغبة في التحكم في تزايد السكان للتمكن من تحقيق التنمية، خاصة في طيات المخطط الخماسي الثاني (1985 / 1989) وهو آخر خطة تنموية في ظل الاشتراكية كنهج لاقتصاد البلاد (إضافة إلى ما جاء في الفصل الأول من هذه الدراسة عن السياسة السكانية و سياسة التخطيط).

أَوْلى هذا المخطط اهتماما بالغا بالقضية السكانية فقد تحدث عن النمو السكاني بشكل واضح حيث جاء فيه"...إن النمو القوي للسكان يشكل عائق في وجه التنمية وذلك بتقليل حجم الاستثمارات التي تقوم بها الدولة، كما يعرقل الجهود الرامية إلى رفع المستوى المعيشي بهدف تحسين حياة المواطن كون وتيرة تزايد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية أسرع من تزايد الموارد الاقتصادية فان النزوح الريفي سيتزايد بشكل أكبر، و منه فان الفوارق الاجتماعية قد تزداد حدة وأهداف تحسين ظروف الحياة و فعالية البرامج قد تتأخر بسبب الأعداد الهائلة للسكان التي تلتهم كل ما

[71] من الميثاق الوطني 1976، ص 170
[72] أحمد هني ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

من شأنه زيادة الفعالية و لهذا على المخطط الخماسي هذا أن يولي أهمية خاصة للقضية السكانية.. "[73] وتجدر الإشارة أيضا إلى انه في هذه الفترة تم إدراج السياسة السكانية ضمن السياسات التنموية حتى ولو أن جذور هذه السياسة تمتد إلى غاية 1967.

بالعودة إلى رأي الرئيس هواري بومدين في هذه المسالة الرافض لهذه السياسة بشكل واضح و قد عبر عن هذا الرفض في مناسبات عديدة من بينها تدشين مركب الحجار في العشرين من جوان سنة 1969، في الخطاب الذي ألقاه بالمناسبة أكد فيه على ضرورة تمكين الجزائريين من التمتع بمستوى معيشي يشبه ذلك المستوى الموجود في الدول المتقدمة، كما رفض كل تدخل في التحكم بالولادات من أجل القضاء على الصعوبات التي تعيشها البلاد واعتبرها حلولا مغلوطة بينما كانت الحلول الايجابية في رأيه تتمثل في خلق مناصب عمل للشباب، بناء المدارس للأطفال و توفير مرافق اجتماعية أفضل للجميع.

شهدت سنة 1986 حملة نشر مراكز حماية الأمومة و الطفولة عبر جل التراب الوطني قصد توصيل فكرة التنظيم العائلي عن طريق القابلات المتواجدات بانتظام في هذه المراكز، جاءت الفكرة السابقة مدعمة بتوفير موانع الحمل من طرف الدولة الجزائرية لتوطيد مبادئ البرنامج الوطني لتنظيم الولادات في البلاد PNMCD الذي انطلق تنفيذه والعمل به بشكل رسمي في الثلث الأول من هذه العشرية أي سنة 1983، لينخفض إثرها معدل الزيادة الطبيعية إلى دون ما كان عليه.

هنا يجب التذكير بالأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد في 1986 اثر التراجع القياسي لأسعار البترول في السوق العالمية مما ساهم بدوره في تراجع وتيرة الزيادة السكانية جراء تراجع معدلات الزواج الذي انتقل من 6.0% في 1987

[73] Ministère de la planification et de l'Aménagement de territoire, deuxième plan quinquennal (1985-1989) p 13

إلى 5.36 % سنة 1997،[74]من بين أسباب تراجع معدلات الزواج دخول البلاد في أزمة أمنية التي تزامنت إلى حد ما مع الأزمة الاقتصادية خاصة و أن البناء الاقتصادي الجزائري يتمركز على المحروقات بشكل شبه كلي كما يعلم الجميع.

3.1. الفترة الثالثة (2000/1990)

إن الظروف الأمنية الصعبة التي عانت منها الجزائر أثرت سلبا على الظروف الاقتصادية، خاصة تلك التي عرفتها منذ نهاية الثمانينات حتى النصف الأول من هذه العشرية أثرت بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطن، و قد لا يخفى على احد ما شهدته الجزائر من ركود رهيب في مختلف المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية، مما أثر سلبا على مكانتها السياسية على الساحة الدولية.

حاولت الدولة أن تسعف الاقتصاد الوطني في النصف الثاني من العشرية خلال برنامج التعديل الهيكلي بمساهمة صندوق النقد الدولي بهدف إعادة التوازن لمعدلات النمو الاقتصادي مع التقليص من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي و تشجيع القطاع الخاص، لكن تفاقم البطالة خاصة في أوساط الشباب و أزمة السكن و نقص الإقبال على الزواج بسبب أثار الأزمة الأمنية في البلاد وكذا لامتداد أثار الأزمة الاقتصادية منذ 1986 كان حاجزا أمام السلطات يصعب تجاوزه.

تلك هي ابرز ميزات هذه الفترة، لان الزيادة المسجلة في معدل النمو الاقتصادي أواخر العشرية (1998) الذي بلغ 5.1%[75] لم تظهر أثاره إلا في فاتحة القرن الراهن، أما فيما يتعلق بالسياسة السكانية المنتهجة من قبل فقد تقلصت أنشطة الجمعيات الداعية إلى تخفيض عدد المواليد، حتى النشاط الحكومي عرف هو أيضا تناقصا واضحا في العملية

[74] Sahraoui Tahar, mariage et fécondité dans les pays arabes, p79

[75] نبيل بوفليح، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر 2000-2012.

التوعوية الهادفة إلى تخفيض خصوبة النساء عن طريق تباعد الولادات بسبب انشغال السلطات بالحالة الأمنية في البداية ثم انهماكها في استرجاع الجزائر لهيبتها السياسية على الساحة الدولية و كذا تسديد ديونها الخارجية.

4.1. الفترة الرابعة(2000 / 2015)

بعد خروج البلاد من الأزمة الأمنية التي أتت على الأخضر و اليابس عاد الاستقرار السياسي إلى ربوع الوطن بتنفيذ قانون المصالحة الوطنية، في حين بدأت معالم الاستقرار الاقتصادي تظهر هي الأخرى بفضل سياسة الانتعاش الاقتصادي المطبقة في البلاد منذ فاتحة القرن الحادي والعشرين بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدل البطالة في أوساط من هم في سن العمل.

أما القضية السكانية في هذه الفترة فتميزت بزيادة في معدل النمو الطبيعي الذي انتقل من 1.48 % سنة 2000 إلى 2.03% في 2010[76]. كما عرفت هذه الفترة وصول أجيال الثمانينات والسبعينات إلى سن الزواج مما يفسر تلك الزيادة المسجلة خلال الفترة المذكورة في عدد الزيجات استدراكًا لما تم تأخيره أثناء المأساة الوطنية.

ثم أن لانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع دور في ذلك، بحيث انتقل هذا الأخير من 36.9 ‰ سنة 2000 إلى 23.7 ‰ سنة 2010[77] ثم إلى 22.3‰ سنة 2015[78] بفعل التحسن الذي عرفه القطاع الصحي خاصة الخدمات الموجهة للنساء الحوامل للحفاظ على صحتهن وصحة أطفالهن، دون أن نغفل ذلك التراجع الطفيف في معدل الوفيات

[76] ONS: Démographie algérienne 2014 n°690
[77] نفس المرجع
[78] ONS, démographie algérienne, 2015, n°740

العامة الذي تراجع إلى 4.42 ‰[79] سنة 2016 بدل 4.59‰[80] سنة 2000 نتيجة القضاء على بعض الأمراض و ارتفاع أمل الحياة، كلها عوامل ساهمت في تلك الزيادة الطبيعية في البلاد.

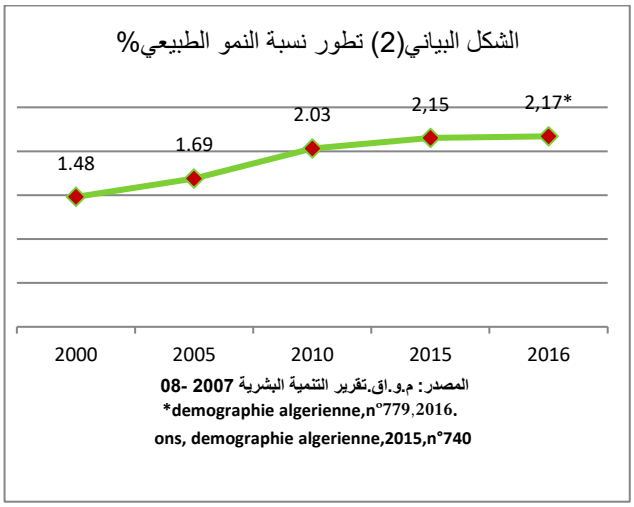

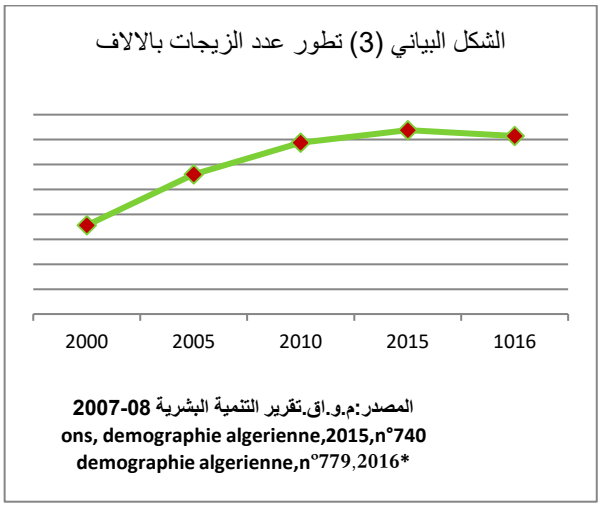

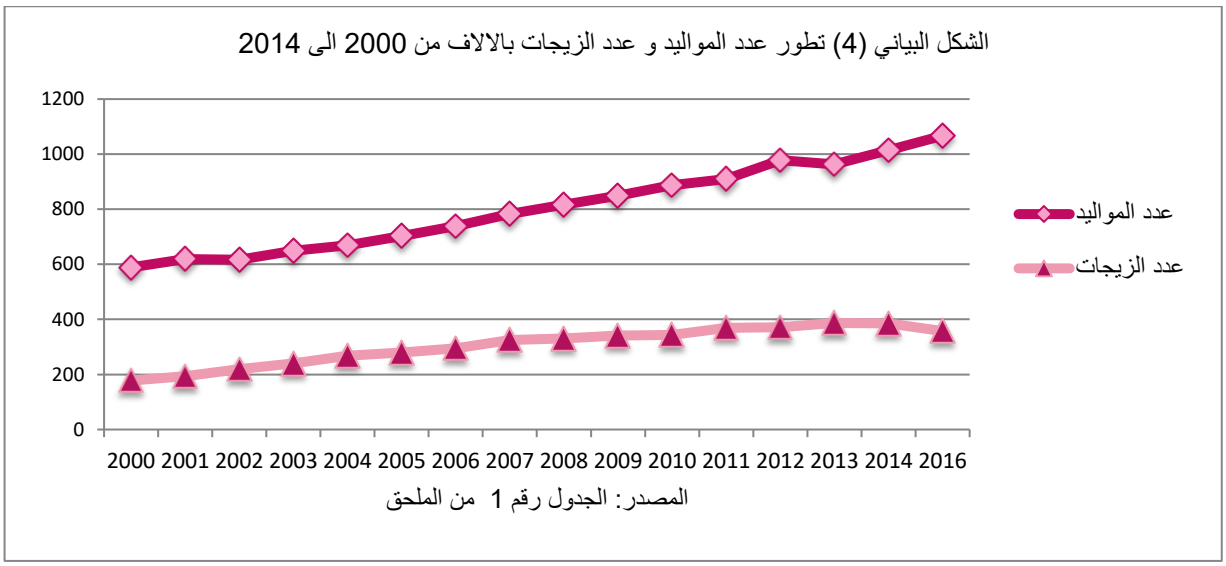

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ بأن منحنى المواليد يسير بشكل شبه موازي لمنحنى الزيجات طيلة النصف الأول من العقد الماضي لكن بعد 2005 بدأ شريط الفارق بينهما يتسع وذلك راجع إلى استمرار عدد المواليد في طريقها نحو

[79] ONS, démographie algérienne, 2016, n°779
[80] نفس المرجع

الزيادة في حين نجد عدد الزيجات يتزايد بوتيرة جد بطيئة ابتداء من منتصف أول عشرية من هذا القرن، ثم يليها تراجع مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة.

كما يمكن تفسير ذلك بالتراجع المسجل في معدل استعمال موانع الحمل لدى السيدات الجزائريات حيث انخفض إلى 57%[81]2012 بعد أن سجل أعلى معدل سنة 2002 حيث بلغ 64 %[82] ليتراجع بثلاث نقاط سنة 2006.

منذ 2014 وعدد المواليد في ارتفاع إذ تجاوز عتبة المليون مولود للسنة الثالثة على التوالي، قد ترجع هذه الزيادة في عدد المواليد رغم التراجع الطفيف المسجل في عدد الزيجات المنتقل من 389 ألف زواج في 2013 إلى 386 ألف زواج سنة 2014 و بالتالي تراجع المعدل الخام للزواج من 10.13 ‰ إلى 9.88 ‰ إلى 8.73 ‰ خلال 2013، 2014، 2016 على التوالي، هو أن أغلب هذه المواليد هي نتيجة لزيجات 2013 و ما قبلها.

II) تطور الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال

عند تتبع الحالة الديمغرافية و الاقتصادية لدول العالم يبدو أنها تنقسم إلى مجموعتين بارزتين، الأولى تسود فيها خصوبة مرتفعة مرفوقة ببناء اقتصادي ضعيف أو متدهور، والثانية يغلب فيها التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي على النمو السكاني وتطور معدلات الخصوبة. فيا ترى أي المجموعتين تتبنى الحالة الجزائرية؟

للإجابة على هذا السؤال نستعرض أهم التغيرات المسجلة على منحنى الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال، ولان الخصوبة في الجزائر تعتبر في نسبها الساحقة شرعية أي تتم داخل الزواج سنعتمد على الخصوبة العامة بشكل كبير خلال هذا الجزء من البحث الذي نعرض فيه تطور معدلات الخصوبة من 1962 إلى 2017، وكذا المؤشر التركيبي للخصوبة

[81] MICS 4 2012-2013
[82] Revue sciences humanness n°12(1999) p 70

خلال نفس الفترة دون إغفال سلسلة المحددات التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه منحنى الخصوبة منها:

تأخر سن زواج النساء لعلاقته الوطيدة بالخصوبة، هذا الأخير كان نتيجة منطقية لارتفاع المستوى التعليمي للفتاة ثم دخولها سوق العمل وما لهذه المتغيرات من تأثير على توجيه الخصوبة في الجزائر.

لكن قبل هذا وذاك يجب إعطاء فكرة موجزة عن الخصوبة ثم تحدد الفترة التي تتم فيها، إلى العوامل المحددة لها.

الخصوبة ظاهرة ديمغرافية تفيد الدلالة على الإنجاب، يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء الذين تنجبهم المرأة خلال فترة خصوبتها، فهي ظاهرة متجددة.

كما تختلف الخصوبة من امرأة لأخرى باختلاف حالتها البيولوجية ومستواها المعيشي والاجتماعي وحتى الثقافي، ومن مجتمع لآخر بفعل العوامل المسيطرة فيه(اقتصادية،اجتماعية، دينية، الخ...).

عادة تتحدد الخصوبة عند النساء من الناحية البيولوجية بين 15-49 سنة، وفقا لهذا التركيب فان فترة قابلية الإنجاب لدى المرأة تقدر بحوالي 35 سنة اعتبارا من سن بلوغها إلى سن اليأس.

أما عن أنواع الخصوبة فبما أن الخصوبة هي القدرة على الإنجاب إذا عكس العقم تنقسم إلى[83]

الخصوبة البيولوجية

تعبر عن **قدرة** المرأة على إنجاب أبناء أحياء ولا تعني إنجابهم فعليا.

[83] احمد زكي بدوي،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت لبنان، 1978.

مثال: كل امرأة متزوجة أو غير متزوجة لا تعاني من أي مرض يسبب لها العقم النهائي أو العقم المؤقت قادرة على إنجاب أطفال أحياء.

الخصوبة الفعلية

لا تعني القدرة على الإنجاب فقط بل تعني القدرة الفعلية على الإنجاب أي عدد الأطفال الذين أنجبتهم المرأة فعلا.

الخصوبة الطبيعية

نقول عن الخصوبة أنها طبيعية حين لا يعتمد أي من الزوجين وسيلة من وسائل منع الحمل بهدف تحديد أو التباعد بين الولادات.

الخصوبة الموجهة

هي عكس الخصوبة الطبيعية فالخصوبة الموجهة تعني التدخل و التحكم في الخصوبة الطبيعية وتوجيهها حسب رغبة الزوج أو الزوجة أو كلاهما، اعتمادا في ذلك على موانع الحمل قصد التباعد بين الولادات أو تحديد النسل، أو التعقيم الإرادي أو اللاإرادي.

وتختلف طرق التدخل في الخصوبة الطبيعية لتتماشى مع الرغبة أو الحاجة أو غير ذلك من وقت لآخر و من زوج لآخر ومن مجتمع لآخر باختلاف العادات والتقاليد والدين والمستوى الثقافي وغيرها من الضوابط.

فترة الخصوبة

إن الفترة الفاصلة بين كل ولادة و أخرى في اغلب الحالات هي 9 أشهر لكنها تتغير وفق بعض العناصر منها:

- ✓ العقم ما بعد الولادة وهي مرحلة مؤقتة تدوم حوالي شهرين عند المرأة الغير مرضعة، أما عند الأم المرضعة فقد تمتد حتى 8 أو 9 أشهر في الحالات الطبيعية كما يمكن أن تمتد إلى مدة أطول من ذلك أي إلى أشهر أخرى بفعل الرضاعة التي تعتبر من موانع الحمل.

من خلال ما ذكر يمكن القول بان الفترة بين ولادتين تقدر بحوالي أحد عشر شهرًا عند الأم الغير مرضعة و تبلغ الثمانية عشر شهرا أو أكثر عند المرضعة.

فالقدرة البيولوجية على الإنجاب عند المرأة الغير المرضعة أقوى منها عند المرأة المرضعة بعض الشيء فقد يمكنها(الغير مرضعة) أن تنجب كل احد عشر شهرا أي في مدة تقل عن السنة و هو ما يجعل عدد المرات التي يمكنها أن تنجب فيها يفوق عدد سنوات خصوبتها(38 مرة)، في حين تنجب المرضعة كل سنة و نصف أو أكثر حوالي (23 مرة) خلال نفس المدة.

ما ذكر سالفا يعبر عن القدرة البيولوجية للمرأة على الإنجاب في حالة ما لم تتدخل أية عوامل من قريب أو من بعيد، أي أن الزواج يكون في الخامسة عشرة من عمر الفتاة البالغة ولا يعتمد أيا من الزوجين وسيلة للتباعد بين الولادات ولم تتعرض أيا منهما لمشكلة قد تؤخر إمكانية حمل الزوجة.

فحسب هذه القدرة و اعتمادا على عامل تأخر سن الزواج عند الفتاة الذي بلغ في الجزائر على سبيل المثال سنة 2014 حدود 30 سنة و بالتالي تتقلص فترة الخصوبة إلى ما يقارب النصف لان تأخر سن الزواج من 15 إلى 30 سنة يعني مرور 15 عاما من فترة الخصوبة دون إنجاب، إذ نجد أن تأخر سن الزواج إلى سن الثلاثين من عمر المرأة قد يقلص خصوبتها إلى النصف في حال عدم اعتمادها أي نوع من وسائل منح الحمل التقليدية و الحديثة، ثم أن الزواج بعد سن الثلاثين يعني الإنجاب خارج أحسن فترات خصوبة المرأة (20-34 سنة) مما يجعل العديد من النساء خاصة المتعلمات

منهن ينجبن عددا قليلا من الأطفال خوفا من الوقوع في مشاكل صحية بسبب الحمول المتكررة أو الإنجاب في سن أكثر تأخيرا في حال باعدت بين الولادات.

و منه فان تأخر سن الزواج لوحده قلص إمكانية الإنجاب عند المرأة إلى النصف، ناهيك عن استعمال موانع الحمل وخروج المرأة للعمل الذي فرض عليها أن تقلص العدد أكثر فأكثر مع مرور الزمن، مما ساهم في بروز تغير واضح في السلوك الإنجابي للمرأة، حتى بلغ حد الطفلين أو الثلاث أطفال لكل امرأة في أحسن الأحوال، وربما أقل من ذلك في حالة ما إذا بلغت المرأة سن اليأس قبل 49 سنة من عمرها، أو إذا فرض عليها التعقيم لأسباب صحية.

1.تطور عدد النساء في سن الإنجاب

يعتبر هذا المتغير من بين المتغيرات الأساسية التي تساهم بفعالية في توجيه معدلات الخصوبة نحو الزيادة أو النقصان، قد يساهم هذا الأخير في ارتفاع معدلات الخصوبة بارتفاع عدد النساء في سن الإنجاب خاصة في سن ما بين العشرين والثلاثين في حالة زيادة أعداد النساء المتزوجات في هذه الأعمار.

بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب سنة 1995 حوالي 50% من المجموع الكلي للنساء ووصل إلى حدود تقترب من الثلثين في سنة 2010 ليتخطى عتبة 56.5 % سنة 2015، بالتالي قد تكون هذه الزيادة في عدد النساء في سن الإنجاب الموازية لزيادة عدد الزيجات من 149 ألف زواج سنة 1990 إلى ما يفوق 387 ألف زواج سنة 2013 احد الأسباب المفسرة لزيادة عدد المواليد في الجزائر منذ 2003.

بقدر ما يساهم هذا المحدد في زيادة عدد المواليد يمكنه أن يكون عاملا مساهما في نقصان معدلات الخصوبة، فعدم زواج اغلب هؤلاء النسوة يساهم في تناقص عدد المواليد إلا في حالة وجود خصوبة طبيعية لدى المتزوجات من النساء في

المجتمع أي عدم استعمالهن لأي وسيلة من وسائل منع الحمل و هذا أمر غير وارد حاليا، و منه فهناك مجموعة من النساء في سن الإنجاب لا يشاركن في عملية الإنجاب رغم قدرتهن على ذلك، بسبب العزوبة النهائية أو تأخيرهن للزواج مما يؤخر بدوره عملية الإنجاب ضف إلى ذلك الفترات الفاصلة بين كل ولادتين والتي قد تطول نوعا ما لدى بعض النساء كلها عوامل محددة للخصوبة.

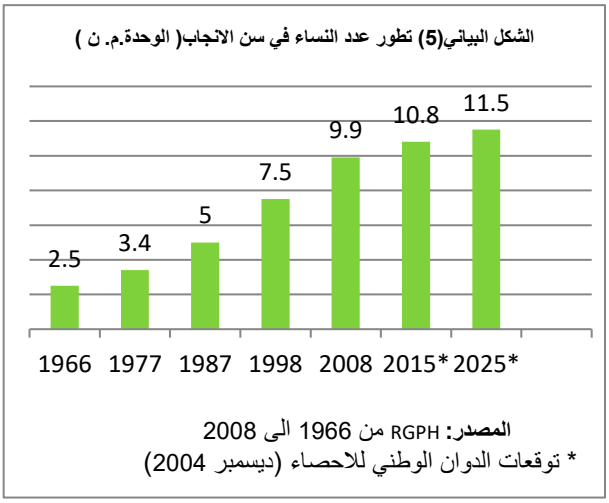

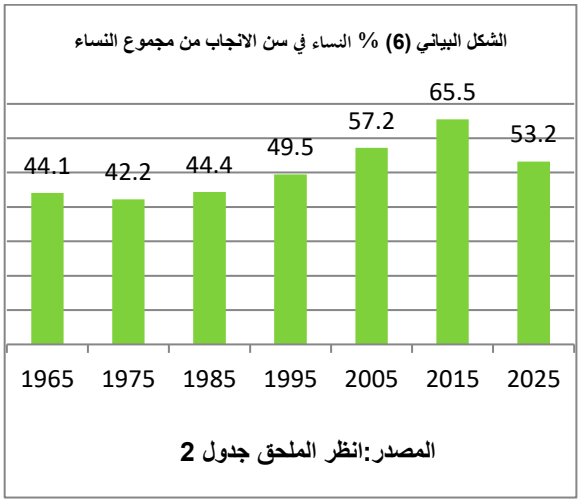

هذه النتائج هي توقعات مقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول تطور عدد النساء في سن الإنجاب نجدها تتقارب كثيرا مع نتائج توقعات الأمم المتحدة[84] فيما يخص النسب التي تمثلها هذه الفئة من فئة النساء الكلية ابتداء من 1965 حتى 2025.

فزيادة هذه النسبة باستمرار و بصفة ملفتة للانتباه بالأخص مابين 1995 و 2015 ما هي إلا نتيجة متوقعة لأجيال النساء المولودات ما بين 1975 و 2000.

[84] ONU : world population prospects, The 2008Revision››, http://esa.org/unpp

لأن خصوبة الجزائريات شرعية في غالبيتها، فقلما نعتمد على معدل الخصوبة الشرعية على حدا وغير الشرعية على حدا، حتى ولو أن نسبة المواليد خارج الزواج نسبة لا يمكن تجاهلها إلا أن الموضوع الحالي يرمي إلى تلك العلاقة بين الاقتصاد و الخصوبة في شكلها العام، ثم أن كل المواليد الشرعية وغير الشرعية كلها تحسب على الدولة من الناحية الاقتصادية.

جدول 2: تطور معدلات الخصوبة حسب فئات الأعمار الخماسية و المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر(2016/1970)

السنوات / الأعمار	1970***	1977***	1986***	1998***	2008**	2016**
19-15	114.1	97	27	10.9	8.8	10.3
24-20	338.5	284.6	190	81.4	76.1	91.2
29-25	388.1	342.1	257	139.7	142.1	162.2
34-30	354.8	336.3	260	138.3	152.6	168
39-35	281.5	266.8	218	104.5	121.7	123.7
44-40	152.5	128.7	104	48.6	52.1	62.1
49-45	42.2	27.3	27	9.8	8.2	8.8
ISF	8.36	7.3*	5.42	2.67	2.81	3.1

Source :* *ONS, démographie Algérienne n°779, 2016

*DELENDA AÏssa, rôle du développement social et économique dans le changement des comportements démographiques en algérie, p 208

***HAMZA Cherif Ali, thèse de doctorat, population et besoins sociaux essentiels en Algérie à l'horizon 2038, p285

2. تزايدعدد المواليد بعد2000

للسنة الثالثة على التوالي تشهد الجزائر تزايدا في عدد المواليد يتعدى عتبة المليون ولادة، فيما تشهد ظاهرة الزواج للسنة الثالثة على التوالي تراجعا في عدد الزيجات أين سجل 386الف، 369الف و357 ألف زواج في 2014، 2015 وكذا 2016 على التوالي مما اثر على معدلها الخام بينما المؤشر التركيبي للخصوبة استمر في الارتفاع.

3. تراجع الزواج و ارتفاع مؤشر الخصوبة في الجزائر 2000-2016

الشكل البياني(7) تطور معدل الزواج و مؤشر الخصوبة في الجزائر 2000-2016

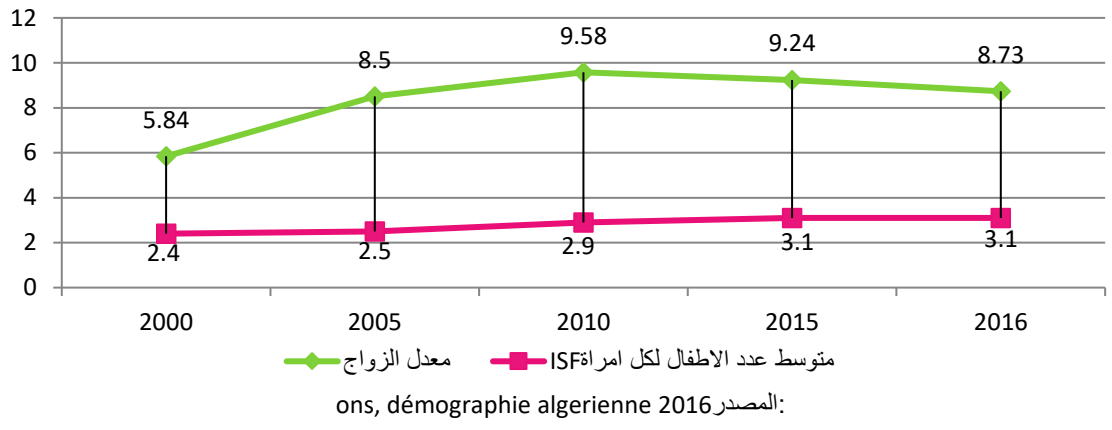

المصدر: ons, démographie algerienne 2016

من خلال الشكل البياني السابق يتضح أن تطور معدلات الزواج بين 2000 و 2016 سار بشكل مقوس نحو الأسفل، فبعد الزيادة التي عرفها حتى سنة 2010 و التي قاربت 40 % مقارنة بسنة 2000 ليعاود التراجع بوتيرة أقل من تلك التي تزايد بها، أما عدد المواليد فقد تزايد طيلة هذه الفترة 2000- 2016.

لكن ارتفاع عدد الأطفال لكل امرأة بين 2014/2013 و 2015/2014 (3.1/3.0/2.9[85]) على التوالي تستحق الذكر .

[85] Démographie Algérienne 2016,n° 779,p 5

إن ما سببته الأزمة المالية من ركود اقتصادي في البلاد بفعل انهيار أسعار البترول في السوق العالمية الذي انعكس على حياة المواطن عطل الكثير من الزيجات نتيجة عدم توفر العمل و السكن للمقبلين على الزواج(تراجع معدلات الزواج انظر المنحنى السابق)، خاصة و أن من الشروط التي باتت أولوية ملحة في القبول بالفتى للزواج توفر السكن و مما لا شك فيه أن عدم توفر العمل يمنع الشباب من القدرة على كراء مسكن لإتمام الزواج الذي لا تقل تكاليفه هو الآخر عن تكاليف توفير بيت.

هذا بالنسبة لتراجع معدل الزواج بعد 2010 أما زيادة المواليد فربما أن أفكار مالتوس لم تجد أرضا تتحقق عليها غير أرض الجزائر.

4. تطور بعض المؤشرات الديمغرافية من 1966 إلى 2016

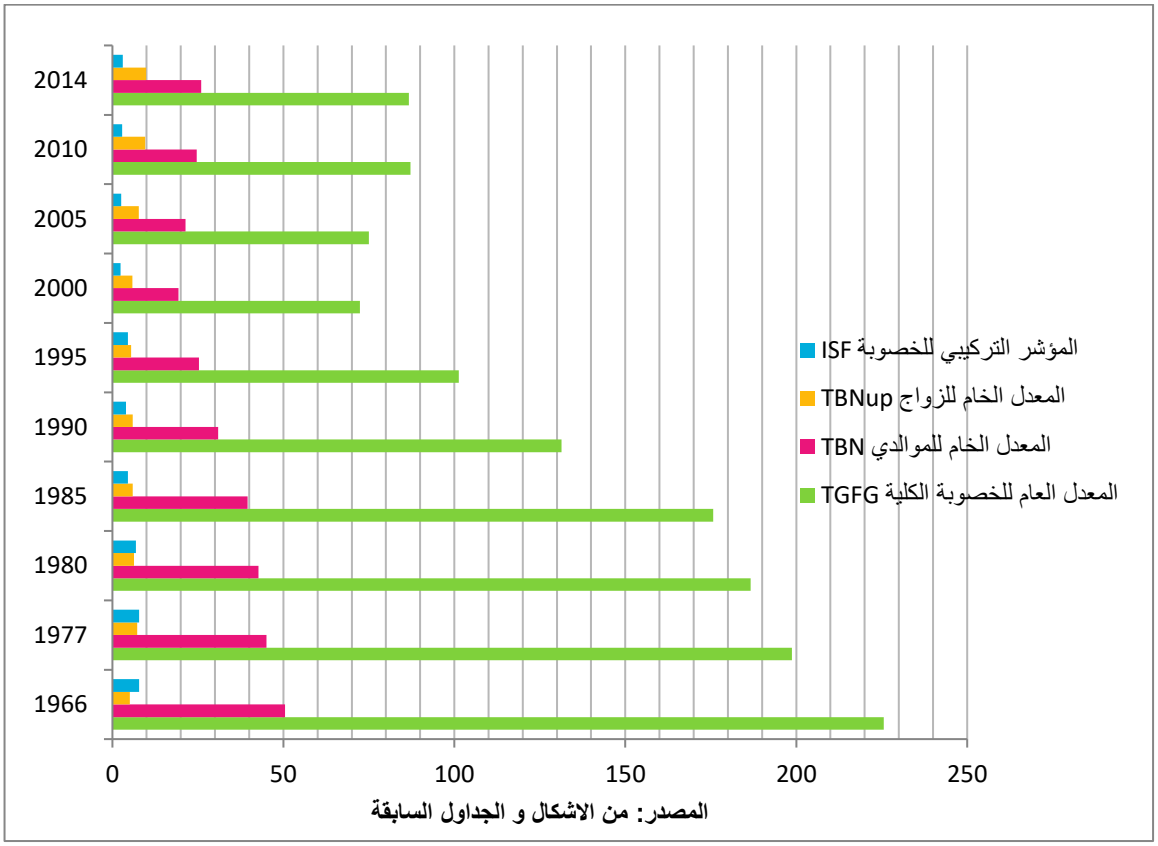

المصدر: من الاشكال و الجداول السابقة

5. العوامل المؤثرة على الخصوبة

نظرا لما للخصوبة من فعالية التأثير في عدد السكان و حتى على التركيبة السكانية مستقبلا في المجتمع من منطلق أنها تختلف عن المعدل الخام للمواليد، فإن دراسة الخصوبة أكثر تعقيدا من دراسة المواليد لكن هذا لا يمنعها من التأثر بعوامل كانت أو ظهرت في المجتمع، كسن المرأة عند الزواج الأول الذي يعتبر عنصرا مهما ثم مستواها التعليمي وحالتها الاقتصادية أو مستواها المعيشي، كلها عوامل من شأنها أن تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على خصوبة المرأة.

1.5.استعمال المرأة لوسائل منع الحمل

جدول 3: تطور استعمال موانع الحمل في الجزائر 1968-2012

السنوات	1968	1980	1984	1986	1992	2002	*2006	**2012
المعدل %	8	11	25	35	51	57	61	57

المصدر: ** MICS4,2012/ *MICS3,2006

Louadi.T. les déterminants de la baisse de la fécondité en Algérie, p 57

أهم ما يمكن ذكره في هذا المقام هو الدور الذي لعبه البرنامج الوطني لتنظيم الولادات (PNMCD) في توعية المرأة بأهمية التباعد بين الولادات، مما ساهم في زيادة استعمال النساء لمختلف وسائل منع الحمل خاصة خلال السنوات الأولى من انطلاقه، قدرت هذه الزيادة بـ 10 نقاط بين سنتي 84 و 86 ثم سجلت زيادة 16 نقطة بين سنتي 1986 و1992، لتواصل النساء استعمال هذه الوسائل بزيادة نسبية، يمكن إرجاع ذلك البطء إلى تأخر الفتاة في الزواج بسبب التعليم في أغلب الأحيان.

1.1.5. تطور استعمال المرأة لوسائل منع الحمل في الجزائر1986-2012

الشكل البياني (8): تطور استعمال وسائل منع الحمل لدى النساء حسب فئات الاعمار الخماسية (1986-2012)

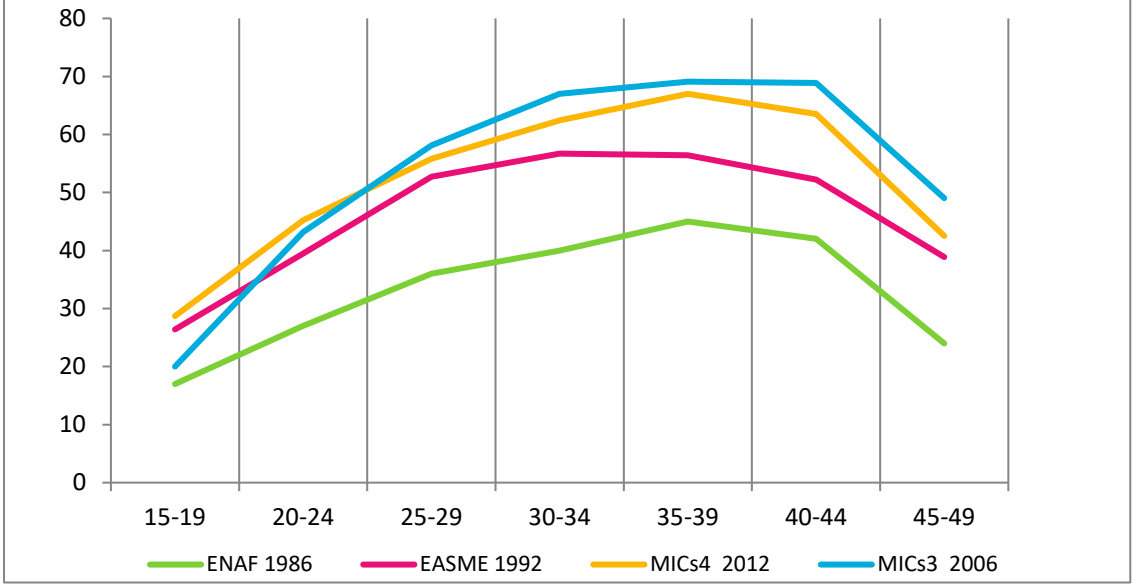

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التحقيقات المذكورة.

عند ملاحظة المنحنيات التي تمثل استعمال المرأة لموانع الحمل خلال الفترات المذكورة يظهر تغيرا كبيرا بين مختلف التحقيقات أي من فترة إلى أخرى فيما يخص مستويات استعمال المرأة لهذه الوسائل.

فاستعمال النساء لهذه الوسائل تزايد بسرعة بين 1986 و 2006 على مستوى كل الفئات العمرية تقريبا بنفس الوتيرة خاصة عند الفئات الأكثر استعمالا لهذه الموانع (25-40سنة). في حين نلمس تراجعا لهذا الاستعمال لدى الفئات 25 سنة فأكثر حسب نتائج المسح العنقودي 2012، فهناك دراسات حديثة تثبت ارتفاع نسبة العقم و تأخر الحمل و هو ما قد يكون سببا في تراجع معدل استعمال موانع الحمل لدى نساء هذه الفئات العمرية.

2.1.5. تطور استعمال موانع الحمل حسب المستوى التعليمي 1986-2012

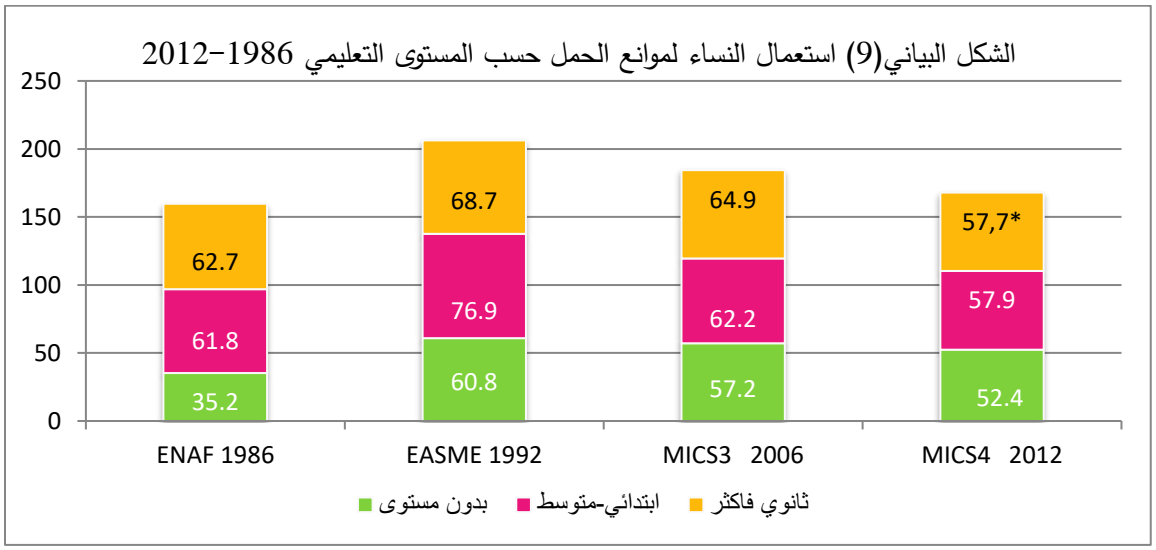

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات من التحقيقات المذكورة. *(الجامعيات 54.7 ، الثانويات 60.6، mics4 4ص131).

إن العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة واستعمالها لموانع الحمل تكتسي طابع العلاقة الطردية، إذ نجد استعمال وسائل منع الحمل من طرف المرأة يتزايد بارتفاع الدرجة العلمية للمستعملة، ما عاد ذلك التراجع الطفيف الذي سجل عند الجامعيات الراجع إلى سن المرأة عند الزواج، فالمتخرجات من الجامعة يجدن أنفسهن في سن إنجاب شبه متأخرة لهذا يقل استعمالهن لهذه الوسائل على الأقل قبل الولادة الأولى لديهن.

2.5. سن المرأة عند الزواج الأول

يعتبر سن المرأة عند الزواج الأول إحدى المتغيرات الهامة في تحديد خصوبتها، فالزواج المبكر يفتح مجالا واسعا أمام المرأة لإنجاب عدد كبير من الأطفال، كما يسمح لها أن تباعد ببين كل مولود وأخر لفترة أطول لان فترة خصوبتها تكون طويلة، فالمرأة التي تتزوج في العشرينيات من عمرها أوفر حضا من تلك التي تتزوج بعد سن الثلاثين، فكلما كان الزواج مبكرا بالقدر الذي لا يمس بصحة المرأة (بعيدا عن زواج المراهقات) كانت فترة الخصوبة أطول، أما المتزوجات بعد سن

الثلاثين أو أكثر فان فترة الخصوبة لديهن سوف تتقلص هذا من جهة، من جهة أخرى نجد بعض النسوة ينجبن الطفل الثاني أو الثالث بعد سن الخامسة و الثلاثين مما يشكل خطرا على حياتهن وحياة أطفالهن.

هذا في حالة استعمال المتزوجات في هذه السن لوسائل منع الحمل، أما إذا خشين الإنجاب بعد سن الخامسة و الثلاثين فإنهن سيجدن أنفسهن أمام تكرار و تقارب الحمول الذي لا يقل خطورة عن خطر الولادة المتأخرة، فمتاعب المرأة جراء الحمل المعرض للمخاطر والولادات المستعصية تشكل عبء اقتصاديا على الدولة.

إن اهتمام المرأة بالجانب الإنجابي يجعلها تهمل جوانب أخرى لا تقل أهمية عن صحتها كالتعليم و العمل من أجل تحسين مستواها الثقافي وكذا تحقيق استقلاليتها المادية، ولان الضرورات تبيح المحظورات فإنها أعطت أولوية لتعليمها حتى و لو كان على حساب خصوبتها، فالمرأة الغير متعلمة تجد نفسها أمام مشاكل أشد حدة من تلك التي وقعت فيها المتعلمات من النساء.

1.2.5. الحالة الزواجية للنساء في سن الإنجاب بين تعدادي 1966 و2008

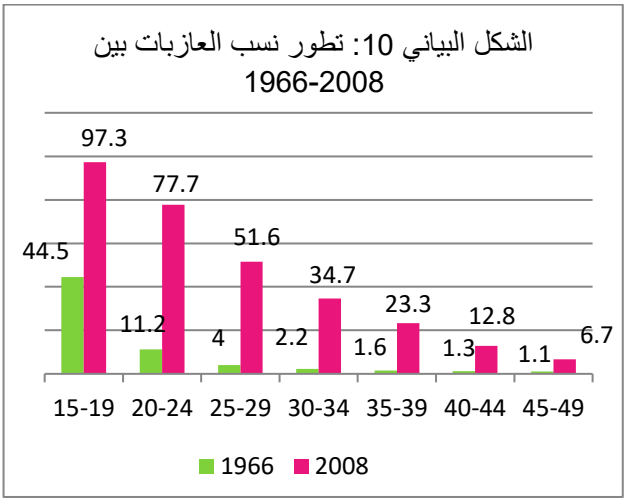

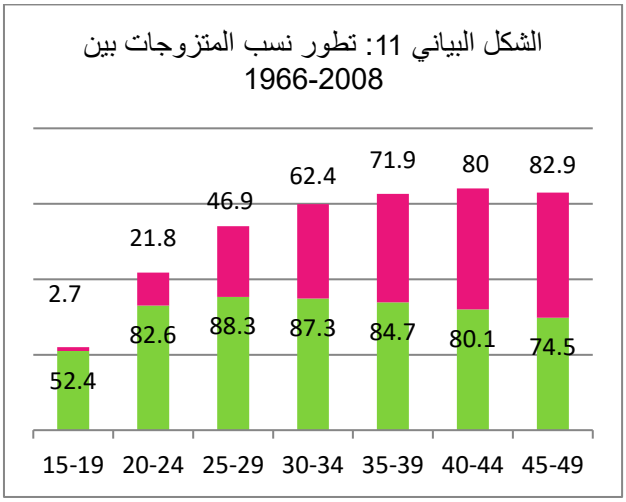

المصدر: الجدولين (3 و4) من الملحق

بتتبع نسب زواج النساء في سن الإنجاب سنة 1966 يوضح الرسم السابق أن نصف عدد البنات يتزوجن في سن دون العشرين وأكثر من 88% منهن يتزوجن قبل بلوغ الثلاثين، في حين تنعكس العملية كليا عند دراسة نفس الحالة في سنة 2008 إذ نجد أكثر من 97% من النساء اللائي تقل أعمارهن عن 20 سنة عازبات، حوالي 47% منهن يتزوجن قبل سن الثلاثين.

أما عند الحديث عن عزوبة النساء فيما بين التعدادين الأول و الأخير يجب الإشارة إلى ذلك الاختلاف الكبير المسجل في نسب عزوبة النساء في سن 25-29 سنة فقد بلغت 4% سنة 1966 و تخطت حدود51% سنة 2008 لنفس الفئة العمرية، ثم تأخذ هذه النسب طريقها في التراجع انطلاقا من سن الخامسة و الثلاثين لكن الفارق بين التعدادين يبقى قائما فنسبة العزوبة لدى النساء في فئة العمر (45-50) لسنة 2008 اكبر بست مرات من تلك المسجلة في 1966 في نفس الفئة.

جدول4: تطور متوسط سن زواج الفتيات (1966-2008)

السنوات	1966	1977	1987	1998	*2012
السن	18.3	20.9	23.7	27.6	29.3

المصدر: Louadi Tayeb, les déterminants de la baisse de la fécondité en Algérie, p48

*MICS4,2012

إذا كانت سنوات الستينات و السبعينات قد تميزت بزواج الفتيات في سن دون 20 سنة الذي فتح أمامهن مجالا زمنيا للخصوبة يفوق 30 سنة، فان الفترة التي تلتها عرفت ارتفاعا كبيرا في متوسط سن الزواج الأول مما قلص فترة الخصوبة لدى النساء إلى النصف تقريبا كما سبق شرحه من قبل، فحسب الجدول أعلاه يبدو أن الفتاة قد قلصت هذه المدة

بـ11 سنة في المتوسط بين 1966 و 2012، والسبب الأكثر فعالية في ذلك هو اختيار الفتاة لإتمام دراستها قبل الزواج حتى تحمي نفسها من خطر منعها من إتمام دراستها.

جدول5: تطور متوسط سن الأمهات(1998-2016)

السنوات	1998*	2008*	2014*	2016**
السن الأمومة	29.3	31.9	31.8	31.7

المصدر: *démographie algérienne n°690, 2014

**démographie algérienne, nº779,2016

ارتفع متوسط عمر الأمومة بشكل شبه موازي لارتفاع عمر الزواج الأول عند الفتاة إلى غاية 2008 أين بدا في تراجع طفيف، فبعد أن بلغ 31.9 سنة في 2008 تراجع ليبلغ 31.7 في 2016، ربما يعود ذلك إلى عودة الزواج المبكر نسبيا أو إلى أن العديد من الجامعيات ممن كن يؤخرن الزواج إلى ما بعد إنهاء الدراسة أصبحن يتزوجن أثناءها و قد ينجبن أيضا وهو ما بدأ يطهر بشكل ملفت في الصفوف الجامعية ،كما عنه أشير إلى ذلك في موضع سابق.

3.5. عوامل مساهمة في تأخر سن الزواج

1.3.5.السكن

بعد استقلال الجزائر تزايد سكان الحضر بسبب موجات النزوح الريفي نحو المدن بحثا عن العمل، السكن اللائق، التعليم، المرافق الصحية وغيرها، مما سبب بالموازاة مع تسارع وتيرة النمو السكاني ارتفاع كبير في معدل شغل المسكن TOL الذي بلغ 6.1 أفراد في المسكن الواحد، أما معدل شغل الغرف سجل 2.6 أشخاص في الغرفة الواحدة، كانت هذه من بين نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان الأول في الجزائر المستقلة.

بالإضافة إلى هذا قدم الإحصاء لمحة عن الحظيرة الوطنية للسكن التي قدرت بحوالي مليوني سكن (1982000 سكن) في حين بلغ عدد الأسر أكثر من 2200 ألف أسرة حسب نفس الإحصاء، مما يوضح أن العجز المسجل في تلبية السكنات اللازمة قارب 300 ألف سكن.[86]

إن اكتظاظ المساكن و انتشار السكنات غير اللائقة دفع بالدولة إلى اتخاذ قرار يقضي بالاهتمام بقطاع السكن بهدف القضاء على أزمة السكن في البلاد، و ذلك بتسطير برامج سكنية من أجل توفير سكن لكل أسرة.

كان هذا القطاع يمول بصفة كلية (100%) من الخزينة العامة قبل السبعينات، و خلال المخطط الرباعي الأول (1970-74) خصصت نسبة 5.5 % من إجمالي الاستثمارات لقطاع السكن، أما خلال الخطة الرباعية (1974-77) ارتفعت هذه النسبة إلى 7.5% هذا الاهتمام بقطاع السكن برهنته العديد من المجهودات التي بذلت. ضمن السياسة التنموية للبلاد خلال المخططات التنموية التي انطلقت مع مرور نصف عشرية من استقلالها، بدءً بالمخطط الثلاثي إلى المخطط الخماسي الثاني وصولا إلى فترة الإصلاحات في البلاد تم العمل على تحسين القطاع بغض النظر عن العيوب التي اعترته، فقد كان الهدف الأسمى لهذه البرامج يتمثل في تحسين المستوى المعيشي للمواطن قصد تعويضه عن معاناته أثناء الثورة التحريرية.

استمر العمل التنموي الهادف إلى توفير سكن لكل أسرة إلى أن بدأ العمل ببرنامج التباعد بين الولادات، حينها تغيرت فكرة السلطات تجاه عملية إسكان الأسر فكانت السياسة السكنية في الجزائر تعمل على فرض نوع من المساكن الغير قابلة للتوسع، بهدف بناء نوع جديد من الأسر في المجتمع ألا وهو نمط الأسرة الصغيرة الحجم أو النووية بهدف تحرير الأزواج من سيطرة الآباء الذين كانوا يتحكمون حتى في السلوك الإنجابي للأبناء، وعليه يتم القضاء على نمط الأسر

---

[86] Rachid. H, le logement un défi, p56

الموسعة وبالتالي القضاء بشكل تدريجي على فكرة الأعداد الكبيرة من الأبناء بهدف توطيد مبدأ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي PNMCD الرامي إلى تخفيض معدلات الخصوبة إلى أدنى مستوى ممكن.

لكن من جهة أخرى فقد عمل هذا المبدأ على تأخير سن الزواج بشكل يستحق الذكر بفعل رسوخ تلك الثقافة الجديدة خاصة في أوساط الشباب و التي تشعرهم بارتياحية في حياتهم الزوجية.

سرعان ما تحولت الفكرة المستحبة تلك إلى ضرورة، فأصبحت حيازة الشاب على مسكن قبل الزواج أمرا لا يمكن الاستغناء عنه في العديد من الحالات، ليتحول ما كان من الكماليات إلى وقت قريب ضروريات لا استغناء عنها.

و منه فقد طغى الجانب المادي للحياة على مبدأ المودة و الرحمة فأصبح من يملك سكنا خاصا يكون الأوفر حضا في قبول الفتيات الزواج به دون غيره من الشباب، مما دفع بمن لا يملك سكنا إلى استجار مسكن في حالة سماح أجره بذلك، أو إلى قبوله بعمل الزوجة مقابل الاستقلالية في المسكن إذ تساهم في تحمل مصاريف البيت والإيجار.

و يبقى العديد ممن هم في سن الزواج عزابا لان الأجر الذي يتقاضونه لا يكفي لتغطية تلك المصاريف، أما فئة الشباب التي تعاني من البطالة فقد تستمر فترة عزوبتها لوقت أطول بكثير بسبب الضائقات المالية.

4.5. المستوى التعليمي للمرأة و تراجع الخصوبة

بعد تجربة حلاوة الاستقلال دخلت الجزائر في تجربة من نوع آخر تمثلت في الإصلاحات التي مست مختلف المجالات، السياسية ،الاقتصادية و كذا الاجتماعية، قصد التخلص من شبح الفقر و الخروج من بوتقة التخلف بالعمل من أجل القضاء على الأمية المنتشرة في أوساط الكبار والصغار دون استثناء، لأن المواطن المتعلم يكون أكثر إنتاجا و مرد ودية من غيره. فكان التعليم من القطاعات التي مسها العديد من الإصلاحات و التطورات باعتباره أحد القطاعات الفعالة والمحركة لتقدم المجتمع.

في هذا الصدد تم تشييد العديد من المنشئات التعليمية لتغطية الحاجة المتزايدة على التعليم بتوفير مقاعد الدراسة للعديد من منتظريها، تزامنا مع وصول أعداد كبيرة من مواليد الاستقلال إلى سن التمدرس بسبب الخصوبة المرتفعة في تلك الآونة، كما استوجب عليها صياغة وبلورة النظام التعليمي تماشيا مع هذه الظروف الجديدة كالتعريب الجزئي ثم الكلي لقطاع التعليم.

1.4.5. المرأة و التعلم

قبل التطرق إلى العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي للمرأة وعدد الأطفال لديها هذه نظرة سريعة على أهم النسب المسجلة في مجال تمدرس الفتيات، فانطلاقا من السنوات الأولى للاستقلال إلى 2012 قد تضاعف هذه النسب ثلاث مرت تقريبا إذ انتقل معدل تمدرس البنات من حوالي 37 % إلى أكثر من 97 % فيما بين 1966و 2012 هذا النجاح المحقق لصالح الفتاة ما هو إلا نتاج لمزيج من السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر وكذا المجهودات المبذولة من مختلف عناصر المجتمع رغم أن مسار النجاح هذا لم يكن معبدا و لم يخلو يوما من العراقيل.

أ) تطور معدل التمدرس و تراجع نسبة الأمية لدى الفتيات (1966- 2012)

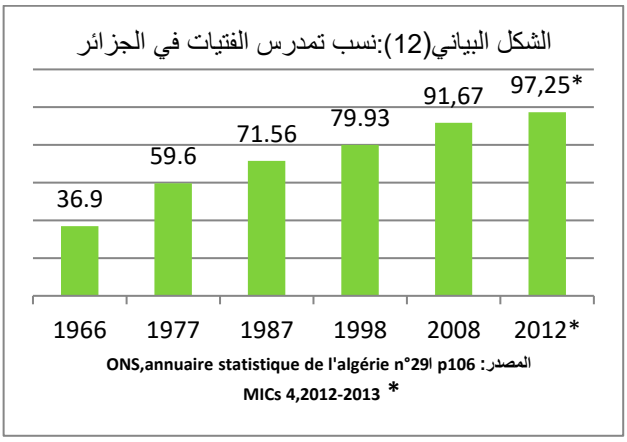

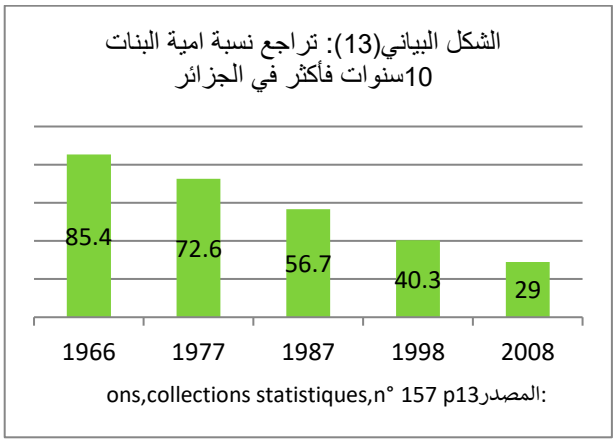

من الرسمين البيانيين أعلاه يتضح جليا التقدم المسجل في إقبال الفتيات على مقاعد الدراسة الذي يفسر بالاستقلال أولا ثم بمجانية التعليم و اجباريته في سن 6-16 سنة، بالموازاة مع تقدم و تطور نسب تمدرس البنات نسجل تراجعا واضحا في نسب الأمية في صفوف من هم في سن العاشرة فما فوق نظرا للدور الذي لعبه مراكز محو الأمية بالإضافة إلى تعميم التعليم، ولان الشيء يصعب في بدايته فان إجبار الدولة للآباء على تمكين أبنائهم من التعلم في هذه الفترة من أعمارهم كان بمثابة خطوة إيجابية بالنسبة للفتاة من أجل مواصلة دراستها.

شيء آخر يمكن ملاحظته بالعودة إلى التمثيل البياني دائما هو تسارع وتيرة إقبال الفتاة على مقاعد الدراسة في السنوات الأولى للاستقلال الذي سجل أعلى زيادة له فيما بين 1966و1977 إذ قاربت 23 نقطة في حين سجلت أدنى المستويات في هذه الزيادة خلال الفترة الممتدة بين 1987 و 1998 فلم تتجاوز عتبة 8 نقاط، الشيء الذي يمكن أن يرجع هذا التأخر في معدلات تمدرس الفتيات إلى فترة المأساة الوطنية حيث أن العديد من الآباء تغاضوا عن تسجيل بناتهم في المدارس خلال هذه الفترة للأسباب الأمنية التي سادت حينها خاصة في المناطق النائية أو لأسباب أخرى،

فقد تعددت الأسباب والنتيجة واحدة لان المجتمع الذي تكون فيه النواة الأولى لا تملك الحرية في اكتساب المؤهلات فإنها لا تخضع لمقاييس تسمح بدفعه إلى الأمام فيكون عاجزا عن تحقيق أي تقدم مما يجعله مجتمعا مشلولا نصفيا أو ساكنا في أحسن أحواله.

لقد كافحت الفتاة من أجل مواصلة دراستها وخير دليل على ذلك الارتفاع المسجل في عدد المتمدرسات في جميع أطوار التعليم الأساسي. إن انتقال عدد البنات المسجلات في الابتدائي من ثلاثة آلاف تلميذة سنة 1963 إلى ما يقارب 2 مليون تلميذة في 2008 ما هو إلا منطلقا للتقدم الذي أحرزته الفتاة و صورة للإنجازات الهامة التي حققتها خلال مشوارها الدراسي.

فعلى سبيل المثال بلغت نسبة تمدرس الفتاة في الطورين الأول و الثاني حدود 50% خلال السنة الدراسية 2003-2004[87] وتجاوزت نسبة مشاركة البنات 49% في الطور الثالث، بعد أن بلغت 33% سنة 1965.

أما في الثانوي وصلت مشاركة الفتيات 68% سنة 2013[88] بدلا من 57% المسجلة في 2004. فيما وصلت نسبة التمدرس خلال السنة الدراسية 2012-2013 في غياب معطيات أكثر حداثة إلى ما يفوق 97% في الابتدائي، أما في المتوسط و الثانوي فبلغت نسبة البنات 81.3% مقابل 77.1% بالنسبة للذكور.

شيء آخر يمكنه أن يؤكد نجاح الفتاة في حياتها التعليمية هو أن نسبة تسربها من المدرسة و كذا نسبة رسوبها قليلة، ففي سنة 2004 لم يتجاوز معدل تسرب البنات 2.9 % مقابل 6.8 % عند الذكور، مما يعن أن أغلب الفتيات ينتقلن إلى الثانوي ثم تتوجه الناجحات منهن إلى الجامعات، ففي نفس السنة الجامعية كانت نسبة 55.8% من مجموع المسجلين في طور التدرج إناث.

---

[87] مليكة طفياني، منظمة المرأة العربية (AWO) واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية، ص11.
[88] البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية الدولية، قاعدة معلومات البنك 2015.

ب) ترقية المرأة عن طريق محو أميتها[89]

أظهرت الجزائر فور استقلالها اهتماما كبيرا بمبدأ التعليم للجميع فقامت بعدة نشاطات لمحو الأمية في أوساط الشعب، وكانت سنة 1963 بمثابة انطلاقة قوية لحملة محو الأمية عبر مختلف مناطق الوطن، شارك فيها تقريبا كل المعلمين وأغلب الموظفين من مختلف القطاعات، أين نظمت حملة تحت شعار" **بمحاربة الجهل أتحرر**"[90] وفي غضون مجريات الحملة هذه تم إنشاء المركز الوطني لمحو الأمية سنة 1964، الذي أعطى أولوية لمهمة القضاء على الأمية في أوساط الشعب وفي أقرب الآجال لتمكين المواطن من المشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد بكفاءات عالية.

جدول (6): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي للمرأة

المستوى التعليمي	المؤشر التركيبي للخصوبة			
	ENSP 1969/1971	EASME1992	EASF2002	MICS4 2012
بدون مستوى	8.5	5.6	2.6	3.4
ابتدائي	5.7	3.3	2.1	2.9
متوسط	3.7	3.3	2.0	2.9
ثانوي فأكثر	3.7	3.0	1.4	2.4

المصدر: التحقيقات المذكورة في الجدول

مع تراجع الخصوبة لدى كل النساء باختلاف مستواهن التعليمي حسب مختلف التحقيقات الوطنية إلا أن العلاقة العكسية بين خصوبة المرأة و مستواها التعليمي لا تزال قائمة، فكلما تراجع عدد الأطفال لدى النساء بدون مستوى وصاحبات مستوى الابتدائي و المتوسط تناقص عدد الأطفال لدى الجامعيات هو الآخر، هذا ما يبرهن مرة أخرى

[89] مليكة طفياني، مرجع سابق، ص 21
[90] نفس المرجع

الدور الفعال الذي لعبه تعليم الفتاة في تراجع الخصوبة،فخلال تحقيق 2012 كان الفارق بين الجامعيات و غير المتعلمات بمعدل طفل.

2.4.5. العلاقة بين إمكانية تعليم الفتاة بتأخر سن زواج

منذ أن خاضت الفتاة غمار تجربتها في مجال التعليم بشكل أكثر شمولية و سن الزواج لديها اَخذ في الاتجاه نحو الارتفاع، من خلال الشكل البياني أدناه يمكن قراءة أنه مع كل ارتفع في نسب تمدرس الفتاة يرافقه ارتفاع واضح في سن زواجها فإذا كانت نسبة تمدرس البنات قد زادت بحوالي 55 نقطة بين 1966 و 2008، فان الزيادة المسجلة في سن زواجها فقد فاقت 11 عاما خلال نفس الفترة، هذا دليل على العلاقة الوطيدة و الطردية التي تربط بين مدى إقبال الفتاة على الدراسة وتأخر سن زواجها.

فبعد أن كانت البنات غير متعلمات يتزوجن قبل العشرين من أعمارهن في السبعينات تزوجن في التسعينات في الرابعة و العشرين في حين تزوجت صاحبات المستوى الثانوي فما فوق في التسعينات بعد سن الثلاثين عوض الثاني والعشرين الذي ساد في السبعينات.

أ) تأخر سن زواج الفتاة و تزايد نسب تمدرسها

الشكل البياني 14: تأخر سن زواج الفتاة بتزايد نسب تمدرسها 1966/2008

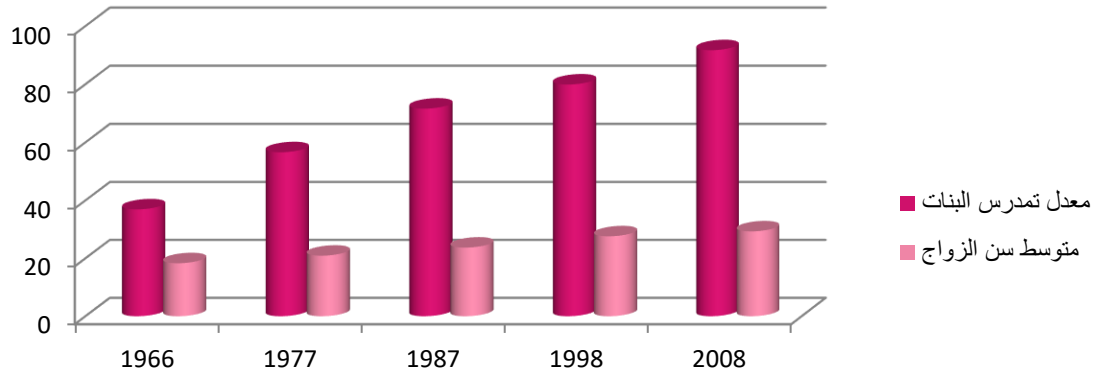

annuaire statistique de l'algérie nº 29 p106
MICs4 2012

ب)تطور سن زواج البنات حسب المستوى التعليمي

جدول7: تطور سن الزواج حسب المستوى التعليمي للمرأة و مكان الإقامة

	بدون مستوى	ابتدائي	ثانوي فأكثر
1970	17.8	20.7	22
1992	23.7	25.5	30

المصدر: HEMAL Ali et HAFFAD Tahar, la transition de la fécondité et politique de population en algérie,p68

	الحضر	الريف
1977	23.1	19.8
1987	24.8	22.3
2008	29.5	28.9

المصدر: RGPG,1977,1987,2008

لم يعد لمكان الإقامة دور في تحديد عمر الزواج الأول كما كان عليه في السنوات الأولى للاستقلال، بل أخذ الفارق بين الريف و الحضر يتراجع تدريجيا حتى كاد أن ينعدم في السنوات الأخيرة، و هذا راجع إلى تمكين الفتاة الريفية من اخذ نصيبها من التعليم على غرار مثيلاتها من الحضريات بفضل السياسة التعليمية المنتهجة في الجزائر، و انفتاح البلاد على العالم الخارجي بسبب العولمة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة بمساهمة وسائل الاتصال بمختلف أنواعها في نشر أفكار تحضرية في الأوساط الريفية.

ج)تراجع نسب الزواج قبل 18 سنة و المستوى التعليمي للمرأة

جدول8: تراجع نسب الزواج قبل سن الثامنة عشر حسب درجة تعلم الفتاة

المستوى التعليمي	MICS3,2006	MICS4,2012
بدون مستوى	17.5	16.4
ابتدائي	9.2	9.4
متوسط	4.4	4.8
ثانوي	1.7	1.6
جامعي	0.1	0.4

المصدر: التحقيقين المذكورين

يعتبر سن المرأة عند الزواج الأول إحدى المتغيرات الهامة في تحديد خصوبتها،لان زواج المرأة في أحسن فترات خصوبتها(20-30 سنة) يمنحها مجالا أوسع للخصوبة، و بالتالي قد تباعد بين الولادات و تنجب العدد الذي ترغب

فيه من الأطفال مع الحفاظ على صحتها و صحة أبنائها و هنا يمكن للمجال الواسع أن يعمل على تحسين نوعية الأبناء و ليس فقط عددهم.

الشيء المتعارف عليه لدى الأخصائيين في المجال هو أن الإنجاب قبل العشرين و بعد الخامسة والثلاثين يشكل خطرا على صحة الأم و المولود معا، المستوى الثقافي للمرأة الجزائرية جعلها تحيط بكل جوانب الموضوع و تفهمها مما يفسر تراجع نسب الفتيات المتزوجات قبل سن 18 سنة بمرور السنوات وحسب درجة تعلمها كما يظهره الجدول السابق.

جدول(9): معدل خصوبة النساء في سن 15-19 سنة حسب المستوى التعليمي ومؤشر الغنى

المستوى التعليمي		مؤشر الخصوبة	مؤشر الغنى		مؤشر الخصوبة
بدون مستوى	‰ 38.7	3.4	الأكثر فقرا	‰ 11.6	3.1
ابتدائي	‰ 35.5	2.9	ا لثاني	‰ 13.5	3.0
متوسط	‰ 13.0	2.9	المتوسط	‰ 9.8	2.5
ثانوي فأكثر	‰ 5.3	2.4	الرابع	‰ 10.7	2.6
//	//	//	الأكثر غنا	‰ 7.0	2.3

المصدر: MICS4, 2012-2013, p128

يلعب المستوى التعليمي دورا كبيرا في زواج ثم في خصوبة المراهقات، فمن خلال الجدول أعلاه يبرز ذلك التباين بين صاحبات مستوى ثانوي فأكثر و المراهقات الغير متعلمات إذ نجد بان النساء اللائي أنجبن في سن تقل عن 20 سنة من الغير متعلمات يساوي سبعة أضعاف ذوات مستوى ثانوي فأكثر من نفس الفئة العمرية(38.7‰ مقابل5.3 ‰).

أما بالنسبة لتوزيعهن حسب درجة الغنى فيبدو بان الأكثر غنا هن الأقل إنجابا من الأكثر فقرا بالرغم من أن المعدلات تبدو نوعا ما متقاربة إلا أن الفارق في مؤشر الخصوبة يوضح بان الأكثر فقرا و المصنفات في الصف الثاني وصل إلى أكثر من ثلاثة أطفال آي أكثر من المعدل العام لخصوبة مجموع المراهقات(2.7) في حين يبقى معدل خصوبة المراهقات الأكثر غنا دون ذلك إذ بلغ عند الأكثر غنا 2.3 طفل لكل أم مراهقة و هو معدل أقل من ذلك المسجل لدى الأكثر تعليما 2.4 طفل لكل أم مراهقة صاحبة مستوى تعليمي ثانوي فأكثر، مما يوضح أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية تتفاوت حدة مساهمتها و أهمية تأثيرها في تراجع الخصوبة من فئة عمرية إلى أخرى.

6. عمل المرأة

كون التشغيل مبدأ دستوري تقرر في مواده الـ 29، 30 و31 يمنح الحق للمرأة في العمل كما هو للرجل، فقد ترجم هذا الأخير على أرض الواقع بشكل قوي، خاصة في بعض القطاعات التي أظهرت فيها المرأة تفوقها.

إن موضوع تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا عالميا و عربيا و بزوغ مبدأ المساواة بين الجنسين الذي نادت به مختلف المنظمات والهيئات الدولية خاصة خلال مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة 1994، ثم أن التوصل إلى تمكين المرأة إقتصاديا يستوجب أن تتمكن أولا من الحصول على حقها في التدريب والمعرفة الذين يمكنانها من التوصل إلى تحقيق مكانة اجتماعية واقتصادية تليق بها، لان بنيتها الجسدية قد تصعب عليها القيام ببعض المهن التي يقوم بها الرجل.

في هذا السياق يرتكز هذا العنصر على نقطة مهمة وهي تكوين وتدريب المورد البشري، بالأخص المرأة التي تعتبر عنصرا فعالا في الأسرة ثم في المجتمع. من هذا المنطلق يصبح كل تدريب أو تكوين لصالح الفتاة أو المرأة بمثابة بعث جديد و رأيه تأملية لتكوين باقي الفئات الاجتماعية و تنشئتها تنشئة صحيحة.

حتى تتمكن البلاد من تحقيق التنمية التي تصبو إليها يجب أن يقوم كل مواطنيها بدورهم دون استثناء، وباعتبار المرأة محور هذا البحث سيسلط الضوء على الأدوار الجديدة التي أرادت المرأة أن تتقمصها بما فيها ولوجها لمختلف مجالات العمل و النشاط الاقتصادي، هذا الأخير الذي استوجب عليها التكوين والتحضير لمقاومة الصعاب التي تعترضها أثناء أداء هذه المهمة المتمثلة في مشاركتها في العملية التنموية.

فلم تجد المرأة العربية عامة و الجزائرية بشكل خاص سلاحا أكثر نجاعة وأعظم قوة من سلاح العلم، فهو الذي يمكنها من بناء شخصيتها و تكوين ذاتها لتتمكن من خوض غمار الحياة الصعبة خاصة بعد الزواج، لأن المرأة المتزوجة تتعدد مسؤولياتها مقارنة بالعازبة، فكان العلم رفيقها المخلص ومساعدها الوفي الذي قادها إلى طريق معرفة حقها في الحياة الكريمة ومنه تربية أبنائها و تنشئتهم تنشئة سليمة تتماشى ومتطلبات الحياة العصرية دون المساس بالقيم و الأخلاق والتقاليد الموروثة.

ولأن العلم مفتاح سحري لكل باب مطلة على الحياة الكريمة كما سبق الذكر أولت المرأة الجزائرية أهمية بالغة للتعليم وكانت السباقة إلى المراتب الأولى في كل المستويات.

فإذا كان تخلف المرأة في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة نتيجة حتمية لحرمانها من التعليم خاصة في الحقبة الإستعمارية، فان وعيها بحقها إلى جانب اعتراف السلطات المعنية بضرورة تعليمها و سن قوانين جديدة خدمة لذلك فتح أمام المرأة أفاقا واسعة لتطلعات مستقبلية.

فانتشار الوعي في المجتمعات التي تأمل إلى التطور في كل المجالات لن تحقق ذلك بالاعتماد على نصف أبنائها(الرجال) لان الدولة التي تتطور و تتقدم بازدهار اقتصادها هي تلك الدولة التي يفوق فيها إنتاج الحاجيات استهلاكها أو في

أسوء الأحوال يكون كلاهما في مستوى واحد، فمشاركة النصف الثاني للمجتمع(المرأة) في العملية التنموية كان الحل الذي رأت فيه العديد من الدول شعاعا في طريق خروجها من نفق التخلف.

1.6. تطور المجتمع النشيط في الجزائر

المجتمع النشيط هو أساس مكونات سوق العمل، فحسب تعريف الديوان الوطني للإحصائيات هو "كل الأشخاص البالغين (16-59) سنة في فترة الاستقصاء يصرحون على أنهم ليس لديهم شغل، و ينقسمون إلى حالتين:

سبق لهم أن اشتغلوا أو لم يسبق لهم الشغل (الديوان الوطني للإحصائيات).

شهد هذا الأخير تزايدا هاما في الجزائر طيلة الفترة الممتدة بين 1966 و2017، فقد تضاعف حوالي عشر مرات منتقلا من 663 564 2 شخص نشيط إلى 24596000 شخص نشيط، منهم 109453 و4957000 امرأة على التوالي. هذا الارتفاع الكبير هو نتيجة حتمية للنمو الديمغرافي السريع الذي مرت به البلاد بعد الاستقلال خاصة في سنوات السبعينات أين تخطى معدل النمو الديمغرافي عتبة 3%.

فكان العمل على توفير مناصب شغل لهؤلاء من ابرز التحديات التي خاضتها الدولة قصد التوصل إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، و عليه فقد سنت الحكومة الجزائرية قوانين تمنح من خلالها الحق للمواطن في العيش الكريم، إذ نجد بان المشرع الجزائري أعطى للمواطن الحق في التعليم، السكن، الصحة و العمل وغيرها.

و تم العمل على تجسيد تلك القوانين على ارض الواقع من خلال برامج تنموية متعددة تمثلت في مجانية الصحة وكذا التعليم دون تمييز بين المواطنين.

و حتى تتمكن المرأة من الحصول على حقها في العمل استوجب الأمر أن تتخلص من ذلك التسلط الأسري الذي عانت منه طويلا لتتوصل إلى حقها في التعليم أولا، فلم يكن دخول المرأة حقل العلم و المعرفة أمرا يسيرا ولا عملا سهلا، بل تطلب منها تحمل الكثير من المصاعب والعديد من الانتقادات باختلاف التوجهات و الآراء المتناقضة، منها المعارضة تماما لفكرة تعلم المرأة أو عملها، هذا التوجه الذي يرى في المرأة مجرد آلة منتجة للأبناء فحسب.

وحتى تلك الآراء الأخرى التي تمنح للمرأة حرية مطلقة بالرغم من معرفتهم بان حقك ينتهي عند بداية حق الآخر، هذه الآراء التي أرادت أن تجعل منها ندا للرجل مما يزيد من حدة مشكلتها و يتفتح عليها جبهة للمتاعب، في حين الله عز وجل منح لكل واحد منهما قدرات و خص كل منهما بميزات.

أما الرأي الثالث و هو الأكثر منطقية ووسطية هو ذلك الرأي الذي يزكي حق المرأة في التعلم و العمل وغيرهما لان بقاء المرأة دون تعليم في مجتمعات دينها الإسلام الذي يجعل من العلم واجبا قبل جعله حقا والعمل عبادة شيء يثير الدهشة و الاستغراب، و لحسن حظ الجميع لم تدم سحابة الجهل تغطي سماء المرأة بعدما شقت طريقها إلى العلم والمعرفة.

الاستثمار الكبير في التعليم من طرف الدولة أعطى نتائج إيجابية وبشكل خاص لدى المرأة مقارنة بما كانت عليه من قبل،إذ توصلت بعد حصولها على مستويات عالية من التعليم إلى أن شغلت العديد من المناصب في مختلف القطاعات، ثم الارتقاء في تلك المناصب بشكل مستمر.

فعلى سبيل المثال وحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2008 تشغل النساء أكثر من 60 % من المعلمين في قطاع التربية الوطنية.

60 % في قطاع الصحة و 50 % من مجموع الأساتذة الجامعين.

أما قطاع القضاء فوصلت فيه مشاركة المرأة إلى 35.3% منهن 33% يشغلن منصب رئيسة محكمة في 2008، كما أن 36.2% من إطارات الدولة نساء خلال نفس السنة.

2.6. نسب نشاط المرأة في الجزائر

الشكل البياني 15: نسب النساء الناشطات من 1977 الى 2017

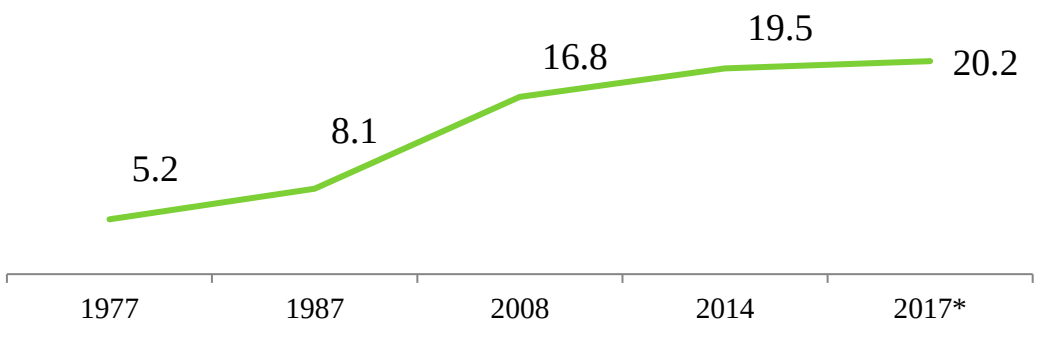

المصدر:د.و.ا تحقيقات الشغل 2013 و 2014
ONS, activité,emploi et chomage, 2017n°796 p18 *

حتى أن نسبة النساء النشيطات تضاعف حوالي أربع مرات بين 1977 و 2014 إلا أن هذه النسبة تبقى جد منخفضة بالمقارنة مع تلك التي يشغلها الرجال إذا أخذ بعين الاعتبار التفوق الذي حققته المرأة الجزائرية في مجال التعليم خاصة المستوى الجامعي، قد يرجع ذلك إلى أن المرأة التي لم تحصل على عمل بعد إنهاء دراستها لا تبحث عن عمل لمدة طويلة بسبب الزواج أو لأسباب أخرى و ربما تفضل المرأة قطاعات معينة خاصة و أن القطاعات الاقتصادية الأكثر استقطابا لليد العاملة كالزراعة و الصناعة لا تفضلها المرأة كثيرا، و هو ما يفسر ذلك التقارب بين معدلات العمل ومعدلات النشاط النسوي (انظر الشكلين 15 و 16) فنسبة الناشطات بلغت 16.8% سنة 2008 و 14.3 % عاملات.حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن السكان النشطون =المشتغلون + الباحثين عن العمل1 و2.

3.6.تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي.

الشكل البياني 16: تطور معدل التشغيل للمجتمع النسوي في الجزائر (1966-2017)

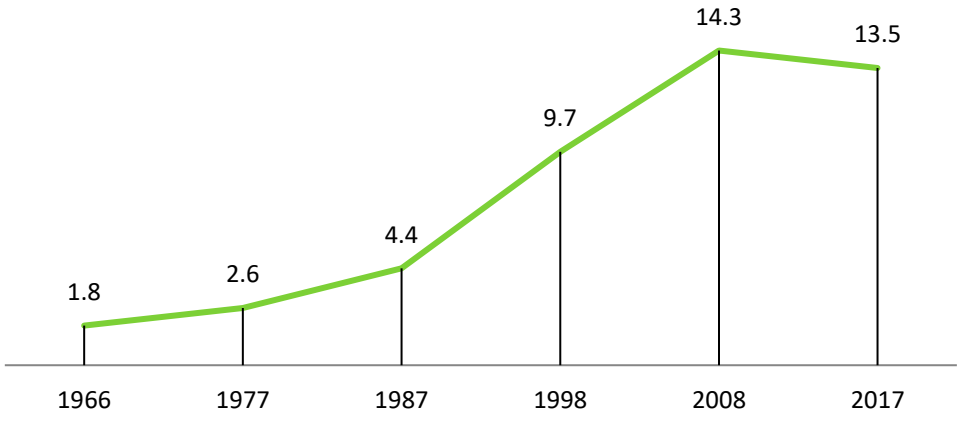

Source : http ://www.ons.dz/Rétrospective statistique 1992-1970/chapitre emploi consulter le 21/08/2016 à19h21

ONS, Collection statistique N:80, le recensement général de la population et d'habitat, Algérie, 1987

ONS, activité, emploi et chômage (septembre 2017)données statistiques nº 796,p05

4.6. تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي حسب قطاع السكن و المستوى التعليمي سنة 2013.

الشكل البياني17: تطور معدلات تشغيل النساء حسب قطاع السكن و المسستوى التعليميي2013

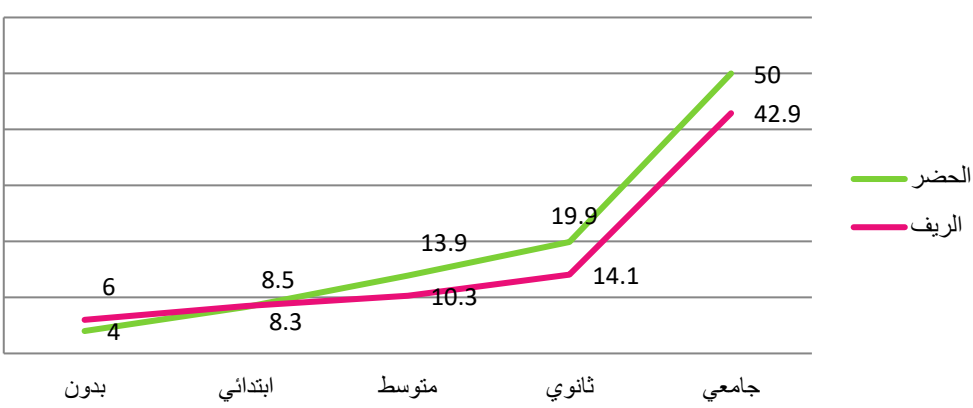

المصدر :تم إعداده اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

إن الفوارق في معدلات التشغيل تكاد تنعدم بين الحضريات و الريفيات عند المستوى دون المتوسط، لان النساء المقبلات على طلب العمل في مثل هذا المستوى لا يمثلن سوى نسبا ضئيلة و لا يقبلن على العمل إلا عند الحاجة الملحة للعمل(الطلاق، الترمل، الخ.....) على عكس صاحبات المستويات الأخرى فالفجوة تزداد تباينا بين الريف والحضر لكن هذه المعطيات تبقى لسنة واحدة(2013) و لا يمكن الحكم على هذا التباين في غياب معطيات عن باقي السنوات لنتمكن من المقارنة و معرفة مدى تلاشي أو بقاء تلك الفوارق بين الريفيات و الحضريات.

5.6. تطور معدلات تشغيل المجتمع النسوي حسب المستوى التعليمي (1977-2017)

الشكل البيانش 18: تطور معدلات تشغيل المجتمع النسسوي حسب المستوى التعليمي

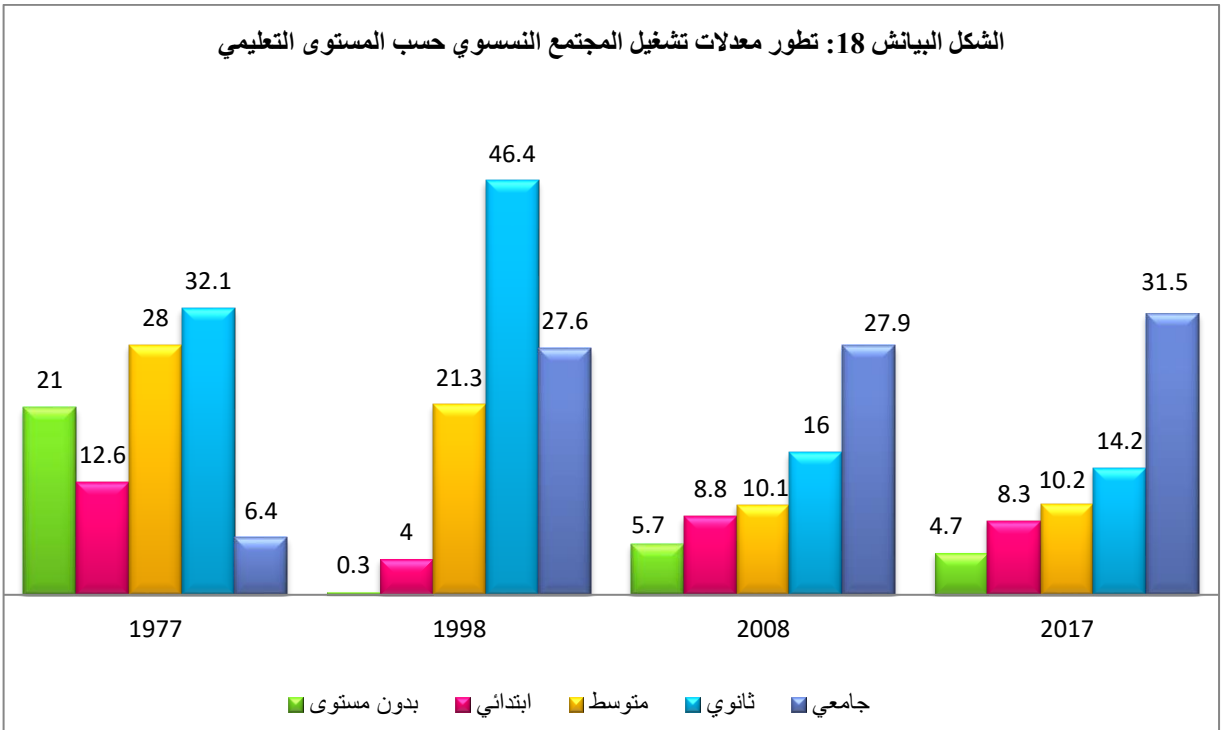

المصدر: بيانات مختلف منشورات الديوان الوطني للاحصائيات

إن النجاح الذي أحرزته المرأة في مختلف الأطوار التعليمية لعب دورا مهما في إحداث تغييرات واضحة على توزيع معدلات العمل، فقد ساعد و سهل عملية الإدماج الاقتصادي للمرأة فالملاحظ جليا من خلال الشكل السابق هي تلك العلاقة الطردية بين المستوى للتعليمي للمرأة و نسب تشغيلها.

إذ سجلت نسبة المشتغلات بمستوى جامعي 6.4% سنة 1977 بينما وصلت إلى 31.5 % سنة 2017، في حين سجل انخفاض في معدلات التشغيل في باقي المستويات التعليمية كالابتدائي و المتوسط خلال الفترة المذكورة مما يوضح بان نسب الحاملات لشهادات عالية تتزايد باستمرار في أوساط النساء المشتغلات حيث بلغ سنة 2017 خمسة أضعاف ما كان عليه في 1977 كما هو مبين في الشكل السابق.

الشيء الأخر البارز في الشكل البياني السابق هو تلك النسبة المرتفعة من المشتغلات بمستوى ثانوي لسنة 1998 والذي قد يرجع بالدرجة الأولى إلى أن سلك التعليم في الثمانينات والتسعينات كان يستقطب أعدادا كبيرة من أصحاب هذا المستوى سواء من حاملي شهادة الباكلوريا وممن لم يتحصل عليها نظرا لنقص المعلمين في تلك الآونة مقارنة بتلك الأجيال الصاعدة من التلاميذ.

ويبقى تعليم المرأة عملة بوجهين مختلفين بالنسبة لعملها، فبقدر ما كان دافعا لها لخوض تجربة العمل كان سببا في رفضها لبعض المناصب عند بلوغها مستويات عالية من التعليم، حيث سجل ارتفعا في نسب العاملات بمستوى تعليمي عالي مقارنة مع باقي المستويات كما أن هذا المستوى العالي من التعليم يتسبب أيضا في ارتفاع نسب بطالة النساء المتحصلات على مستوى جامعي فيما سجل تراجعا في نسب البطالة لباقي المستويات كما يوضحه الشكل الموالي:

6.6. تطور البطالة النسوية حسب المستوى التعليمي (2008-2017)

الشكل البياني19:تطور نسب البطالة النسوية حسب المستوى التعليمي(2008-2017)

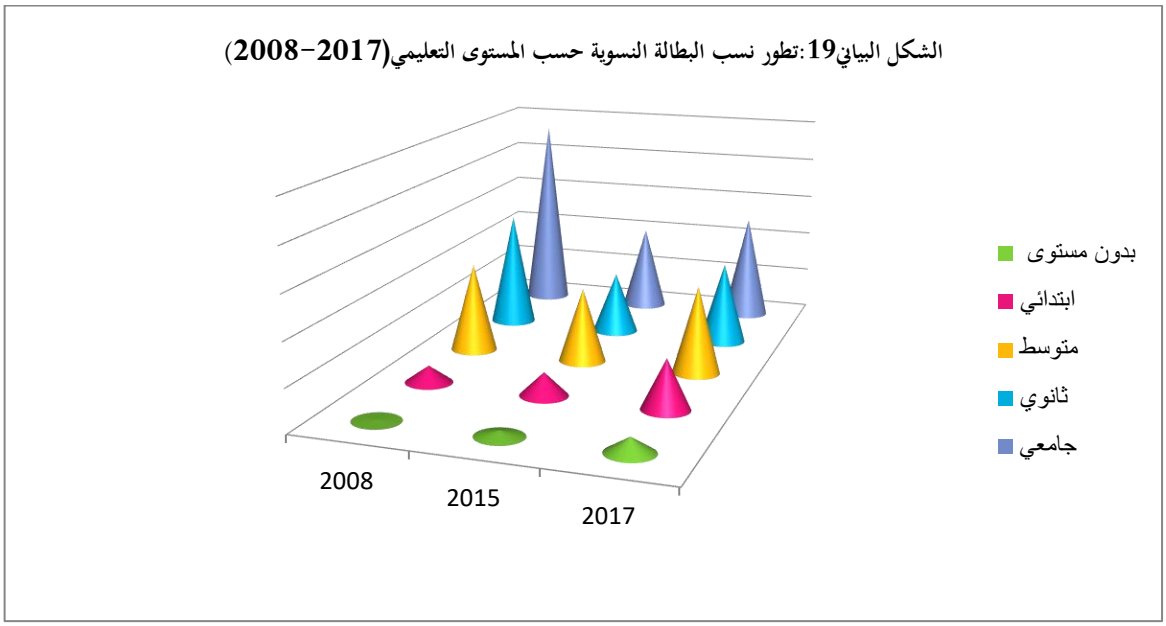

المصدر: C.N.E.S, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie, 2013-2015

ONS, activité, emploi et chômage (septembre 2017)données statistiques nº 796,p05.

يضفي ذلك الارتفاع في المستوى التعليمي لكلا الجنسين لمسة تفاؤلية في توجه منحنى مشاركة السكان في سن العمل في هذه السوق نحو الزيادة، لاسيما تأثيره القوي على مشاركة العنصر النسوي، هذه الأخيرة التي ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، و إن دلت هذه الزيادة في نسب النساء النشطات على شيء إنما تدل على مدى إدماج المرأة اقتصاديا واجتماعيا.

بالرغم من تراجع نسب البطالة النسوية سنة 2015 و 2017 مقارنة مع 2008 إلا أن صاحبات المستوى الجامعي هن الأكثر تعرضا لمشكلة البطالة مع تفاوت حدة هذه المشكلة بين المستويات الأخرى.

III) التحقيقات الوطنية حول الخصوبة منذ 1990

خلال المرحلة التي بدأت مع بداية آخر عشرية من القرن المنصرم أجرت الجزائر عدة تحقيقات ميدانية بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية لمعرفة مسار النمو السكاني ودراسة الحالة الصحية للسكان من خلال مراقبة الحالة الصحية للأم والطفل بالدرجة الأولى، من بين هذه التحقيقات ما يلي:

1. المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل 1992

اجري هذا التحقيق بتعاون وزارة الصحة والسكان، الديوان الوطني للإحصائيات و جامعة الدول العربية، تم تنفيذ المسح في إطار المشروع العربي للنهوض بالطفولة، والذي تنفذه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدعم مادي من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، و صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قسم الإحصاء بالأمم المتحدة، و قد قام الديوان الوطني للإحصاء بتنفيذ المسح بالتعاون مع وزارة الصحة و السكان[91].

1.1.أهداف البحث

أن الهدف من البحث ليس فقط جمع البيانات الإحصائية حول المؤشرات الديمغرافية، لان الإحصاء العام للسكان ومصالح الحالة المدنية و مختلف المسوح المتخصصة التي تركز على إحصاء السكان و القوى العاملة و الوفيات قد توفر الكثير من البيانات، لكنها لا تحوي ذلك التفصيل في المعطيات في مجال الخصوبة الذي تنفرد به المسوح التي تتناول

[91] الديوان الوطني للإحصائيات، المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل،ص 2.

صحة الأم و الطفل بشكل خاص، هذه البيانات المفصلة تساهم في تقييم البرامج و رسم السياسات الصحية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع الصحية و الاجتماعية لكل من الأم و الطفل، من خلال توفير البيانات التالية[92].

- ✓ دراسة الظواهر الديمغرافية و اتجاهاتها من مصدر مستقل غير الإحصاءات الرسمية.
- ✓ تقييم المتغيرات المرتبطة بتنظيم الأسرة و اتجاهاتها.
- ✓ تحديد و دراسة المحددات المؤثرة على صحة الأم و ارتباطاتها بالخصوبة.
- ✓ دراسة العلاقة بين الخصوبة و صحة الطفل.
- ✓ دراسة العوامل البيئية المحيطة بالأسرة و أثرها على صحة الأم و الطفل.

2.1. عينة المسح[93]

بلغ حجم العينة 6694 أسرة معيشية شملت 5881 امرأة مؤهلة تكون متزوجة، مطلقة أو أرملة لا يتجاوز عمرها 55 سنة، بالإضافة إلى 5288 طفل دون الخامسة من العمر ويقيمون مع أسرهم بصفة معتادة.تمت الإجابة على الاستبيان بنسبة 92% فيما يخص الأسر المعيشية،94% عن الاستبيان الخاص بصحة الأم و96% عن الاستبيان المتعلق بصحة الطفل.

3.1. بعض النتائج

من بين النتائج المتعددة التي جاء بها المسح على سبيل المثال مع مراعاة لما تصبو إليه هذه الدراسة ما يلي:

---

[92] المرجع السابق،ص 2.
[93] نفس المرجع، ص3

جدول 10: توزيع السيدات السابق لهن الزواج حسب عدد الأطفال أحياء و أول استخدام لوسيلة تنظيم الأسرة و فئات الأعمار الخماسية

الفئات العمرية		19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	المجموع
نسبة اللائي لم يسبق لهن الاستخدام		68.8	41.0	22.8	20.0	18.5	23.2	31.3	100
عدد الأطفال أحياء وقت أول استخدام	0	4.9	3.8	5.1	3.9	2.7	2.8	1.0	3.4
	1	21.3	41.1	41.5	29.8	25.7	15.9	18.6	29
	2	3.7	11.1	18.6	16.7	12.1	10.0	4.9	13
	3	1.2	2.3	7.4	12.4	9.5	6.3	4.1	7.6
	4	0.0	0.5	3.1	7.1	10.7	9.1	6.1	6.4
	+5	0.0	0.0	1.6	101	20.7	32.7	33.4	15.3
	غير مبين	0.0	0.2	0.0	0.1	0.2	0.0	0.6	0.1
إجمالي النسبة		100	100	100	100	100	100	100	
عدد النساء السابق لهن الزواج		81	554	1025	1025	985	814	541	5024

المصدر: المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل، التقرير الرئيسي،1994، ص 241.

إن الاستعمال الأول للوسائل بين النساء ينتشر بشكل كبير في أوساط النساء الأصغر سنا و صاحبات العدد القليل من الأطفال، بينما تتزايد نسب المستعملات بتزايد عدد الأطفال لديهن أي بعد انجابهن للطفل الرابع و بتزايد أعمارهن. إذ نجد أن حوالي 45% من نساء الفئة العمرية 20-24 سنة يستعملن هذه الوسائل عندما يكون لديهن طفل واحد أو اقل لتتراجع هذه النسبة مع ارتفاع سن النساء حتى تصل 20% عند الفئة العمرية 45-49 سنة (انظر الجدول السابق).

إن استخدام النساء لوسائل تنظيم الأسرة حسب المبرر الرامي إلى تأجيل الحمل يتراجع تدريجيا مع اتجاه سن المرأة نحو التاسعة و الأربعين عاما على عكس الرغبة في تحديد النسل التي تتزايد مع ارتفاع سن المرأة خاصة بعد بلوغها سن الخامسة و العشرين، و منه يمكن القول بان مبرر الاستخدام المتمثل في تأجيل الحمل يتناسب عكسيا مع سن المرأة و يتناسب طرديا مع مستواها التعليمي في حين يتناسب مبرر تحديد النسل طرديا مع سن المرأة و عكسيا مع المستوى التعليمي للمرأة(الجدول رقم 11).

من خلال الجدولين (10 و 11) يمكن استخلاص بأن الاستعمال الأول لوسائل تنظيم الأسرة قبل إنجاب الطفل الثاني لدى النساء الصغيرات في السن بالموازاة مع تزايد الرغبة في تحديد النسل لدى النساء الأكبر سنا خصوصا بعد بلوغهن أكثر من 24 سنة لعله كان السبب في تراجع معدل عدد الأطفال لكل امرأة إلى اقل من 5 أطفال أثناء تلك الفترة.

جدول(11): توزيع السيدات السابق لهن استخدام وسائل تنظيم الأسرة حسب مبرر أول استعمال وسن المرأة ومكان إقامتها ومستواها التعليمي

فئات العمر	مبرر الاستخدام			عدد السيدات السابق لهن الزواج
	تأجيل الحمل	تحديد النسل	آخر وغير مبين	
19-15	100	00	00	25
24-20	95.9	3.2	0.9	327
29-25	91.6	7.3	0.11	792
34-30	83.8	14.9	1.3	820
39-35	77.9	20.0	1.11	803
44-40	65.9	33.3	0.8	625
49-45	62.3	35.6	1.9	371
مكان الإقامة				
حضر	83.3	15.5	1.1	2022
ريف	76.7	21.7	1.6	1741
المستوى التعليم				
لم تلتحق بالمدرسة	75.8	22.4	1.7	1985
لم تكمل الابتدائي	82.2	17.2	0.5	936
ابتدائي	88.6	10.7	0.6	315
إعدادي	88.2	10.2	1.7	306
ثانوي أو أعلى	89.5	8.3	2.2	217
غير مبين	0.0	100	0.0	02

المصدر: المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل، التقرير الرئيسي،1994، ص 243.

من النتائج البارزة في الجدول السابق هو تراجع استعمال النساء لموانع الحمل بغرض التأجيل ابتداء من الفئة العمرية 20-24 سنة إذ انتقل من 95.9% عند نساء هذه الفئة إلى 62.3% عند البالغات 45-49 سنة، في حين نجد استعمال نساء نفس الفئة العمرية لهذه الموانع بغرض تحديد النسل يسير بشكل عكسي تماما منتقلا من 3.2% عند فئة 20-24 سنة إلى 20 % عند فئة 35-39 سنة وصولا إلى أقصاه 35.6% عند فئة 45-49 سنة.

كما أن هذا الاستعمال بغرض تحديد النسل يتماشى عكسيا أيضا مع المستوى التعليمي للمرأة حيث بلغ 22.4% عند اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة و 8.3% عند صاحبات مستوى الثانوي فما فوق.

التفسير الأرجح لهذا التعاكس بين الرغبة في تحديد النسل و المستوى التعليمي للمرأة هو أن الفتاة تتأخر في الزواج بسبب الدراسة فكلما قضت وقتا أطول في دراستها كلما تقلصت فترة خصوبتها، ضف إلى ذلك لو استعملت تلك الوسائل بغرض التأجيل ما تلبث أن تجد نفسها قد بلغت سن اليأس قبل أن تنجب نصف ما أنجبته أو قد تنجبه تلك التي لم تلتحق بالمدرسة.

من الجدول 7/3 ص244 من المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل نستنتج أن الحبوب هي الأكثر استعمالا من طرف النساء أثناء إجراء المسح بغض النظر عن سنهن، كما أن لمدة الزواج تأثيرا بارزا على حدة استعمال هذه الوسائل، كما تضاعفت حوالي عشر مرات نسبة استعمال النساء لإحدى هذه الوسائل بعد ولادة الطفل الأول إلى أن تبلغ ذروتها (62.6%) عند إنجاب الطفل الرابع لتتراجع نسبيا بعد إنجاب الطفل الخامس.

الشكل البياني 20: نسب السيدات المتزوجات اللائي يستخدمن وسيلة لتنظيم الاسرة حسب عدد الاطفال الاحياء والمستوى التعليمي

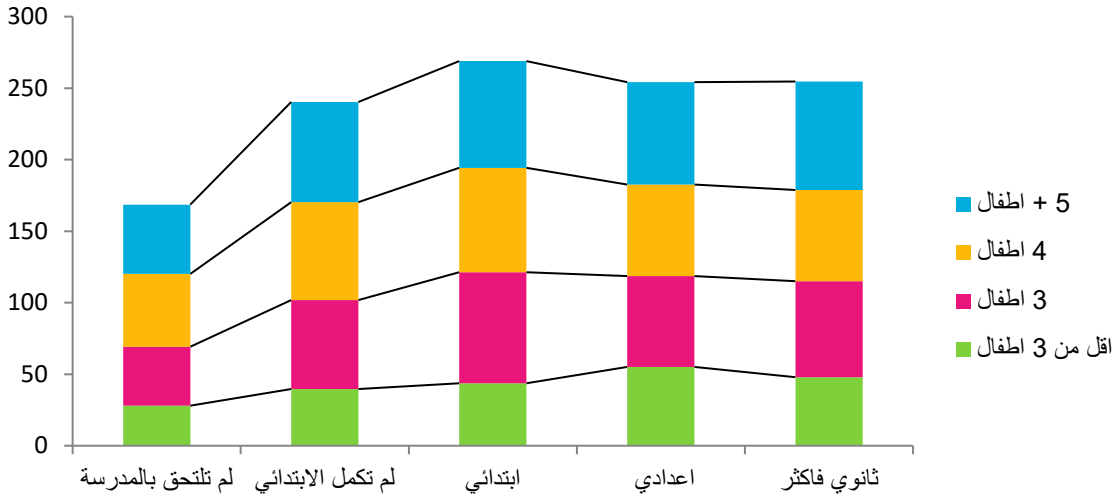

المصدر:المسح الجزائري حول صحة الام و الطفل،التقرير الرئيسي 1994، ص249

4.1. مصدر اقتناء وسائل تنظيم الأسرة[94]

أما عن مصدر اقتناء هذه الوسائل بشكل عام فان القطاع الخاص يساهم بنسبة 53% مقابل 46% يوفرها القطاع العام في شكلها العام، لكن إذا ما أخذت طبيعة الوسيلة في الحسبان فان مساهمة القطاعين تختلف، فالقطاع العام يتكفل بتوفير و تقديم الخدمات التي تتطلب تدخل طبي، هنا تبرز أهمية هذا القطاع الذي يساهم ب75% مقابل 20% يقدمها القطاع الخاص.

تعتبر الصيدليات المصدر الأساسي للحبوب بنسبة 52.3% و الوسائل الثانوية الأخرى بنسبة 78%، وتمثل المصحات الخاصة و الطبيب الخاص المصدران الرئيسيان للحقن بنسبة 67%، تلجأ أكثر من امرأة من بين أربع نساء إلى الطبيب أو المصلحة الخاصة لتركيب اللولب و هو ما يمثل نسبة 27%، إن تراجع اهتمام الدولة بتقديم هذه الخدمات بالشكل

[94] المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل، مرجع سبق ذكره، ص251.

الذي كانت عليه من قبل راجع إلى تدهور أسعار البترول أنذلك بالإضافة إلى دخول البلاد في مشكلة أمنية مما كان يقتضي توجيه النفقات إلى قطاعات أخرى غير القطاع الصحي.

جدول12: معدلات الخصوبة و متوسط عدد الأطفال حسب فئات العمر و المستوى التعليمي للنساء 1992

	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	م.ع.أ/امرأة ISF
لم تلتحق بالمدرسة	52	221	262	258	192	103	25	5.6
لم تكمل الابتدائي	26	149	199	176	130	72	12	3.8
ابتدائي	13	122	176	185	121	40	0	3.3
متوسط	19	128	175	173	119	45	0	3.3
ثانوي فأكثر	2	49	147	185	66	49	0	2.5
المجموع	21	143	214	220	164	92	23	4.4

المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل، التقرير الرئيسي، 1994، ص 191

حتى بعد دخول البلاد و العباد في ضائقة أمنية و مالية إلا أن استعمال السيدات لتلك الوسائل لم ينقطع بشكل كلي، بل تغير مصدر التمويل من القطاع العام إلى اقتنائها من القطاع الخاص بشكل يستحق الذكر، و بالرغم من أن المشكلة المالية مست الأسر الجزائرية لكن السيدات حاولن اقتناء ما يحتجن إليه من وسائل تنظيم الأسرة لغرض التباعد بين الولادات الذي تناسب بشكل طردي مع مستواهن التعليمي كما يوضحه الجدول أعلاه، ثم أن تفكير المرأة الجزائرية في تحديد النسل بعد سن 34 لم يكن عفويا لكنها بدأت تفكر في كيفية التوفيق بين الحفاظ على صحتها و أداء واجباتها فكان الحل الأمثل يكمن في إنجاب عدد محدود من الأطفال يمكنها من رعايتهم وتنشئتهم تنشئة صحيحة تمكنهم من

تحمل مسؤولياتهم في المستقبل ليكونوا أعضاء فعالين في المجتمع، أو أنها قد أنجبت العدد المرغوب فيه من الأبناء خاصة لدى من تزوجت في سن مبكرة أو لم تباعد بين أطفالها لمدة طويلة، و هنا ما يمكن استنتاجه هو أن المستوى التعليمي للمرأة يعتبر محددا لخصوبتها، هذا المستوى الذي تحقق بفعل تحسن الأوضاع الاقتصادية التي انعكست إيجابا على التنمية الاجتماعية في البلاد (تشييد العديد من المشاريع عبر التراب الوطني، كالمؤسسات التعليمية وغيرها).

ثم أن السياسة السكانية المنتهجة في البلاد لم تكن السبب الوحيد أو المساهم الأكبر في توجيه خصوبة المرأة الجزائرية نحو التراجع بقدر ما ساهم تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطن عامة والمرأة خاصة منذ الاستقلال حتى ولو أن هذه الفترة قد تخللتها ضائقات مالية اختلفت حدتها من وقت لآخر.

2.التحقيق الجزائري حول صحة الأسرة 2002

تم انجاز التحقيق الجزائري حول صحة الأسرة سنة 2002 في إطار المشروع العربي حول صحة الأسرة، و قد أجري هذا التحقيق من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، مصلحة السكان بوزارة الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، المنظمة العالمية للصحة، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، صندوق الأباك للتنمية و قسم الإحصاء بالأمم المتحدة.

1.2. أهداف المشروع

المشروع العربي هذا حول صحة الأسرة (PAPFAM) يأتي في إطار استمرارية المشروع العربي للنهوض بالطفولة (PAPCHILD) الذي تم التطرق إليه سالفا.

أنجز هذا التحقيق بهدف:

- ✓ السماح للسلطات بالحصول على بيانات هامة لتفعيل، متابعة و تقييم السياسة الصحية الموجهة للسكان.
- ✓ العمل على تحسين و توطيد البرامج الصحية لاسيما تلك التي تعنى بالصحة الإنجابية، بتحديث و إثراء مصادر المعطيات الموجودة.

باختصار ركز المشروع على أهمية توفير مادة من المعطيات تسمح للمعنيين بالسياسات الصحية بتحليل و تقييم الوضعية الصحية للسكان و يسمح أيضا بالتخطيط الاستراتيجي عند وضع البرامج الصحية المستقبلية عن طريق ما يقدمه التحقيق من تحديث و إثراء لمصادر المعطيات المتوفرة من قبل.

التحقيق يرمي إلى العمل على توفير بعض الآليات التي تسمح بفهم ظاهرة وفيات الأطفال في الجزائر بشكل أكثر وضوحا بالعمل على توضيح اثر بعض العوامل السوسيو–اقتصادية، على مستوى الوفيات في سن مبكرة.

العينة: شمل المسح 10200 أسرة معيشية للعينة الرئيسية و 20400 أسرة معيشية للعينة الموسعة.

بالنسبة لاستبيان الشباب فقد خصص له ربع العينة الرئيسية أي 2550=4/10200

كانت الإجابة على مختلف الاستبيانات بالشكل التالي:

96% كانت نسبة الإجابة عن الاستبيان الخاص بالصحة الإنجابية.

أما فيما يخص الشباب تمت الإجابة عن الاستبيان بنسبة 93%.

في حين بلغت نسبة الإجابة عن الاستبيان المتعلق بكبار السن 90.6%.

2.2. من نتائج المسح

1.2.2. الخصوبة

من بين النتائج التي جاء بها هذا المسح فيما يخص الخصوبة انطلاقا من مكان الإقامة هو تسجيل العودة النسبية لارتفاع خصوبة الحضريات مقارنة مع الريفيات، أين سجل المسح مستوى 2.77 طفل لكل امرأة في القطاع الحضري مقابل 2.71 طفل لكل امرأة ريفية[95]

كما أفرز المسح أيضا بأن شدة الخصوبة تختلف من سيدة لأخرى باختلاف مكان الإقامة و السن، إذ سجل ارتفاع خصوبة الحضريات مقارنة مع الريفيات عند فئات الأعمار المحصورة بين (25-39) أي أن معدلات الخصوبة عند الحضريات ترتفع في هذه الأعمار وهي الفترات الأكثر استحبابا للإنجاب(الجدول 5 من الملحق).

في المقابل نجد معدلات الخصوبة ترتفع لدا الريفيات عند فئات الأعمار التي تزداد فيها مخاطر الإنجاب حدة و هي دون الخامسة و العشرين وبعد الأربعين، فان دل ذلك على شيء فإنما يدل على الدور الذي يلعبه المستوى التعليمي للمرأة، أين يلاحظ انخفاض في متوسط عدد الأطفال المتناسب طرديا مع ارتفاع المستوى التعليمي للنساء، بينما سجل العكس عند الحديث عن متوسط السن عند الأمومة، هذا الأخير الذي يرتفع لدى النساء الأكثر تعليما(أنظر الجدول 6 من الملحق).

[95] المسح الجزائري حول صحة الأسرة، ص 22

أما بالنسبة لمعدلات الخصوبة حسب فئات العمر و المستوى التعليمي فنسجل بأن الجامعيات ينفردن بتأخير خصوبتهن إلى سن أكثر تقدما مقارنة بالفئات الأخرى إذ بلغ معدل الخصوبة لدى الجامعيات 94 طفل لكل 1000 امرأة من فئة(25-29 سنة) أما نساء الفئات الآخرة بلغن نفس المستوى في سن أقل أي عندما بلغن (20-24 سنة) .

3. المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS3 2006

هذا التحقيق قامت به وزارة الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات بالتعاون مع المنظمة الأممية للسكان UNFPA.

هدف التحقيق إلى:

-توفير المعلومات و المعطيات الضرورية لمتابعة و تقييم السياسات الموجهة للام و الطفل.

-تجديد وإثراء قاعدة البيانات المجودة و تقديم مؤشرات تسهل عملية المقارنة مع بعض الدول قصد تقييم المجهودات المبذولة لتحسين وضعية هذه الفئات من السكان.

العينـة

تتكون من مجموع الأسر العادية المعدودة خلال الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 1998.

احتوت العينة النساء في سن 15-49 سنة و الأطفال الأقل من 5 سنوات(من المسح، ص 23)، كان حجم العينة حسب كل جهة صحية بلغ 7372 أسرة و منه 29 488 أسرة عبر الوطن.

تم الاعتماد على أربع معايير هي: *المؤشر التركيبي للخصوبة.

*درجة الأمية.

*الربط بشبكة الصرف الصحي.

*نسبة السكان المقيمون في المناطق المبعثرة.

4. المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS 4 2012

اجري هذا المسح من طرف وزارة الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات بالتعاون مع المنظمة الأممية للطفولة UNICEF و المنظمة الأممية للسكان UNFPA.

من بين أهداف هذا المسح على المستوى العالمي متابعة مدى تحقق أهداف الألفية الإنمائية.

أما على المستوى الوطني فكان الهدف منها هو تحديث قاعدة بيانات مؤشرات التنمية خاصة تلك المتعلقة بالنساء و الأطفال.

العينة

شمل المسح 41184 امرأة ما بين 15 و49 سنة و 15140 طفل دون الخامسة و 4130 رضيع في سن ما بين 12 و23 شهرا.

باعتبار أحد أهداف هذا المسح هو تحديث قاعدة البيانات، سنحاول المزج بين بعض نتائج مسح 2006 و مسح 2012 لمعرفة مدى تقارب هذه النتائج من اختلافها.

5. بعض نتائج التحقيقين

1.5. تطور معدل الخصوبة حسب الفئات العمرية خلال نتائج المسحين

الشكل البياني21: معدلات الخصوبة حسب فئات العمر الخماسية

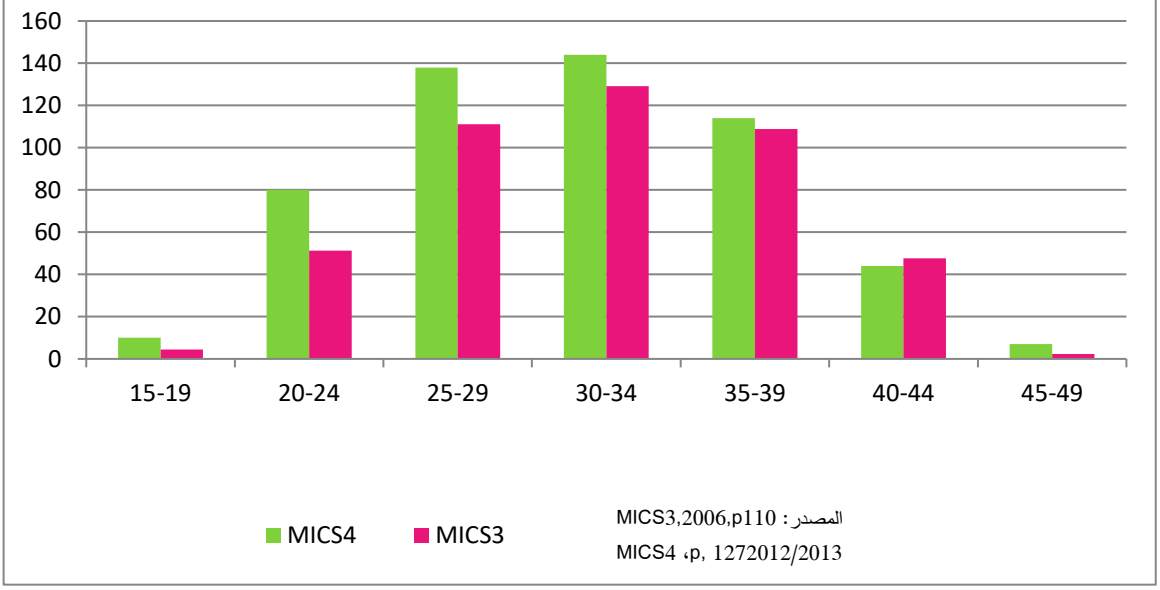

المصدر : MICS3,2006,p110
MICS4 ،p, 1272012/2013

خلال توزيع معدلات الخصوبة حسب الفئات الخماسية نلمس عودة ارتفاع هذه المعدلات لسنة 2012 مقارنة مع تلك التي سجلت في 2006، خاصة عند الفئات الواقعة بين (20 و 34 سنة) بنسب معتبرة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى، الشيء الملفت للإنتباه هو ارتفاع هذا المعدل عند الفئة العمرية (15-19 سنة) هذا الأخير انتقل من 4.4 سنة 2006 إلى 10 سنة 2012 قد يكون هذا الاختلاف راجع إلى نوعية البيانات، لكن ما لا يمكن إغفاله أيضا هو ارتفاع المؤشر التركيبي للخصوبة فقد سجل مسح 2012 معدل 2.7 طفل لكل امرأة بعد أن كان عند مستوى 2.3 طفل لكل امرأة خلال مسح 2006.

2.5. استعمال النساء لموانع الحمل حسب بعض الخصائص

جدول13: استعمال النساء لموانع الحمل حسب نوع الوسيلة

المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012							
السن	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
كل الوسائل	28.7	45.2	55.8	62.4	67	63.5	42.5
تقليدية	1.7	6.1	8.6	9.3	11.1	10.7	8.5
حديثة	27	39.1	47.2	53.1	55.9	52.8	34
المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006							
كل الوسائل	20	43.2	58.1	67	69.1	68.9	49
تقليدية	3	5.2	6.5	9.2	11	11.9	9.8
حديثة	17	38	51.6	57.9	58.1	57	39.2

المصدر: MICS4، 2013/2012 ، ص 131 و MICS3 2006، ص60

عند مقارنة نتائج التحقيقين الخاصة باستعمال المرأة لموانع الحمل كل الوسائل تبين بان شدة هذا الاستعمال قد تزايدت عند الأعمار الأقل من 25 سنة، بينما سجل تراجعا في استعمال النساء لهذه الوسائل بشكل ملحوظ ابتداء من 25 فما فوق.

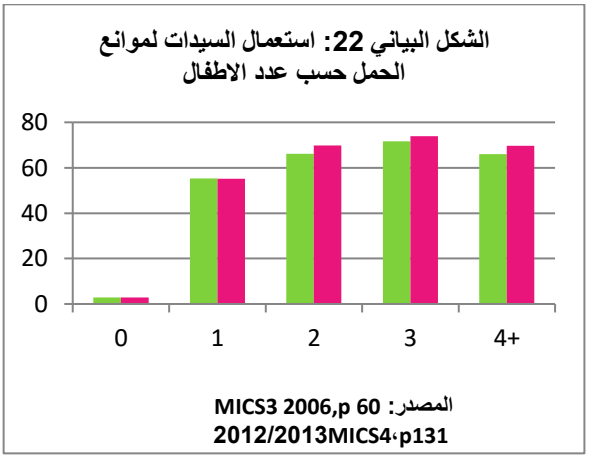

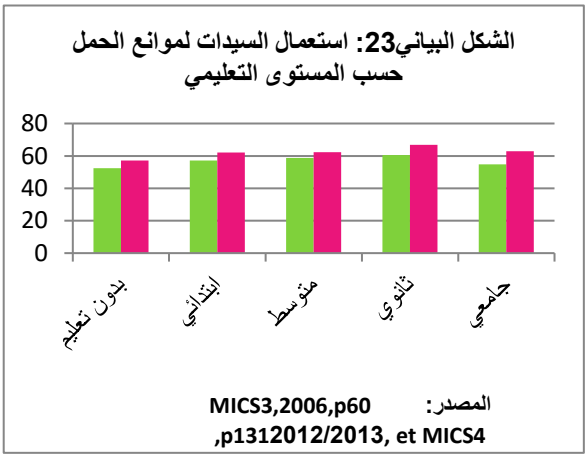

من خلال الأشكال البيانية السابقة يمكن ملاحظة ذلك التراجع المسجل خلال مسح 2012 في استعمال النساء لمختلف وسائل منع الحمل حسب السن، حسب عدد الأطفال و حسب المستوى التعليمي للمرأة مقارنة بمسح 2006 قد يرجع إلى نوع البيانات المقدمة أو إلى أن العديد من النساء الجامعيات قد تغاضين عن استعمال هذه الوسائل بحكم تأخرهن في الزواج و بالتالي يحاولن استدراك ما تم تأخيره من ولادات بفعل تأخرهن في الزواج، أما بالنسبة للغير متعلمات فان تخلي المؤسسات الصحية عن تقديم موانع الحمل مجانا قد يسبب للمرأة مشكلة مالية عند اقتنائها لهذه الوسائل من الصيدليات، لان اغلب النساء الغير متعلمات لا يعملن، و قد تتعرض المتعلمات أيضا لمثل هذه المشكلة المالية بسبب البطالة أو غيرها من الأسباب التي تؤدي حتما إلى تراجع استعمال النساء لهذه الوسائل.

الشكل البياني 24: استعمال السيدات لموانع الحمل حسب مؤشر الفقر

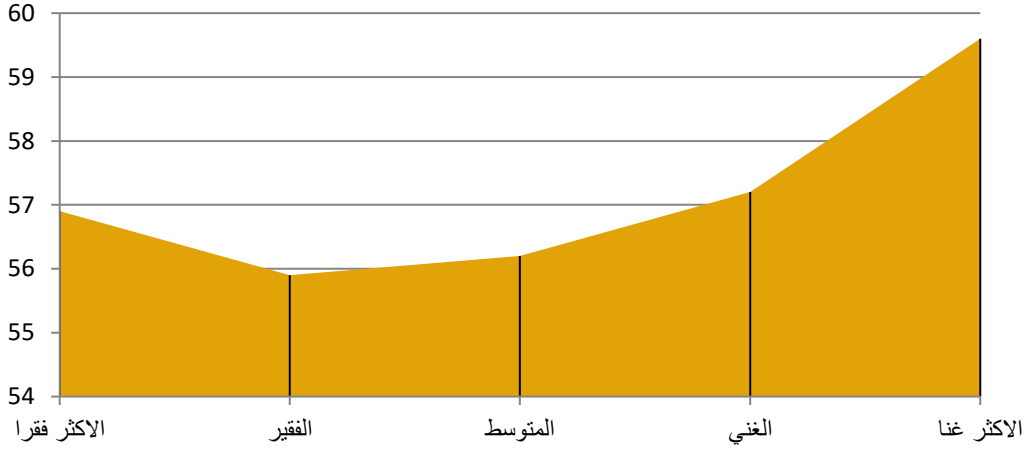

المصدر: MICS4,2012/2013, p131

من الشكل البياني أعلاه المتمثل في توزيع النساء المستعملات لموانع الحمل حسب مؤشر الغنى نلاحظ أن النساء الأكثر غنا هن الأكثر استعمالا لموانع الحمل ثم تتأتي الفقيرات و الميسورات حالا الأقل استعمالا لهذه الوسائل و هنا تتبادر إلى الأذهان أفكار بعض الفلاسفة الذين يلقون اللوم على الفقراء بأنهم الأكثر إنجابا، لكن بماذا نفسر إقبل الأكثر فقرا على استعمال موانع الحمل؟

6. خلاصة

كلما تم ربط الخصوبة بإحدى محدداتها يظهر تدخل المستوى التعليمي للمرأة في توجيه هذه المحددات، فلتعليم الفتاة دور في تأخير زواجها أي أن الفتاة أصبحت تولي أهمية كبيرة لمواصلة تعليمها قبل أن تفكر في تحمل مسؤولية بناء أسرة. من جهة أخرى فان تعليم المرأة يلعب دورا مهما في توليها لمناصب مهمة، فكلما كانت أحلام المرأة كبيرة في الحصول على عمل أو منصب مهم كلما تطلب منها الحصول على شهادة أعلى في التعليم وبالتالي يتأخر سن زواجها أكثر فأكثر، مما يجعل للتعليم أثر على سن زواج الفتاة و منه تتأثر مدة و شدة خصوبتها.

كما أن لهذا الأخير أثر في درجة استعمالها لموانع الحمل و ما ينتج عنه من آثار على خصوبتها، لذا يمكن اعتبار المستوى التعليمي للمرأة بأنه موجه لكل محددات الخصوبة، ثم أن ذلك التحسن في المستوى التعليمي للفتاة راجع بالدرجة الأولى إلى التنمية الاجتماعية الناتجة عن التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

لكن بماذا يفسر تأخر سن زواج الفتاة الغير متعلمة ؟ إن الفتاة المصنفة في خانة الغير متعلمة غالبا ما تلجا إلى مراكز التكوين المهني لتتكون في إحدى التخصصات التي تعرضها هذه المراكز و منه تصبح الفتاة حاملة لشهادة تكوين بدلا من شهادة دراسية مما يسهل عليها الحصول على عمل و منه تحقيق استقلاليتها المادية.

أما الفتاة الريفية فقد فتحت أمامها أبواب أخرى لتعلمها من خلال برنامج تعليم الكبار في إطار مشروع" اقرأ" الذي يقوم به المركز الوطني لمحو الأمية و إدماج النساء القرويات، كما أن لبرنامج ترقية الفتاة الريفية فضل في تحسن المستوى الاقتصادي للفتاة الماكثة في البيت بفعل تعلمها لعدة حرف مكنتها من العمل و كسب دخل خاص بها، و منه فقد قلل هذا الأخير من شدة خوفها و خوف الآباء من المستقبل المجهول للفتاة الغير متعلمة، فكانت هذه الحرف همزة وصل بينها و العالم الخارجي مما زاد من ثقافتها و إطلاعها على العديد من أمور الحياة بفضل التواصل مع غيرها.

إن انتشار مختلف وسائل الاتصال خاصة مواقع التواصل الاجتماعي و مختلف القنوات التلفزيونية، وتواجد العديد من المصتوصفات و قاعات العلاج في غالبية المناطق عبر التراب الوطني سهل على الفتاة و المرأة في أن واحد التواصل مع الغير و التوصل إلى معرفة الكثير عن مختلف جوانب حياتها وعن الصحة الإنجابية خاصة قبل زواجها في حين كانت تجهل هذه الأمور من قبل.

لقد قطعت المرأة أشواطا في تحقيق مكانتها الاجتماعية التي توصلت إليها بفعل مجهوداتها الجبارة التي لقيت الكثير من الدعم من طرف السلطات المعنية و بفضل العديد من البرامج و القوانين، هذه الأخيرة التي منحتها الحق في التعليم وجعلته إجباريا حتى السادسة عشرة من عمرها فتح أمامها أبوابا واسعة لتخوض معركة أخرى و هي العمل على التوفيق بين مهمتين كل واحدة أصعب من الأخرى، تتمثل أولاهما في الحفاظ على تماسك الأسرة و تربية الأولاد والقيام بالواجبات المنزلية، و الثانية تكمن في دخولها سوق العمل.

لأن ولوج المرأة لمختلف المهن و حصولها على أعلى المناصب لم يكن أمرا يسيرا، ثم أن تحسن مستواها التعليمي وحصولها على أعلى الشهادات تطلب منها قضاء فترة طويلة في الدراسة و ربما عانت من البطالة لأنها لا تقبل ببعض المهن التي تتنافى و قدراتها، فقد كان ذلك على حساب باقي الجوانب الهامة من حياتها، والمؤسف في الأمر هو أن البطالة النسوية لهذه الفئة بصفة خاصة لا تزال مرتفعة.

و يبقى على المرأة أن ترفع تحديا من نوع آخر يتمثل في البحث عن حل لبطالة الجامعيات وكذا التوصل إلى معدلات تشغيل للنساء في كافة القطاعات الاقتصادية التي تتواجد في البلاد وليس فقط القطاع الخدماتي الذي يأوي أكثر من 58% سنة 2013 و ما يزيد عن 75% سنة 2014 من مجموع العاملات[96]، و منه فان لتعليم المرأة الذي أثر على سن زواجها و كذا استعمالها لموانع الحمل بالإضافة تأثير دخولها عالم الشغل في تراجع خصوبتها إلى مستوى خصوبة نساء الدول المتقدمة في بعض الأحيان.

[96] ONS, Activité , emploi et chômage 2013nº653,p5,et 2014,nº671,p4

تمهيد

نظرا لتعدد مجالات التنمية و تشعبها، ولان كل مجال يمكنه أن يكون موضوع بحث بذاته، سيتطرق هذا الجزء من البحث إلى التنمية الاقتصادية التي تنبثق منها أو ينتج عنها تنمية اجتماعية متمثلة في التنمية الصحية، التعليم وغيرهما، لأن المجتمع الذي لم يحقق تنمية اقتصادية إلى حد ما لا يمكنه أن يبلغ مستوى التنمية الاجتماعية.

فالمجتمع بحاجة إلى تنمية اقتصادية ليلحق بركب المجتمعات المتقدمة، و كذلك عملية التنمية الاقتصادية هي الآخرة بحاجة إلى أفراد في مستوى هذا التحدي، و بالتالي فان العملية التنموية هي عملية تداخل مختلف مجالاتها أي تؤثر وتتأثر فيما بينها .

هذا الفصل سيقدم فكرة موجزة لأهم ما مر به الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال مع التركيز بشكل أوفر على الجانب التنموي الذي يتماشى و موضوع الدراسة خاصة التنمية الاجتماعية الناتجة عن التنمية الاقتصادية في البلاد لا محال، فالعملية التنموية (الاقتصادية =» الاجتماعية) في الجزائر مرت بتطورات كثيرة و تحسن مس العديد من جوانب الحياة.

I).النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

إن الحديث عن التنمية يستوجب الإشارة إلى النمو و التنمية الاقتصاديين معا لأن التنمية لا تتحقق بدون نمو اقتصادي في البلاد.

1. تحقيق النمو الاقتصادي

يتحقق هذا النمو الاقتصادي وفق ثلاثة شروط تتمثل في: زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي المترتب عن زيادة هذا الأخير، أي ضمان زيادة في الناتج المحلي تفوق تلك الزيادة التي تحدث في نمو السكان، بما يحتم على بعض

الدول التي تكون فيها الزيادة السكانية كبيرة أن تفكر في برامج أو سياسات للاهتمام بحل هذه المشكلة السكانية المؤثرة على الناتج الاقتصادي للدولة، ومنه يصبح:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني- معدل النمو السكاني[97]، إلا أن بعض الاقتصاديين يركزون على أهمية التركيبة السكانية في عملية النمو كون السكان أحد عوامل الإنتاج، لأن المشكلة السكانية ليست في الأعداد الكبيرة من السكان بقدر ما هي في نوعية هؤلاء السكان والمؤهلات التي يمتلكونها، فقد حققت بعض الدول نموها الاقتصادي باستقطابها لأعداد المهاجرين من الإطارات الذين زادوا من عدد المقيمين بها إلا أنهم قدموا الكثير لاقتصاد تلك الدول، مثلا إذا ما تم الإطلاع على الهرم السكاني لدولة قطر يظهر انه يختلف نوعا عن شكل الهرم الحقيقي إذ تمثل فيه شريحة الشباب من الذكور نسبة كبيرة، وما يفسر هذه الزيادة في فئة الذكور في سن العمل في هذه الدولة هو هجرة الشباب إليها للبحث عن عمل بفعل العروض المغرية التي تقدمها لهم و ليس وصول الأجيال المولودين في السنوات الماضية إلى تلك الفئات العمرية.

صحيح أن هذه الظاهرة تزيد من عدد سكان تلك الدول لكنها ترفع من نوعية السكان و تخفض من المصاريف الباهظة للدولة في تكوين تلك الإطارات و بالتالي تحصل الدولة المستقطبة للفئات الشبانية المتعلمة على مداخيل جد مرتفعة مقابل نفقات جد منخفضة متمثلة في رواتب تلك الإطارات بالرغم من أنها تبدو خيالية.

ثم أن الصين الشعبية قد أكدت مفارقة فريدة من نوعها من خلال تحقيقها لنهضتها الاقتصادية التي لم تعقها تلك الزيادة السكانية التي كانت تعتبر الأعلى في العالم، و لم يكن عدد سكان تركيا عائقا أمام تحقيقها لتطور مذهل حولها من دولة تعاني ثقل الدين إلى دولة تنافس أغنى ست عشرة دولة في العالم خلال عشرية واحدة.

---

[97] كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.17،18

من جهة ثانية يتحقق النمو بتلك الزيادة الحقيقية في الدخل الفردي أي يجب أن تكون الزيادة النقدية في الدخل الفردي أكبر من زيادة الأسعار، لان بعض الدول لم تتمكن من احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، فكانت زيادة المرتبات و الأجور و حتى المعاشات نتيجة آلية لارتفاع الأسعار وبالتالي لم تؤدي إلى أي زيادة في استفادة الأفراد من السلع والخدمات ومنه يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي =معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي– معدل التضخم[98](المؤشر العام للأسعار).

و النقطة الثالثة التي يمكنها أن تحقق النمو تتمثل في استمرارية هذه الزيادة في متوسط الدخل الفردي على المدى الطويل، و تستثنى منها تلك الزيادات المؤقتة التي تزول بزوال مسبباتها (مثل ارتفاع أسعار البترول بسبب الأزمات النفطية).

2. التنمية الاقتصادية

لا يمكن أن تشمل التنمية الاقتصادية التغيرات الاقتصادية فحسب، بل تتضمن مختلف التغيرات في العديد من المجالات منها الهيكلية و التنظيمية وحتى الاجتماعية، ثم أن التنمية الاقتصادية تشمل أيضا تلك الزيادة في الدخل القومي التي عادة ما تعود بزيادة في الدخل الفردي، هذا التحسن في الدخل الفردي قد يؤدي إلى الادخار الذي يؤدي بدوره إلى تراكم راس المال ليفسح مجالا واسعا أمام الاستثمار في المجتمع وتقدمه تكنولوجيا، مما يفتح مجالات واسعة لدعم الإنتاج لتكتمل الدائرة بزيادات أخرى في الدخل.

إضافة إلى هذه المزايا فان التنمية الاقتصادية تمتد إلى العمل على زيادة معدل التحضر بتحسن كفاءة و مهارة المؤسسات المالية ثم تحسن مستويات التعليم و الصحة و الحصول على مختلف التجهيزات المتاحة للرفع من مستوى رفاهية المجتمع(المواطن).[99]

---

[98] المرجع السابق

1.2. عناصر التنمية الاقتصادية

تشمل التنمية عدة عناصر بخلاف النمو، إذ ترتكز على العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية فهي تشمل الجانب الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي للمجتمع.

كما تستوفي التنمية ضرورة توزيع مداخيل البلاد بطريقة أكثر عدالة لتمكين الطبقة الفقيرة من الحصول على نصيبها منه، وتحسين الخدمات المقدمة للفرد بضرورة ضمان الحد الأدنى منها على الأقل خاصة تلك المتعلقة بتكوينه و صحته. يتم ذلك عن طريق سن سياسات تضمن للفرد حقه بطريقة مباشرة مثل العدالة في توزيع الدخل كما سبق الذكر أي تمنح لكل فرد حد أدنى من الدخل الحقيقي وتتدخل الدولة في تحديد تسعيرة المنتجات و الخدمات الأساسية أو بطريقة غير مباشرة كتقديم الدعم للفئات الاجتماعية الفقيرة.

2.2. أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف السياسة الاقتصادية المنتهجة قصد تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية باختلاف الدول، يتلخص أهمها فيما يلي:

1.2.2. الدخل القومي للدولة

إن الهدف الأسمى للتنمية هو الوصول إلى زيادة في الدخل القومي المتمثل هنا في الدخل الحقيقي والذي يتحكم فيه عامل نمو السكان و كذا الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر عليها البلاد، بحيث انه كلما ملكت الدولة كفاءات بشرية مع توفر رؤوس الأموال كلما زاد الدخل القومي[100].

---

[99] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[100] كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره

2.2.2. متوسط دخل الفرد

هو المقياس الأكثر دلالة على مستوى معيشة السكان، فلا يمكن أن تتوفر الأساسيات التي تصبح الحياة مستحيلة بدونها كالغذاء و السكن و الصحة وغيرها ما لم تتمكن الدولة من تحقيق مستوى معيشي لائق للسكان.

3.2.2. تحقيق رفاهية اقتصادية للسكان[101]

من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية تقليل التفاوت في الدخل بين أفراده، لأن تمركز ثروات البلاد في أيدي فئة من السكان بفعل تفاوت الدخول ينتج فئة غنية و أخرى فقيرة، هذه الأوضاع يمكنها أن تقود المجتمع إلى منحدر الأزمات و الاضطرابات الاجتماعية، فالعمل على تحسين مستوى معيشة سكان المناطق الريفية الأقل تقدما بفعل توزيع الثروات بأكثر عدالة يمكنه أن يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية و منها الاجتماعية لكل أفراد المجتمع الواحد.

3. مؤشرات التنمية: حسب المعايير الدولية تقاس تنمية الدولة وفقا لمؤشرات عدة منها:

- ✓ **مؤشرات اجتماعية:** أهمها توزيع الدخل(القضاء على عدم المساواة)، رأس المال البشري، الفقر، التربية، الصحة وغيرها.
- ✓ **مؤشرات اقتصادية:** تتمثل في كل من النمو الاقتصادي وهيكل و بنية الإنتاج، مما ينتج زيادة في متوسط الدخل الفردي (قدرة المجتمع على زيادة الناتج الوطني أسرع من زيادة السكان فيه).

بالإضافة إلى ضمان زيادة في معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد المتمثل في نمو القيمة النقدية لمتوسط نصيب الفرد منقوصا منه معدل التضخم.

---

[101] المرجع السابق

كما يعتبر تطور القطاع الخاص في الدولة ضمن المعايير التي ترفع مستوى التنمية فيها.

4. مجالات التنمية في البلاد العربية[102]

تحديد مجالات التنمية، يرجع أصلا إلى أهدافها، والغايات التي تسعى خطط التنمية إلى بلوغها، و التي يمكن إيجازها في:

*السعي لرفع مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، عن طريق تحسين نوعية وكمية إنتاجيته بحيث تمنح الصناعة التحويلية القائمة على الابتكار، الانتظام و العقلانية.

* التوظيف الكفء للمعرفة العلمية، إنتاجا متوازنا شاملا و مستمرا، تشارك فيه كل مؤسسات المجتمع و أفراده، ويتحرر في الوقت ذاته من قيود التبعية و الهيمنة المفروضة عليه من خارجه.

* يجب أن يصمم الإنتاج ليلبي احتياجات أفراد المجتمع الأساسية الراهنة و المستقبلية.

و لا تقتصر أهداف التنمية عند هذا الحد، بل تسعى من أجل توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل في مجال النشاطات الإنتاجية، وتخفيض معدلات البطالة بمختلف أشكالها، مما يعني تفعيل دور أفراد المجتمع و إشراكهم في عمليات البناء و دمجهم في حركة نموه، كما تتطلع المشروعات التنموية إلى رفع مستوى الدخل للسكان و تحسينه، و توفير الخدمات الأساسية ليتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم و الأعباء المنوطة بهم في مجال خدمة مجتمعهم.

كما تسعى إلى تحسين المحيط الاجتماعي، الثقافي، الصحي و السياسي للسكان عن طريق تعليم أبناء المجتمع بهدف خلق مجتمع متعلم قادر على مواجهة التحديات، و فاعل قادر على المشاركة الايجابية في عملية التنمية.

و أن تعِد الإنسان القادر على تحمل المسؤولية، المعتمد على ذاته.

---

[102] ماجد حسني صبيح و مسلم فايز ابو حلو، مرجع سبق ذكره، ص 36

وعليه يمكن القول بأن الدول العربية منها الجزائر تعمل على نجاح العملية التنموية في مجالات عدة و التي تضمنتها خطط التنمية المختلفة يمكن إجمالها فيما يأتي:

- ✓ التنمية الاقتصادية المتمثلة في تحسين مستوى الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- ✓ التنمية الاجتماعية القائمة على تحسين نوعية الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع في مجال الأسرة والعمل والتعليم.
- ✓ التنمية الصحية القائمة على تحسين صحة الأفراد و مجتمعاتهم، و تتضمن مجال الصحة الوقائية والعلاجية.
- ✓ التنمية السياسية القائمة على وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم السياسية.
- ✓ التنمية الثقافية القائمة على تحقيق الذاتية الثقافية للأفراد و مجتمعاتهم.

II). تطور اقتصاد الجزائر خلال خمس عشريات من الاستقلال

1.لمحة وجيزة عن الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال

إن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبل انتصار الثورة التحريرية لن يكون مطولا لسببين أولاهما يتمثل في أن كل العائدات و المداخيل الاقتصادية كانت تعود إلى المستعمر و لم يكن للجزائريين نصيب في ذلك، أما ثانيهما فيتمثل في الغرض من هذه الدراسة و ما تصبو إليه من معرفة للوضعية الاقتصادية للبلاد وعلاقتها بما يحدث من تغيرات في شتى المجالات و على كل المستويات، الاقتصادية و الاجتماعية وحتى الأسرية منها خلال فترة ما بعد الاستقلال، لذا سنعطي لمحة سريعة عن الوضع الاقتصادي في البلاد قبل الاستقلال للتمكن من رسم صورة مبسطة لهذا الاقتصاد لمعرفة بعض خصوصياته، و إمكانياته خاصة المادية منها.

1.1.السمات العامة للاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال

تميز الاقتصاد الجزائري بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقد انتقل من 413 مليار فرنك سنة 1950 إلى 1115 مليار فرنك سنة 1959 أين بلغت نسبة الزيادة هذه مستوى 5.5%[103] سنويا بعدما كانت قد بلغت نسبة 1.8% خلال الفترة الممتدة بين 1930 و 1955.

أما معدل النمو فسجل في الفترة الفاصلة بين سنتي 1954 و 1959 نموا بلغ أعلى مستوياته إذ وصل إلى 8.3% ويعتبر هذا المعدل مرتفعا جدا إذا ما قورن بتلك المعدلات المسجلة في بعض البلدان الإفريقية خلال نفس الفترة، بالرغم من أن الثورة التحريرية قد انطلقت إلا أن أثارها على الاقتصاد لم تظهر حتى بداية الستينات، فالوضعية الحربية للبلاد لم تعق عملية التنمية و خير دليل على ذلك الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

جدول 14. قيمة الناتج المحلي بالفرنك للفترة 1950-1958 **(الوحدة مليار فرنك)**

السنوات / القطاع	1950	1954	1958	نسبة الزيادة %	
				1954-1950	1958-1954
الزراعة	210	217	224	0.0	0.0
قطاعات ثانوية(*)	151	175	225	3.8	6.4
قطاعات إضافية(**)	207	253	394	5.0	11.6
المجموع	568	645	843	3.1	8.0

المصدر: إسماعيل العربي ص 105. (*): تشمل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الصناعة و الصناعات اليدوية و قطاع الطاقة ما عدا النفط. (**) تشمل كل من قطاع الخدمات و البنوك و التامين و التجارة.

[103] إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ص 103

باستثناء القطاع الزراعي و قطاع التجارة الخارجية اللذان عرفا نوعا من الكساد في بداية العشرية السادسة من القرن الماضي، فقد عرف الاقتصاد في الجزائر حركية هامة بشكل عام، تميز القطاع الصناعي باستمرارية في تسجيل نسب عالية من الزيادة تراوحت بين 6 و8 % سنويا. في حين زادت الواردات بشكل كبير بعد انطلاق الحرب التحريرية بسبب النفقات الحربية المتزايدة حيث بلغت قيمة الواردات 225 مليار فرنك سنة 1954 و انتقلت إلى 383 مليار فرنك سنة 1957، كما عرف الاستثمار في قطاع الخدمات الأساسية زيادة معتبرة هو الأخر.

أما الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات تميزت بها سنتي 1959 و 1960 التي ترجع بالدرجة الأولى إلى تلك الزيادة المستمرة في قطاع النفط و بالأخص إلى تنفيذ السلطات الفرنسية بالجزائر لمخطط قسنطينة الذي سنعرض بعض جوانبه فيما يلي:

بحكم الفترة الزمنية الطويلة التي مرت على التواجد الفرنسي بالجزائر و التي ولدت فكرة لدى الفرنسيين مفادها أن الجزائر إقليم جغرافي لا يمكنه أن يتجزأ عن الكيان الفرنسي، وحتى تحافظ فرنسا على هذا الإقليم فكرت في حل غير عسكري لأن التكلفة العسكرية كبيرة جدا هذا من جهة، من جهة أخرى كان الهدف من هذا الاستثمار هو إبعاد الشباب الجزائري عن الثورة و شغله بأمور أخرى، حاولت فرنسا أن تكسب هذا الإقليم معتمدة على الجانب الاقتصادي، ولأن هذا الأخير يشترط في كل تنمية اقتصادية جزائرية حتمية الدعم الإقتصادي من فرنسا حسب ما تمليه القوانين الفرنسية فكان مشروع قسنطينة الحل الأنسب.

2.1.مشروع قسنطينة 1958-1962[104]

إن النواة الأولى لهذه الخطة تضمنته وثيقة التقرير العام الصادر عن المندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر، تحت وصاية مديرية التخطيط و الدراسات الاقتصادية بناءً على قرار المندوب العام للحكومة الفرنسية الصادر في 12فبراير 1956 المتضمن لخطة التنمية الاقتصادية بالجزائر، تنص المادة الأولى منه على إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر تمتد على مدار خمس سنوات، وضعت الخطة من طرف لجان متخصصة متكونة من شخصيات فرنسية و جزائرية تمثل (الإدارات العمومية، النقابات وخبراء إقتصادين و إجتماعين).

المادة الثانية من هذا التقرير تتضمن شرح مفصل للكيفية التي يتشكل وفقها المجلس الأعلى للتخطيط الذي يترأسه شرفيا المحافظ العام للتخطيط و العصرنة و التجهيز، و يترأسه فعليا الكاتب العام المساعد للشؤون الاقتصادية لدى المندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر.

عضوية هذا المجلس منحت لمجموعتين من الشخصيات، واحدة فرنسية و أخرى جزائرية.

المجموعة الأولى تضم 15 عضوا منهم ثمانية ممثلين للنقابات، النشاطات المهنية وشخصيات تهتم بتنمية الجزائر و سبعة ممثلين للوزراء المعنيين و كبريات المؤسسات العمومية.

أما الثانية فتتكون من 26 عضوا منهم أربعة ممثلين للهيئات المالية المشاركة في الاستثمار، سبعة من القطاع الفلاحي ثمانية ممثلين لكل من التنظيمات النقابية و النشاطات الاجتماعية و الثقافية، سبعة ممثلين لأنشطة الصناعية و التجارية.

المادة الثالثة تتضمن تشكيل خمس لجان للتخطيط:

---

[104] دكتور سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من اجل التنمية، ص 28-29 .

1. اللجنة العامة للتهيئة العمرانية.
2. لجنة الفلاحة و التنمية الريفية.
3. لجنة التنمية الصناعية.
4. لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية
5. لجنة الحوصلة.

وفقا لهذه اللجان وزعت المحاور الكبرى لخطة تنمية الجزائر، فالشروع في انجاز هذه المحاور الكبرى يستوجب ترابطا بين القطاعات المذكورة في الخطة و قطاعات فرعية تابعة، نذكر على سبيل المثال:

الاهتمام بقطاع التهيئة العمرانية يحتم تنمية قطاع فرعي و هو قطاع البناء، نفس الشيء بالنسبة لباقي القطاعات، مما ينتج تكاملا بين مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

1.2.1.إهتمامات الخطة

تمحورت النقطة الأولى من الخطة حول الاهتمام و الاعتناء بأكبر عدد من السكان المتمثلة في سكان الريف بالرغم من أن تنمية المناطق الريفية تولد انعكاسات كزيادة عدد السكان بالريف بسبب تحسن المستوى المعيشي لهم جراء ارتفاع مداخلهم و تطور البيئة الريفية ثم البيئة الصحية و حتى الثقافية لهؤلاء السكان، مما قد يؤثر مستقبلا على العمل الزراعي إذ ينبغي لؤلئك السكان حسب تقرير الخطة أن يمتلكوا مؤهلات تدفع بهم إلى الاستفادة من عملية النهضة المرتقبة في عالمهم الريفي.

كما أنهم ملزمون بقبول بعض الوسائل المتناقضة مع بيئتهم و عاداتهم بالإضافة إلى أنهم مطالبون بالاستعداد للإنتاج وفقا لما تفرضه شروط النهوض حسب ما جاءت به الخطة، إن الإقصاء الاقتصادي الذي مس الفلاح الجزائري يمكن أن يزول من خلال تنمية الريف الجزائري الذي كان مختلفا اقتصاديا واجتماعيا و حتى ثقافيا، هذا إذا ما تحققت أهداف الخطة حسب ما جاء في تقريرها "ليس الغرض من خطة قسنطينة محاولة فرض نوع من التقدم التقني و البشري من الخارج، إنما تسعى الخطة إلى تحقيق هذا التقدم من الداخل، بواسطة المجموعات البشرية التي ترى نفسها معنية بهذا التقدم، بفضل مجهوداتها هي قبل كل شيء"[105]

تؤكد وثيقة الخطة أن الزراعة المختلفة هي تلك التي يمارسها الفلاح المختلف،وعليه ينبغي إيجاد مناخ و بيئة ملائمين يعملان على تكوين هذا الفلاح زراعيا للمساهمة في تطوير نشاطه بهدف تحقيق النمو الزراعي وفق برنامج هذه الخطة.

كما جاء فيها فيما يخص هذه النقطة أي النهوض بالريف الجزائري" ينبغي أن تأخذ الجزائر بجميع شرائحها،نصيبها من كل ما كان بإمكان الحضارة الحديثة أن تحققه لبني البشر من ازدهار و كرامة"[106]

لتحقيق هذا الإزدهار و ضمان كرامة العيش لكل فرد متواجد في المناطق الريفية يجب الاهتمام بالأرض و المياه، لأنهما شرطان من الضروري توفرهما لإقامة النشاط الزراعي حسب ما جاء في الخطة، كون إنسان الريف لم يكن يتمتع بالقدر الكافي من هذين العنصرين أو يفتقدهما، جاءت فكرة ضرورة إقامة القرية الفلاحية المتمثلة في إنشاء مباني حول الأراضي الزراعية و المياه، قصد المحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة واستصلاح أراضي أخرى و البحث عن مصادر المياه، في هذا الإطار فقد تضمن التقرير تحديد عدة أشغال مستقبلية منها[107]:

---

[105] سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص32.

[106] نفس المرجع،ص،ص 33،32.

[107] نفس المرجع، ص35

* استصلاح 50000 هكتار من الأراضي الغابية.

* الحفاظ على 300000 هكتار كانت موجودة من قبل.

* تطهير 100000 هكتار من المستنقعات و زراعتها.

* بناء سدين كبيرين واحد في عنابة و آخر في وهران.

*توسيع مساحة الأراضي المسقية إلى 20000 هكتار، مع تزويد سهل عنابة بكل ما يحتاجه من وسائل السقي.

*إصلاح المساحات المسقية المنتشرة على حوالي 60000 هكتار.

تمثلت نقطة القوة الثانية للخطة في توفير الوسائل التقنية التي ستساعد على رفع إنتاجية العامل في الزراعة.

أما النقطة الثالثة فتمثلت في التكوين إذ ركزت الوثيقة على أهمية تكوين الجزائري تكوينا يرقى به إلى درجة تحمل المسؤولية، فهذا النوع من التكوين لا يمكن تعويضه لأنه ينتج يد عاملة مؤهلة و إطارات ذات كفاءة مهنية عالية، خصوصا بعد أن اظهر الشاب الجزائري استعداده للتكوين في المهن التقنية.

فالحاجة إلى عمال مؤهلين باتت ضرورة ملحة خاصة بعد اكتشاف البترول و الغاز في صحراء الجزائر، فقد يضاعف هذا الأخير من إمكانية الصناعة الجزائرية التي تمثل نقطة القوة الرابعة في طيات الخطة، تمركزت البداية على إنشاء ورشات صغيرة و مصانع متوسطة للصناعات الاستهلاكية و التجهيزات الصغيرة التي تتطلب رأسمال محدود و تمتص اليد العاملة المتوفرة بكثرة و تلبي حاجة السوق الداخلية، فهذه الصناعات الصغيرة تشكل الهدف الأول للتصنيع ثم تليها فيما بعد المصانع الكبيرة و مركبات الصناعات القاعدية الموجهة للتصدير بالدرجة الأولى.

تمثل برنامج الخمس سنوات الأولى للمخطط فيما يخص التنمية الصناعية فيما يلي:

2.2.1. المشاريع الطاقوية الكبرى[108]

* تشغيل خط بجاية البترولي سنة 1959.

*الشروع في انجاز أنبوب الغاز حاسي مسعود وهران و الجزائر في أفريل 1960 و تشغيله منتصف سنة 1961.

* تشغيل المركز الكهربائي جنجن (القبائل).

*تشغيل مركز الطاقة بالجزائر العاصمة.

3.2.1.ميدان المركبات الصناعية الكبرى[109]

تجسدت المشاريع الصناعية في كل من مركب الحديد و الصلب، المركب الكيميائي أرزيو بالإضافة إلى مركب تكرير البترول بالعاصمة. كما تقرر ضمن برنامج الخطة مضاعفة الإنتاج في الصناعات التحويلية، بمرة و نصف في الصناعات الغذائية، بمرتين في صناعة مواد البناء، إنتاج تحويل المعادن تقرر مضاعفته مرتين ونصف، أربع مرات ونصف تلك زيادة تمس صناعة الجلود، في الصناعات النسيجية تقرر أن تصل الزيادة إلى ست مرات و نصف.

نقطة القوة الخامسة في خطة التنمية تلك كانت مركزة على تكوين مدن جديدة لان نمط لامركزية نشاطات القطاع الصناعي والتجاري والإداري كانت ضمن التوجهات الكبرى للمخطط الذي شمل نوعان من المشروعات، النوع الأول

---

[108] سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص40

[109] نفس المرجع، نفس الصفحة

هو المشاريع الكبرى المتمثلة في قطاع الصناعة الثقيلة الذي يموله القطاع العام، أما الصناعات الصغيرة التي تمثل النوع الثاني من المشاريع فتركت مهمة تمويله للخواص.

4.2.1.الاستثمارات في خطة قسنطينة

فيما يخص توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات ضمن الخطة فإنها تتوزع حسب ما يأتي في الجدول الموالي:

جدول 15: بنية الاستثمارات ضمن خطة قسنطينة ماعدا النفط

الاستثمارات	المبلغ المخصص لكل قطاع
زراعة و مائيات زراعة و تجديد ريفي 1450 ماء 980 — 3680 أشغال ريفية (نفقات التجهيز المحلية) 1250	
الطاقة البرنامج العام 850 نصيب المشاريع الصناعية 450 — 1300	
الصناعة مشاريع كبرى 1050 صناعات أخرى 2150 — 3200	
تجهيز المؤسسات	

شبكة الطرق	800		
سكك الحديد بما فيها المعدات	370	2010	
مرافئ بحرية	230		
مطارات	230		
اتصالات سلكية	190		
	420		
أعمال تربوية، صحية و اجتماعية			
تكوين الناس(تجهيزات)	1230		
تجهيزات صحية	340	1570	
تجهيزات إدارية	670	670	
سكن و إصلاح مدني			
سكن	3900		
إصلاح مدني	1080	4980	

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص، ص 392،391.

جدول16: تطور الإنتاج المحلي حسب القطاعات الكبر خارج النفط

القطاعات	القيمة المضافة بملايين الفرنكات		معدل التزايد %	المعدل الإجمالي%	
	1959	1964		1959	1964
الزراعة	2960	3170	18	24.5	18.5
الصناعة	1840	3450	88	9.2	16.9
بناء و أشغال	1000	2900	190	16.9	20.1
خدمات	5350	7650	43	49.2	44.5
المجموع	10880	17170	58	100	100

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص401.

بحكم أن الخطة كانت مبرمجة للفترة 58-69 و بفعل خروج فرنسا من الجزائر بعد الاستقلال سنة 1962 توقف العمل على تنفيذ ما جاء فيها بشكل كلي لكن هذا لا يمنع استعراض الأهداف المسطرة للخطة و ما تم تنفيذه حتى 1962، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول17: أهم انجازات خطة قسنطينة، تقرير 1964

السنوات	الأهداف	التنفيذ
1959	34 000	46 200
1960	50 000	55 400
1961	62 000	50 900
1962	73 000	32 850
المجموع	219 000	173 350

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص4

ما يمكن قوله فيما يخص ما جاء في طيات برنامج هذا المخطط هو تلك الوجهة الاستعمارية لفرنسا تجاه تطوير الاقتصاد الجزائري، باعتباره برنامج اقتصادي يحمل وجهان مختلفان لعملة واحدة، حيث اعتمدت خلاله فرنسا عدة طرق ووسائل تحفيزية لإنجاح هذا العمل التنموي الذي تطمح لإقامته في الجزائر.

إذ يحوي المخطط الحديث عن تهيئة عمرانية وتكوين الإنسان دون تمييز بين السكان الأصليين (الجزائريين) والفرنسيين، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الفلاحة الريفية وتنمية مختلف القطاعات الأخرى لتحقيق أكبر قدر من الخدمات الاجتماعية كالسكن، الخدمات الإدارية، النشاطات الصحية وغيرها، وحتى الحديث عن تنمية القطاع الصناعي تضمنه برنامج تلك الخطة هذا هو الوجه الأول لبرنامج الخطة.

أما الوجه الثاني الذي يختلف كليا عن سابقه فيتمثل في وضوح الوجهة الاستعمارية التي ربطت كل تقدم تقني بالمجموعات الاجتماعية المحلية، مع استبعاد أي محاولة خارجية لفائدة هذا التقدم التقني، من هنا يمكننا اعتبار هذا المخطط بمثابة فكرة جديدة لتوطيد التواجد الفرنسي بالجزائر.

لكن لا يمكن إغفال الأثر المنعش لهذا المخطط على الحياة الاقتصادية للجزائر و أن الكثير من النقاط و الأسس الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال في توجهها الاقتصادي كانت وليدة فكرة هذا المخطط القائم على أساس استثمارات بلغت 4000[110] مليار فرنك، بالإضافة إلى حوالي 2000 مليار فرنك من المساعدات الفرنسية، أي بمعدل 200 مليار فرنك سنويا و كان من المقدر أن يزيد حجم هذه المساعدات الفرنسية حتى يصل 540 مليار فرنك سنويا خلال فترة المخطط الذي بنيت توقعاته على مدار عدة سنوات، لكنه توقف في السنة الرابعة من انطلاقه اثر الإعلان عن استقلال البلاد.

2.الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

خرجت فرنسا من الجزائر تاركة وراءها إمكانيات مادية معتبرة تساعد على انطلاق مشروع تنمية اقتصادية على نطاق واسع، فإلى جانب مليونين و نصف هكتار من الأراضي المزروعة بطرق حديثة، خلفت فرنسا هيكلا واسعا من المرافق الأساسية كالطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المباني الإدارية وغيرها، والعديد من منشئات الخدمات الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس، دون أن نغفل منشئات النفط واستخراج المعادن ومحطات توليد الطاقة الكهربائية.

[110] إسماعيل العربي،مرجع سبق ذكره،ص108.

بالإضافة إلى قاعدة صناعية سليمة خاصة الصناعة الغذائية والميكانيكية الخفيفة، باختصار فان الاقتصاد الجزائري اكتسب طابعا حيويا يمكنه من تشكيل قاعدة للانطلاق في مسار التنمية.[111]

إن دراسة مشروع التنمية الاقتصادية في الجزائر يستوجب إبراز ما عرفته مختلف القطاعات من تطور في بعض الأحيان و تدهور في أحيان أخرى طيلة فترة الدراسة.

و أول ما يمكن أن البدء به عند دراسة هذا المشروع التنموي هو القطاع الزراعي.

1.2. التنمية الزراعية في الجزائر

إن الحديث عن الهياكل الزراعية في الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال يقود إلى الإشارة إلى تلك الهياكل التي ورثتها الجزائر حينما تسلمت زمام أمورها عند خروج المعمرين كما ذكرنا، وحتى تتمكن السلطات من تجديد هذا القطاع لتستوفي شرط تحقيق العدالة الاجتماعية و تتمكن من رفع مستوى معيشة السكان خاصة بالمناطق الريفية، عملت هذه الأخيرة لتحقيق غايتها تلك على تنفيذ إجراءين لا مثيل لهما تمثلا في كل من برنامج التسيير الذاتي و الثورة الزراعية. دون أن نغفل بأن الطبيعة الجغرافية للجزائر تتسم بشساعة الصحراء لكنها لا تخلو من الجبال و التل و خاصة السهول في المناطق الساحلية و التي تنتشر فيها زراعة الحبوب، وتعتبر منطقة ساحل وهران و سهول بجاية و متيجة أكثر المناطق المتعرضة للرياح المثقلة بالأمطار مما يجعلها أكثر الأراضي خصوبة .

يعتبر ساحل وهران و تلك السهول التي تحيط بقسنطينة، سطيف و جالمة أفضل المناطق التي تنتج الحبوب، في حين تشتهر سهول متيجة المجاورة للجزائر العاصمة بإنتاج الفواكه في مقدمتها العنب من الناحية التجارية مما جعل المعمرين

[111] المرجع السابق،ص، ص 102،106

يتمركزون فيها بنسب كبيرة، تشكل أراضيها مجموعة من المزارع التي تخضع لنظام التسيير الذاتي، زراعة الغابات و ممارسة الرعي التي تتمركز في المناطق الجبلية المجاورة لسهل متيجة، فيما يخص الزراعة الغذائية فتمارس في هذه المناطق من طرف سكانها فقط لتغطية حاجياتهم الأولية منها، أما المناطق الصحراوية الشاسعة فلا تحوي زراعة مهمة بأهمية مساحتها ما عاد بعض الواحات التي تنتشر فيها زراعة النخيل.

في سنة 1969 قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية بحوالي 17.8 مليون هكتار في حين بلغت المساحة الصالحة منها للزراعة فقط 7.8[112] هكتار و هو ما يعادل نصف هكتار لكل مواطن آنذاك.

1.1.2.التسيير الذاتي

بالرغم من أن رحيل المعمرين ترك وضعا يسمح بإقامة إصلاحات في القطاع الزراعي إلا أن ما نصت عليه اتفاقيات إفيان التي عقدت لمدة ثلاث سنوات قيدت و حددت من سيادة الجزائر من الناحية الاقتصادية، كما شكلت عائقا أمام كل محاولة تغيير للأوضاع الإقطاعية الموروثة عن الاستعمار، ظلت الأوضاع على حالها حتى صدور مرسوم 22 مارس 1963 [113] المنظم للتسيير الذاتي في تلك المناطق، وكان هذا المرسوم بمثابة خطوة أولى للقضاء على الفوضى العارمة التي سادت القطاع بعد الاستقلال، ثم تلتها خطوة أخرى تمثلت في تأميم مليون هكتار من الأراضي في أكتوبر من نفس السنة.

تتجلى أهمية التسيير الذاتي في الأرقام التي تحققت، فقد كان القطاع يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار بلغت مساهمته 60% من الدخل الإجمالي الزراعي و 30%من الدخل القومي الجزائري. هذا من الناحية الاقتصادية التي لا

[112] إسماعيل العربي ، مرجع سبق ذكره، ص، ص 102،112.
[113] نفس المرجع، ص119.

تقل عنها أهمية الناحية الاجتماعية، فعدد العاملين في قطاع التسيير الذاتي بلغ في تلك الفترة ما يزيد عن 18 ألف عامل 75% منهم دائمون و25% موسميون يتحملون عبء إعالة أكثر من مليون ومائة وأربعون ألف نسمة[114] كان نظام التسيير الذاتي نقطة قوة حقيقية لبناء العمود الفقري لفكرة الثورة الزراعية حينها، لكن المسئولون لم يفعلوا ذلك إرضاءً للإقطاع و البورجوازية و حتى لبعض الاتجاهات الإدارية.

2.1.2. توزيع مداخيل المزارع المسيرة ذاتيًا

يتمثل دخل المزارع المسيرة ذاتيا في قيمة الإنتاج السنوي بعد إجراء عملية خصم تكاليف الاستغلال و أجور العمال ومكافئاتهم ثم مبالغ تسديد القروض، أما حصة السلطات المحلية التي لا تتجاوز 30% فتدفع طبقا للمادة 26 من المرسوم رقم 68-653 الصادر في 30 ديسمبر 1968.

3.1.2.الثورة الزراعية في الجزائر

لم تتمكن العديد من الدول النامية بما فيها الجزائر خلال برامجها الموجهة للإصلاح الزراعي من صياغة نظام يقضي بشكل نهائي على الإقطاع الذي كان يستعمل كل الطرق للحفاظ على ما يعتبره حقه الشرعي في الاستغلال والملكية.

تلك هي الآفة التي أرادت السلطات الجزائرية تجنب استفحالها، ولتجنبها في بعض المناطق والقضاء عليها في مناطق وجودها في الجزائر تم الإعلان عن إجراءات صارمة خلال المرسوم المصادق عليه من طرف رئيس الجمهورية في شهر نوفمبر من سنة 1971 و المتضمن لإجراء الثورة الزراعية في الجزائر.

---

[114] المرجع السابق، ص120

كان الهدف من اعتماد فكرة الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع عادل لوسائل الإنتاج الزراعي، في مقدمة هذه الوسائل الأرض حيث يمكن الوصول إلى تحول جذري لظروف معيشة الفلاحين بمساعدة الدولة لهم و ذلك من خلال المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية التي تنص على أن"الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، كما تلغي المادة 28 من نفس القانون حق الملكية للأشخاص الذين لا يستغلون أراضيهم،[115] كان هذا القانون يهدف بالدرجة الأولى إلى تمكين الفلاح البسيط القادر على العمل الزراعي من تقديم خدماته بإخلاص وبذل كل ما بوسعه في العمل بكل ثقة، و حتى يتخلص من رواسب الفكر الاستعماري الذي جعل الفلاح الجزائري في أحسن الأحوال لمرتبة خماس.

هذا ما جاء من منجزات من خلال برنامج التسيير الذاتي و كذا الثورة الزراعية الراميين إلى إعداد مجتمع زراعي يسير وفق مبدأ المساواة في الفرص، و تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل التوجه الاشتراكي الذي اختارته الجزائر لبناء مستقبلها الاقتصادي، حتى تحقق أمنها الغذائي.

لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فغالبا ما كان النظام الجزائري نظام أشخاص يتغير بتغيرهم وليس نظام دولة يرتكز على أسس و قوانين تحكمه و تبقيه حتى بعد ذهاب الأشخاص، هذا فيما يخص القوانين و التشريعات التي تنظم الدولة.

أما عند الحديث عن دعائم الاقتصاد الجزائري فعيبه أكثر خطورة لأنه مبنى على موارد الدخل تعتمد بنسبة ساحقة على المحروقات و بالتالي فان الظروف الدولية المتغيرة بتغير أقطاب القوى في العالم فرضت على الجزائر مواقف متعددة

---

[115] إسماعيل العربي،مرجع سبق ذكره، ص، ص128،127.

واتجاهات مختلفة، جعلت من الاقتصاد الوطني يكتسي في كل مرة حلة جديدة بالرغم من أنه لا يتحمل تغيير وجهته 180° في مدة زمنية قصيرة كما سيتم توضيحه لاحقا.

ثم أن الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد أتت بوضع سياسي و أمني لعبا دورا لا يستهان به مما أثر على الأوضاع الاجتماعية التي أفرزتها الحالة الاقتصادية التي آلت إليها البلاد.

2.2. في المجال الصناعي

تمثلت المجهودات المبذولة في إعادة الحيوية إلى الصناعة الجزائرية بعد الركود الذي شلها في بداية الستينات، فكانت سنة 1964 نقطة الانطلاق في هذا الميدان، حيث استعاد القطاع حيويته على الرغم من عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتوفرة بشكل كلي.

عرفت سنة 1965 انتعاشا صناعيا بفضل المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في إطار إحياء بعض المشروعات الصناعية التي شملها مخطط قسنطينة بالإضافة إلى بعض المشروعات الإستثمارية.

تمركزت الصناعة الجزائرية آنذاك على مواقع أساسية منها أرزيو في الغرب و سكيكدة و عنابة في الشرق، وما يميز الصناعة الجزائرية أنها تعتمد على مصادر تمويل محلية بنسبة 90% أما فيما يخص الإطارات المسيرة لتلك الصناعة فقد أولت السلطات الجزائرية أهمية بالغة و كانت من أولويات التنمية الصناعية حيث تم العمل على توفير 1500 خبير ومهندس في نهاية سنة 1972 من خلال تكوين هؤلاء الخبراء في ثلاث معاهد عليا.[116]

[116] المرجع السابق، ص138

بعدما أممت الجزائر ثرواتها الوطنية تبنت إستراتيجية تنموية ترتكز على الصناعات الثقيلة وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة، و مما ساعد على بناء مؤسسات ضخمة في قطاعات مختلفة بكثافة عمالية كبيرة. ولعل ما تسبب في فشل تلك العملية التنموية سببان بارزان أولاهما تبعية البلاد الاقتصادية و ثانيهما تغير الظروف المحيطة بها بظهور موجات التكتلات الاقتصادية العالمية الجهوية و الإقليمية التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة[117].

للتعريف أكثر بالعملية التنموية في الجزائر ستعرض سلسلة من الخطط التنموية التي اعتمدتها البلاد منذ السنوات الأولى لاستقلالها، للتعرف من خلالها على مختلف القطاعات التي حضيت باهتمام السلطات، من خلال استعراض نسب توزيع الحصص المالية التي تم تخصيصها لكل مخطط على مختلف القطاعات.

3.االسياسة التنموية في الجزائر(التخطيط)

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي قبل استقلالها بعدة سنوات الذي اقره بيان أول نوفمبر عند اندلا ع الثورة التحريرية لم يكن ردا على فرنسا فقط بل على كل دول الحلف الأطلسي المتبنية للنظام الرأسمالي.

فاختيار الجزائر للنظام الاشتراكي لم يكن عفويا، لأنه وليد كل من العون المادي من البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثورة المسلحة، بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الجزائري الذي يميل إلى التحرر من الاستعباد، هذا ما رآه في النظام الاشتراكي لأنه نظام يقدس العمل كوسيلة للكسب ويركز على أساس العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات ويعترف بمبدأ التضامن الاجتماعي في الحياة. تلك هي عوامل نفسية واجتماعية دفعت بالمسؤولين الجزائريين إلى انتهاج هذا النظام، أما من الجانب الاقتصادي فان هذا الاختيار مبنى على حتميتان هما:

---

[117] كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص211

- نقص الإمكانيات المادية و الفنية مما سبب عجز القطاع الوطني عن إحداث تنمية اقتصادية محلية دون مساعدات.
- حرص الدولة على عدم التدخل الأجنبي في السوق الوطنية وخوفها من ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق الذي ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية، تكون مجرد آلة إستغلال خاصة للطبقات الضعيفة والمتوسطة من الشعب الذي عانى من ويلات الإستعمار والتي استمرت لسنوات بعد الاستقلال.

تميزت مرحلة الإشتراكية في الجزائر التي دامت من بعد استرجاع الجزار السيادة على ترابها حتى نهاية العقد التاسع من القرن الماضي، فكان الاعتماد على أسس الاقتصاد الإشتراكي المبنية على مشاركة كل القوى الشعبية في العملية الإنتاجية، فهو النظام الذي يضمن العدالة في توزيع الثروات كما سبق الذكر أي المساواة في الحقوق و الواجبات.

أدى منهج العمل الاشتراكي إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء عملية التنمية الاقتصادية، هذا التوجه اقره ميثاق الجزائر (1964) الذي نص بان التنمية الاقتصادية تتوقف على أسلوب التخطيط من أجل القضاء على التخلف.

1.3.مؤتمر طرابلس و الإختيار الإشتراكي[118]

تقرر المبدأ الإشتراكي في مؤتمر طرابلس المنعقد بليبيا من 25 مارس إلى07 جوان 1962 هذا الأخير الذي تضمن عدة إختيارات، سياسية، إقتصادية، إجتماعية وثقافية.

من بين تلك الإختيارات السياسية نذكر: بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ إشتراكية.

[118] مؤتمر طرابلس، https://ar.wikpedia.org

أما الإختيارات الإقتصادية فتمثلت في: محاربة التسلط الإحتكاري والإقطاعي، ضرورة بناء إقتصاد وطني متكامل وتحقيق الإستقلال الإقتصادي، تطبيق سياسة التخطيط، التأكيد على النظام الإشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة. بالإضافة إلى اختيارات اجتماعية كان منها: رفع مستوى معيشة السكان عن طريق القضاء على مشكل البطالة و شبح الأمية وتحسين الوضع الصحي للسكان و كذا توفير السكن وغيرها من الاختيارات التي أقرها مؤتمر طرابلس والتي لا يسع هذا المقام لذكرها.

عمدت الجزائر نظام التخطيط الاقتصادي قصد الوصول إلى تحقيق تنمية حقيقية وشاملة تضمن لكل ذي حقٍ حقه، وذلك برفع مستوى معيشة المواطن بتحقيق عدالة اجتماعية، أعطت تلك المخططات التنموية الأولوية و الاهتمام للعنصر البشري من خلال توفير التعليم المجاني والشامل والعمل على تنمية الريف باعتباره أكثر مناطق البلاد استعابا للسكان في بداية الإستقلال، كانت مخططات عهد الاشتراكية في الجزائر متتابعة على النحو التالي:

إن الفترة التي سبقت مرحلة التخطيط كانت بمثابة فترة الاسترجاع لمختلف المقومات الاقتصادية، لأن خروج المستعمر وما نتج عنه من تخريب العديد من الوثائق لخلق عجز في الإدارة و تهريب الأموال وغيرها من أفعال لا إنسانية، هذه الظروف الصعبة جعلت من الدولة تكثف من مجهوداتها لأجل تأميم العديد من الثروات، مما أجل عملية التخطيط تتأخر إلى غاية 1967.

2.3. المخطط الثلاثي(1969/1967) بقيمة مالية فاقت 11 مليار دينار.

جدول 18: توزيع الحصص المالية على مختلف القطاعات خلال الخطة الثلاثية 1967-69.

(الوحدة : مليار دينار)

القطاعات	القيم المالية المخصصة لكل قطاع		القيم المالية المنفذة في كل قطاع	
	المبالغ المالية	النسب %	القيم المالية	النسب %
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الفلاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	855	76
السكن	413	3.7	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
الشؤون الاجتماعية	295	5.6	229	76
الإدارة	441	4	304	70
استثمارات أخرى	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	82

المصدر: محمد صالي، ص81

أولى هذا المخطط أهمية كبرى للاستثمار في قطاع الصناعة الثقيلة قصد بناء قاعدة اقتصادية متينة تساهم مستقبلا في رفع مستوى معيشة المواطن بخلق تنمية اجتماعية، كما أعطى هذا المخطط أهمية للتربية الوطنية بالرغم من اعتبار هذا القطاع في تلك الفترة من القطاعات شبه أو غير المنتجة هذا فيما يخص المبالغ المبرمجة لمختلف القطاعات.

أما بالعودة إلى ما تم تنفيذه فان أغلب القطاعات سجلت نسب عالية من التنفيذ بالمقارنة مع ما تم تنفيذه في المخططات المقبلة، قد يرجع ذلك إلى الاهتمام البالغ الذي أولته الحكومة الجزائرية للعملية التنموية و حتى لتجاوب كل المعنيين بمختلف مستوياتهم.

فأعلى النسب كانت مخصصة للصناعة و الفلاحة لان السلطات آنذاك كانت ترى في هذين القطاعين الحل الأمثل والوسيلة الناجعة للخروج من بوتقة التخلف الذي خلفه الاستعمار بفعل سياساته الرامية إلى تحويل الشعب الجزائري إلى مجرد آلة تتلقى الأوامر.

1.2.3 توزيع الاستثمارات حسب الخطة الثلاثية 69/1967.

الشكل البياني25: توزيع الحصص المالية للخطة الثلاثية حسب القطاعات

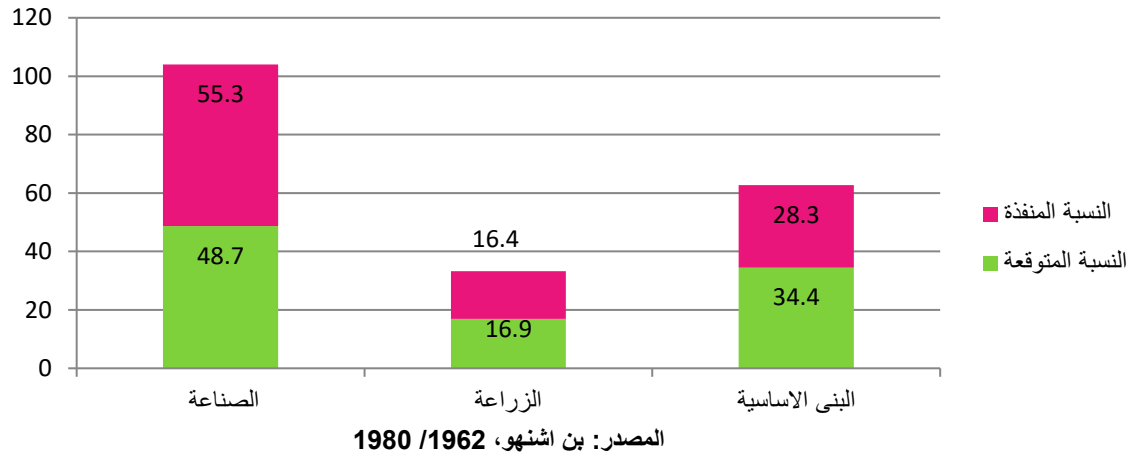

المصدر: بن اشنهو، 1962/ 1980

من الشكل البياني 24 يتبين بان النسب المنفذة تنفرد بها الصناعة بنسبة تفوق النصف(55.3%) و تستحوذ البنى الأساسية على نسبة 28.3% من النسب المنفذة خلال هذا المخطط.

3.3. المخطط الرباعي الأول 1970- 1973

رصد له مبلغا ماليا قدر بـ36.7 مليار دينار، كما ركز على قطاع الصناعة الثقيلة خاصة الميكانيكية.

لكن هذا المخطط لم يهمل الجانب الاجتماعي فكان بمثابة الخطوة الأولى و الفعلية لعملية التنمية في الجزائر، ويتضح ذلك جليا من خلال برامج الاستثمارات الاجتماعية والثقافية المسطرة.

ما يميز هذا المخطط أنه كان يرمي أساسا إلى إرساء سياسة وطنية تعمل على تحسين ظروف الحياة للمواطن، وتهدف إلى تلبية طلباته والحاجيات الأساسية للمجتمع في جميع الميادين كالسكن، الصحة العمومية، التعليم و غيرها من الحاجيات، و هو ما يؤكد بداية للعمل بفكرة الرئيس بومدين التي تهدف إلى بناء قاعدة صناعية ثم العمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن.

لأن المرحلة الإستعمارية التي مرت بها البلاد تطلبت إعادة بناء صرح الإقتصاد الوطني و ذلك عن طريق تخصيص جميع الإمكانيات المالية و المادية المتاحة لديها لتطوير و زيادة الإنجاز، من أجل ذلك جندت السلطات جميع الوسائل اللازمة للوصول إلى تحقيق سياسة استثمارية تتجاوب مع طموحات هذا البرنامج والتي أعطت الأولوية لـ:

- ✓ تلبية الحاجيات الإجتماعية لشرائح المجتمع الأكثر تضررا من أجل الرفع من مستواه المعيشي.
- ✓ القيام بإنجاز التجهيزات الإجتماعية للحياة (إنجاز قنوات المياه الصالحة للشرب).
- ✓ إعطاء الأولوية للإستثمارات التي تسمح بخلق و تطوير مجالات التنمية المحلية لإنجاز الأسلاك الكهربائية الريفية.

في حين تمثل الهدف الأساسي لهذه الخطة في توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية الجزائريين في آفاق الثمانيات بحجم استثمارات إجمالي يقارب أربع مرات تلك التي خصصت للمخطط الثلاثي.

1.3.3. أهم الاستثمارات المبرمجة في المخطط الرباعي الأول و المبالغ المخصصة لها

جدول19: توزيع الاستثمارات حسب الفروع في الخطة الرباعية الأولى (70-73)

الوحدة مليون دج

طبيعة الاستثمارات	القطاعات	الاستثمارات المخططة	
		المبلغ الإجمالي	%
الناحية مباشرة(الاستثمارات).	*زراعة	3360	12,1
	* صناعة	10118	36,5
البحث و التنجيم	* بترول	1310	4,7
	*مناجم	267	0,9
	*مياه	200	0,7
تجديدات و إصلاحات	*زراعة	780	2,8
	*مواصلات	445	1,6
	*نقل	250	0,9
	* مواصلات لاسلكية	50	0,2
قاعدة هيكلية ثقافية و اقتصادية	*مواصلات سلكية	1432	5,2
	*سدود و كهرباء	1335	4,8
	*مناطق صناعية	100	0,4
	*سكن	1520	5,5

تجهيزات اجتماعية و جماعية	*تجهيزات جماعية *صحة و خدمات اجتماعية	792 934	2,8 3,4
تجهيزات سياحية	*سياحة	700	3,5
تجهيزات إدارية	*القطاع الإداري	870	3,5
المجموع	//	27740	100

المصدر: وزارة التخطيط ،تقرير عام حول المخطط الرباعي الأول، جانفي 1970،ص 30.

خلال طيات هذا المخطط حضيت التجهيزات الاجتماعية بما فيها السكن ، الصحة و الخدمات الاجتماعية الأخرى بنسبة 11.7% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات و هو ما يبين أن الدولة تعمل على تنمية اجتماعية حتى في الوقت الذي كانت تركز فيه على بناء قوة اقتصادية بالاعتماد على قطاع الصناعة، لتكون هذه الاستثمارات بمثابة خطوة أولى في مسيرة العمل التنموي الاجتماعي.

4.3. المخطط الرباعي الثاني 77/1974

جدول20: توزيع الحصص المالية للخطة حسب القطاعات **(الوحدة: مليار دينار)**

القطاعات	القيم المالية المخصصة لكل قطاع		القيم المالية المنفذة في كل قطاع	
	المبالغ المالية	النسب %	القيم المالية	النسب %
الصناعة	48.000	44	65.350	51.7
الزراعة	12.005	11	9.224	7.3
الري	4.600	05	4.840	3.8
السياحة	1.500	02	1.200	0.9
الصيد البحري	155	01	54	0.17
المرافق الأساسية	15.521	14	16.718	13.2
التكوين و التعليم	9.947	09	8.988	7.1
الشؤون الاجتماعية	14.610	14	16.330	12.9
التجهيز الإداري	1.399	02	1.304	1.03
شؤون أخرى	2.520	03	0.463	1.9
المجموع	100.217	100	126.471	100

المصدر: محمد صالي، ص 87

للمرة الثالثة تستحوذ الصناعة على حصة الأسد، إذ بلغت (51.7 %) من قيمة الإستثمارات الكلية للمخطط وذلك على حساب باقى القطاعات كالزراعة و الري و المرافق الأساسية، سبب ذلك هو إجراء مراجعة توزيع الحصص المالية لكل قطاع، الذي نتج عن إرتفاع تكاليف بعض المشاريع والإعتماد على القطاع الصناعي كمصدر ممول للعملية التنموية في البلاد.

فخلال تصفح توزيع الحصص المالية في القطاع الصناعي تبقى المحروقات تحتل المرتبة الأولى تليها الصناعات الميكانيكية وصناعة الحديد و الصلب، مما يوضح مدى اهتمام الحكومة بالصناعات الثقيلة في هذا المخطط أيضا، لان نظرة السلطات حينها تهدف إلى بناء صرح الاقتصاد الوطني لتحقيق التقدم على وتيرة الدول الصناعية.

5.3.التخطيط و التنمية في الثمانينات

بارتفاع أسعار البترول في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات غيرت الدولة الجزائرية توجهاتها الإستثمارية من القطاعات الإنتاجية إلى الهياكل القاعدية مما اجبرها على القيام بعدة إصلاحات إقتصادية تماشيا مع التوجه الجديد فكان هدف الدولة المنشود آنذاك يتمثل في إصلاح المؤسسات والعمل على تنمية اجتماعية شاملة تضمن للمواطن إشباع حاجياته الأساسية من تعليم، سكن و صحة.

و تعمل على توفير مناصب العمل كما أقره الرئيس بومدين و ذلك بتنشيط الصناعة و الزراعة لكن هذه المرة تم إدخال المواطن تحت لواء الدولة الرعية وهو ما ستبينه التوزيعات التالية للحصص المالية لكل من المخططين الخماسيين الأول والثاني حسب القطاعات.

خلال هذه الفترة أعيد النظر في سياسة التخطيط قصد التحكم أكثر في انجاز المشاريع تفاديا لكل تأخر في انجاز المشاريع بهدف الوصول إلى قيادة الاستثمارات و التخلص من التبعية للخارج قدر المستطاع بناءً على الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر.

1.5.3. المخطط الخماسي الأول

جدول21: توزيع الحصص المالية للاستثمارات خلال الخطة الخماسية الأولى 84/1980

(الوحدة مليار دج).

القطاعات	كلفة البرنامج
الفلاحة	59.4
الصناعة	213.2
الأشغال العمومية	25
قطاعات شبه منتجة	46.2
شبكة النقل و المناطق الصناعية	30.3
السكن	92.5
التربية و التكوين	65.7
استثمارات أخرى	28.2
المجموع	216.7
المبلغ المخصص للمخطط	560.5

المصدر: د.و.ا، مشروع المخطط الخماسي الأول 84/1980

التوزيعات المالية لاستثمارات هذا المخطط أعطت أولوية للقطاعات التي تساهم مباشرة في تحسين المستوى المعيشي للمواطن كالسكن و التعليم و الصحة.

هذا ما يعزز التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر في مسارها التنموي، لكن ما يجب الإشارة إليه هو انتهاج الدولة لسياسة سكانية في البلاد، من أجل التوصل إلى تحقيق ذلك التناسق بين نمو السكان والتنمية الإقتصادية(الإجتماعية).

لأن الدولة لم تعد تولي ذلك الاهتمام الكبير للقطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي الذي كان بإمكانه ضمان الدخل الدائم للعديد من السكان بصورة منظمة و مستمرة دون الوقوع في أزمات مالية مفاجئة لم يحسب حسابها بدل الاعتماد على مداخيل النفط التي تتحكم فيها قوى خارجية.

2.5.3. المخطط الخماسي الثاني 1985-89

آخر خطة في عهد النظام الاشتراكي في الجزائر

جدول22: توزيع الحصص المالية للاستثمارات خلال الخطة الخماسية الثانية 89/1985

(الوحدة مليار دج)

القطاعات	تكفلة البرنامج
الفلاحة	79
الصناعة	174.2
السكن	76
التربية و التكوين	45
الصحة	8
المجموع	129
المبلغ المخصص للمخطط	540

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، مشروع المخطط الخماسي الثاني 89/1985

خلال هذا المخطط تراجعت نسبة الصناعة من إجمالي مبلغ الاستثمارات إلى 31.7 %، في المقابل ارتفعت نسب كل من السكن، الصحة، التربية و التكوين إلى 23.5 %. كانت أقل النسب توجه لهذه القطاعات فيما سبق خاصة قطاع السكن الذي فاز بحصة نسبتها 13.8 من مجموع قيمة الاستثمارات المبرمجة في هذه الخطة، لكن أغلب المشاريع التي

كانت مبرمجة في فترة هذا المخطط توقفت بسبب إنهيار أسعار البترول خاصة بعد 1986 أين وصل سعر البرميل من البترول إلى 10 دولار فقط.

خلال فترة الثمانينات ظهرت في المجتمع الجزائري سيمات العملية التنموية التي جاءت بها سنوات السبعينات المتمثلة في مجانية الصحة و التعليم الذين أنتجا شعبا يتطلع إلى حياة أفضل مما زاد في رفع مستوى الطلب على السلع و الخدمات بأكثر جودة، هذه المطالب و تطلعات الشعب تزامنت مع العديد من النقائض نذكر منها تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة و بالتالي تقلص الاستيراد.

بالرغم من أن الدولة قد انتهجت سياسة سكانية خلال العشرية خفضت من مستوى الخصوبة بشكل ملفت إلا أن تعطل العديد من المشاريع بفعل الأزمة النفطية خاصة بعد الاعتماد المتزايد للدولة على المحروقات و بداية تراجع المؤسسات الصناعية في الدولة كما أفلست العديد من المؤسسات الاقتصادية،.

كل هذه المشاكل قلصت من قدرة السلطات على الإستجابة لتلك المطالب التي تصبو إلى تحقيق مستوى معيشي أحسن، فكانت أحداث أكتوبر سنة 1988 نتيجة حتمية لتلك الأوضاع التي آلت إليها الجزائر وإحدى الصور المعبرة عن مدى تدني و تراجع المستوى المعيشي للمواطن عوض أن يرتفع.

هنا يمكن الرجوع إلى الرأي الجزائري غداة الإستقلال الذي كان يرى في الرقي الاقتصادي الحل الأمثل و الوسيلة الأنجع لبناء مجتمع يمكنه أن يرقى إلى مصاف المجتمعات المتقدمة، و ليس العمل على الحد فقط من نسب المواليد، لان ترجع نسب المواليد لا يعني القضاء على مشكلة تدني المستوى المعيشي.

ما يبرر صدق هذا التوجه و منطقيته هو أن تلك السياسة السكانية المنتهجة في بداية الثمانينات لم تمنع الديون الجزائرية من الارتفاع المستمر حيث انتقلت من 17.5 إلى 21 ثم إلى 25 مليار دولار أمريكي سنوات 85،86 و 89 على التوالي، مع تراجع معدل النمو الاقتصادي في بداية الثمانينات إلى بـ2.8% بدل 7.2 % في السبعينات و 6.3 % في الستينات، فمن غير المعقول الاعتماد على جانب واحد لتفعيل الحركة التنموية في أي منطقة و التوفيق بينها و بين نمو السكان فيها، مما يقودنا إلى القول بان السياسة السكانية التي اعتمدت آنذاك لم تكن لتأتي بثمارها ما لم تدعم بالكثير من الإمكانات المتوفرة في الداخل بالإضافة إلى المساعدات الخارجية.

6.3. التخطيط و التنمية بعد الثمانينات

الفترة التي تلت كانت استثنائية من الناحية الأمنية، فكما أشير إليه سابقا فان الوضع السياسي للدولة بما فيه الحالة الأمنية يتحكم في كل قطاعاتها الحيوية خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها، بالإضافة إلى أن الجزائر و خلال فترة التسعينات و بداية الألفية انهمكت في كيفية إيجاد حل للمديونية و استرجاع مكانة و هيبة الجزائر دبلوماسيا.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد غيرت الدولة وجهتها من الإشتراكية إلى إقتصاد السوق بعدما قبلت بفكرة إعادة الهيكلة التي دعمها صندوق النقد الدولي مع نهاية الثمانينات حتى منتصف التسعينات و تم تقسيم العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى مؤسسات صغيرة قصد القدرة على تسييرها من طرف السلطات كما مست الخوصصة العديد من مؤسسات الدولة الاقتصادية ، و فتح المجال أمام الخواص للإستثمار في الجزائر.

في بداية القرن الحالي و خلال الفترة 2000-2014 و بعودة الاستقرار الأمني إلى البلاد عاد إهتمام السلطات بالقضية الاقتصادية من جديد بعدما تمكنت الجزائر بفضل قيادتها الرشيدة من تقليص ديونها إلى مستويات دنيا، و ما ساعد على ذلك هو إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمية إبتداء من سنة 2000 .

ساهمت هذه الظروف في ظهور تحسن في مختلف القطاعات الاقتصادية و خلال هذه الفترة " لجأت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات جديدة محاولة بذلك إعطاء ديناميكية جديدة للنمو الاقتصادي ليتوجه نحو الأحسن،حتى تصل إلى انطلاقة قوية دائمة للتنمية الاقتصادية والتي ينتج عنها تنمية اجتماعية لا محال، خلال هذه الفترة تم العمل على تطبيق عدة برامج استثمارية منها:

1.6.3. برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004[119]

خصص له مبلغ 7 مليار دولار لدعم المؤسسات و تنشيط الإنتاجية الفلاحية و تقوية الخدمات العمومية.

من بين الأهداف الأساسية لهذا البرنامج:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للمواطن.
- ✓ تقليص البطالة بخلق مناصب شغل.
- ✓ الإهتمام بالهياكل القاعدية لبعث النشاطات الاقتصادية من أجل تغطية الحاجيات الضرورية للسكان.

ما ميز هذا البرنامج هو الكم الهائل من المشاريع المبرمجة أكثر من 16 ألف مشروع في فترة لا تتعدى أربع سنوات لم ينجز منها سوى 75% لكن ما يميز هذا البرنامج انه حقق نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5% نتج عن تلك البرامج انتعاش التنمية الاقتصادية في مختلف الميادين بما فيها تراجع معدلات البطالة إلى أقل من النصف مقارنة بسنوات التسعينات حيث وصلت إلى 29 بالإضافة إلى تحسن المستوى المعيشي.

ركز البرنامج على المجالات الأساسية المرتبطة بالتنمية البشرية ثم دعم القطاعات الإنتاجية وتطوير قطاع الخدمات العامة و الهياكل القاعدية. تتوزع مبالغ البرنامج على القطاعات وفق الجدول التالي:

---

[119] بوعشة مبارك، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل ، الاستثمار و النمو الاقتصادي، ص10.

جدول23: توزيع الحصص المالية على القطاعات خلال برنامج دعم الإنتعاش الإقتصادي

القطاعات	الإعتمادات (مليار دينار)	النسبة %
بنى تحتية و أشغال كبرى	210.5	40.1
تنمية بشرية و محلية	204.2	38.8
الفلاحة و الصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: د.علام عثمان،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، مداخلة بعنوان: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي2001-2014، ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول 2015

كما تم خلال البرنامج أيضا انجاز العديد من السكنات و المدارس و المستشفيات و توسيع الطرقات.

و كان أهم انجاز هذه الفترة هو محاولة تقليص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دينار إلى 911 مليار دينار سنة 2003[120] لتتواصل جهود العمل على رفع المستوى المعيشي للمواطن.

2.6.3. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009[121]

اعتمد هو الآخر على ضرورة تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، استحوذ القطاع على أكثر من 45% من قيمة البرنامج و استفاد قطاع التربية من قيمة قدرها 9.5% أي حوالي400 مليار دينار و قطاع الصحة استفاد من 58 مليار دينار(1.4%) من قيمة البرنامج المقدرة بـ4202.7 مليار دينار.

[120] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

[121] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 14.

نظرا للبحبوحة المالية التي عرفتها البلاد فقد تعزز البرنامج ببرامج تكميلية سنة 2006 منها:

*برنامج خاص بولايات الجنوب بقيمة مالية تقدر بـ 377 مليار دينار.

*برنامج تكميلي خاص بولايات الهضاب قدر 693 مليار دينار.

*برنامج تكميلي خاص بامتصاص السكن الهش خصصت له 800 مليار دينار لبناء 270 ألف سكن.

جدول24: توزيع المبالغ المالية على القطاعات خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي

القطاعات	الإعتمادات(مليار دينار)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنى التحتية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر : د.علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

من خلال الجدول السابق يتضح جيدا ذلك الاهتمام الواسع بضرورة تحسين مستوى معيشة السكان فقد أُعطي هذا المجال حصة كبيرة بلغت 45 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقصد تحقيق التوزيع العادل للموارد المقدمة كخدمات، والتوصل إلى ضمان المساواة بين المناطق تم إنصاف المناطق الداخلية والجنوبية بالاعتماد على برنامجين إضافيين (2006 تم ذكرهما) بهدف إعطاء فرص متكافئة لكل أفراد المجتمع أينما وجدوا.

3.6.3. برنامج التنمية الخماسي (توطيد النمو) 2010-2014[122]

تقرر هذا البرنامج بغطاء مالي قدر بـ 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري، وكان ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت بداية القرن 2001 جاء في هذا البرنامج ما يلي:

أ).جدول25:توزيع القيمة المالية الإجمالية للبرنامج حسب القطاعات

القطاعات	الإعتمادات(مليار دينار)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.5
تطوير البنى التحتية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: د.علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

ب). تنمية اجتماعية في البلاد

فيما يخص استكمال بعض المشاريع طور الانجاز التي لم تستكمل خلال البرامج السابقة مثل السكك الحديدية، طرقات و تزويد السكان بالماء الشروب بغلاف مالي قدره 130 مليار دولار أي 9700 مليار دينار جزائري، أما المشاريع الجديدة في نفس المجال فقد خصص لها غلاف مالي قدر بـ 156 مليار دولار أي 11534 مليار دينار.

[122] بيان اجتماع مجلس وزراء الجزائر ، 24 ماي 2010.

أعطى المخطط أهمية بالغة للتنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية في العملية التنموية، خصص لهذا الجانب مبلغ 10.122 مليار دينار منها: 852 مليار دينار للتربة الوطنية، 868 مليار دينار للتعليم العالي، 178مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين، 619 مليار دينار لقطاع الصحة، 3700 مليار دينار لقطاع السكن(لانجاز مليوني وحدة سكنية)، 2000 مليار دينار لقطاع المياه(انجاز 35 سد و 34 محطة تصفية و 25 عملية تحويل للمياه).

الشكل البياني 26:التنمية البشرية خلال البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

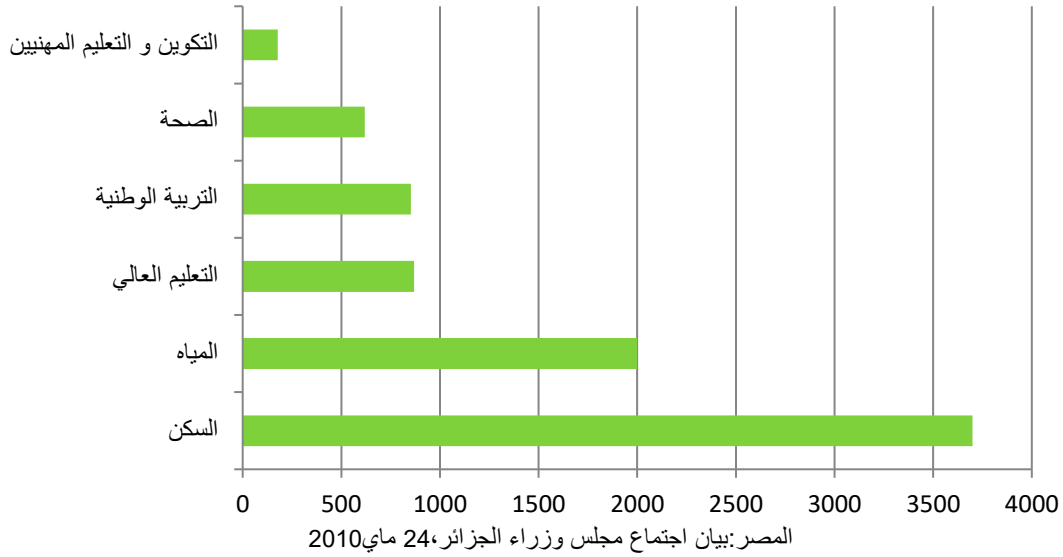

المصر:بيان اجتماع مجلس وزراء الجزائر،24 ماي2010

حسب ما جاء في تقرير البرنامج عن اجتماع الوزراء فان برنامج 2010-2014 مخطط حقيقي لفك العزلة وذلك بتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالإرادة الصارمة للدولة في فك العزلة عن السكان في كل المناطق بتعزيز المنشئات الأساسية و القاعدية.[123]

[123] بيان اجتماع مجلس وزراء الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص13.

تعتبر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال هذا المخطط الخماسي للتنمية اللبنة الأساسية فيه حيث تم تخصيص ما يفوق 49 % من القيمة الإجمالية للبرنامج للتنمية البشرية تتوزع حسب ما جاء في الجدول 25، خصصت هذه الأخيرة للانجازات التالية:

*قطاع التربية خصص له مبلغ 852 مليار دينار لانجاز 3000 مدرسة ابتدائية، 1000 إكمالية، 850 ثانوية، 2000 وحدة داخلية(مطاعم، داخليات).

*قطاع التعليم العالي كانت قيمته المالية 868 مليار دينار مخصصة لتوفير ما يزيد عن 600000 مقعدا بيداغوجيا و400000 سرير بالإضافة إلى 44 مطعم جامعي.

*التكوين والتعليم المهنيين خصصت له 178 مليار دينار لانجاز 220 معهدا و82 مركز للتكوين المهني و85 داخلية.

* قطاع الصحة منحت له 619 مليار دينار قصد انجاز 172 مستشفى، 377 عيادة متعددة التخصصات، 45 مركبا صحيا متخصصا، 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

أما قطاع السكن فقد استحوذ على مبلغ جد معتبر قدر بـ 3700 مليار دينار بهدف انجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 500 ألف سكن إيجاري، 500 ألف سكن ترقوي، 300 ألف سكن للقضاء على السكن الهش، 700 ألف سكن ريفي على أن يتم تسليم كل هذه السكنات مع نهاية 2017.

من خلال المخططات والبرامج التي تم تقديمها يمكن أن نميز توجهين للحكومة الجزائرية في تقسيم و توزيع الحصص المالية على مختلف القطاعات، أولهما ذلك التوجه نحو بناء قاعدة صناعية بهدف توفير مناصب عمل للجميع والتخلص من التبعية الاقتصادية، أما التوجه الثاني فركز على إرادات الثروة النفطية للانطلاق في عملية تنموية على نطاق واسع قصد

الرفع من المستوى المعيشي للمواطن لكن الأزمات المالية العالمية التي لم تستثنى منها الجزائر يوما وقفت في طريق تحقيق مستويات تنموية عالية في المجتمع، لكنها لن تمنع من تحقيق العديد من الانجازات التي كان لها الأثر البالغ على حياة المواطن الجزائري.

III) التنمية البشرية في الجزائر

إلى وقت قريب كان الاستثمار في الموارد البشرية يدعى بالاستثمار في القطاعات غير المنتجة، لكن مع تغير الحاجيات وتغير نظرة المجتمع الدولي إلى قيمة المورد البشري و مدى مساهمته في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، لأن نمو الإقتصاد في أي دولة لا يكون إلا بالتحكم في وسائل الإنتاج والمقصود هنا بالتحكم في الوسائل هو التمكن من استعمال أحدث الوسائل من طرف خبراء محليين لأن الإعتماد على خبراء أجانب أمر مكلف جدا من الناحية المادية، كما قد تفرض التبعية التقنية تبعية من نوع آخر وهو ما يعود على الإنتاج كما وكيفا وحتى على أمن الدولة، لذا أصبح ينظر إلى الإستثمار في المورد البشري على أنه قيمة لتحقيق ناتج وطني عن طريق تطوير العنصر البشري.[124]

حتى تتمكن الدولة من الإستثمار في هذا المورد الهام أصبح العمل على توفير ظروف العيش الحسن حتى لا نقول مستوى العيش الكريم للأسر التي ستنتج ذلك الفرد القابل لتلقي التكوين اللازم من أولويات اهتماماتها.

من بين الأدلة التي تؤكد نجاح الجزائر في تحقيق مستويات تنموية متقدمة مقارنة بما كانت عليه من قبل، ومقارنة بالعديد من الدول الفتية، انتقال الجزائر من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية

[124] أكلي نعيمة، مقال حول إستراتيجية التنمية في الجزائر، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو

المرتفعة سنة 2013 منتقلة بذلك من الرتبة 95 في 2008 إلى الرتبة 93 سنة 2013[125] ثم إلى الرتبة 83 سنة 2015 بمؤشر بلغ 0.745.[126]

1.تعريف مؤشر التنمية البشرية IDH [127]

مؤشر التنمية البشرية أداة تعمل على قياس مدى العلاقة بين مستوى النمو الإقتصادي و مستوى التنمية الإجتماعية من خلال تحديد الإمكانات التي وفرتها الدولة المتمثلة في الأبعاد الثلاثة التالية:

أ). أمل الحياة عند الولادة الذي يعني العيش حياة طويلة و صحية

ب). إكتساب المعرفة، تقاس بقدرة الشخص البالغ على الكتابة و القراءة بنسبة مئوية.

ج). الدخل الفردي، أو مستوى العيش، يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القدرة الشرائية.

أما فيما يخص مؤشر التنمية في الجزائر و بناء على الأبعاد الثلاثة لهذا المؤشر سيتناول هذا الجزء كل من المستويين التعليمي و الصحي لمعرفة مدى إرتباط ما تم توفيره بما تم تحقيقه.

1.1.التعليم: لم تدخر الجزائر جهدا منذ استقلالها في سبيل رفع المستوى التعليمي للفرد و القضاء على الأمية في أوساط الشعب وذلك بمضاعفة عدد المدارس و الثانويات و الجامعات و نشرها عبر التراب الوطني لتمكين الجميع من الحصول على الحق في التعليم دون تمييز بغض النظر عن نوعية الخدمات المقدمة بحكم أن الجزائر دولة فتية.

---

[125] د.اقاسم عمر، لمطوش لطيفة، التنمية البشرية في الجزائر،ص،148

[126] PNUD : تقرير التنمية البشرية 2016 ، ص39

[127] د.قاسم عمر، لمطوش لطيفة، ص،ص، 154و 155

1.1.1.علاقة الإرتباط بين تطور عدد المؤسسات التعليمية و نسب البنات في الإبتدائي

الشكل البياني27:معامل الإرتباط بين تطور عد المدارس و تطور نسب البنات في الإبتدائي بين 1962و 2011

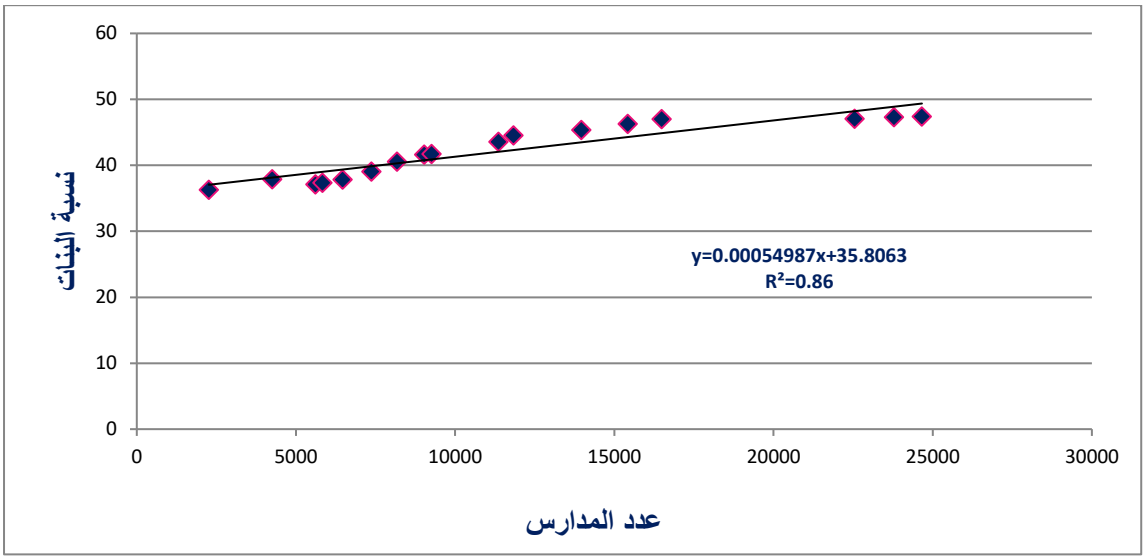

المصدر: انظر الجدول ( ) من الملحق.

عند دراسة العلاقة بين تطور عدد المدارس و تطور نسبة البنات في الأقسام الابتدائية في الجزائر منذ الإستقلال تتجلى مدى مساهمة التنمية الاقتصادية التي عرفتها البلاد في نشر المؤسسات التعليمية وانعكاسها على التنمية الاجتماعية المتمثل في تراجع الأمية بين المواطنين وارتفاع المستوى التعليمي خاصة لدى النساء.

من خلال الشكل البياني السابق تبدو العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية جدا(r=0.9264)، و بالاعتماد على r^2 في تفسير هذا الإرتباط بين نسبة البنات و عدد المدارس فان 86 % من التغير الإيجابي الذي طرأ على نسب البنات في الإبتدائي يفسر بتطور عدد المدارس و انتشارها عبر التراب الوطني مما ساهم في تقريب المدرسة من الفتيات وبالتالي تلاشي فكرة حرمان البنت من التعليم بسبب بعد المدارس، دون إغفال مدى مساهمة قرار مجانية التعليم وإجباريته في ذلك.

2.1.الصحة

إن اعتماد الجزائر مجانية العلاج خلال السنوات الأولى للاستقلال كان الهدف منه تمكين كل شرائح المجتمع من الاستفادة من الخدمات الصحية دون تمييز، لأن أغلبية السكان كانوا ينتمون إلى الطبقة الفقيرة نظرا للإمكانات المادية الضعيفة المتوفرة في البلاد بالإضافة إلى مجانية العلاج فقد تم توزيع العديد من المؤسسات الصحية عبر الوطن خلال مختلف مراحل العملية التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ البداية، من أجل القضاء على العديد من الأمراض و تحقيق مستوى صحي جيد للجميع.

1.2.1.تطور الإنفاق على القطاع الصحي

كما أن عامل الإنفاق على القطاع الصحي يلعب هو الأخر دورا لا يستهان به في تحسين الحالة الصحية للمواطن،لأن بلوغ حصة قطاع الصحة من إجمالي ميزانية الدولة نسبة 15% سنة 2010 أمر يستحق الذكر، والشكل البياني الموالي يوضح توزيع نسب ميزانية الصحة إلى ميزانية الدولة خلال الفترة 2004-2013.

الشكل البياني28: نسبة ميزانية الصحة الى ميزانية الدولة

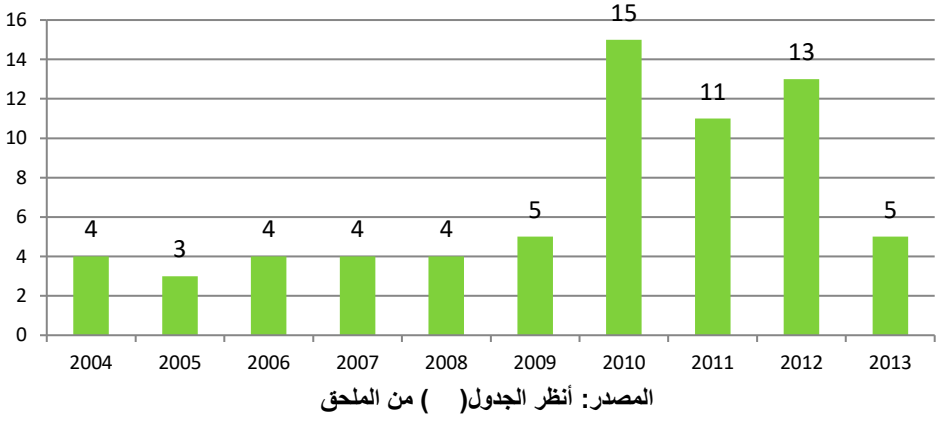

المصدر: أنظر الجدول( ) من الملحق

1.2.1.العلاقة بين تطور أمل الحياة معدل وفيات الرضع و انتشار المؤسسات الصحية عبر الوطن

إن السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ استقلالها المتمثلة في مجانية العلاج عملت على تحسين المستوى الصحي للمواطن بشكل كبير، من بين أهداف هذه السياسة الصحية العمل على جعل المواطن يستفيد من الخدمات الصحية المقدمة قصد القضاء على العديد من الأمراض و الأوبئة، فكان الحل الأمثل هو توصيل الخدمة إلى المواطن بتوزيع العديد من المراكز الصحية عبر الوطن، لتتمكن كل شرائح المجتمع من الحصول على الخدمة خاصة النساء لأن المجتمع الجزائري في السنوات الأولى من الأستقلال كان يتميز بالريفية و ما يحمله هذا المصطلح من عبارات.

لتوضيح مدى مساهمة هذه المبادرة في الحفاظ على صحة أهم ركائز المجتمع الأم و الطفل ستتم دراسة مدى ارتباط تلك الزيادة في أعداد المؤسسات الصحية و تراجع وفيات الأطفال الرضع لأن هذا المؤشر قد يعتبر إلى حد كبير معيارا لقياس التقدم الصحي الذي تحرزه الدولة.

الشكل البياني29: الارتباط بين تطور عدد العيادات العمومية و تراجع معدل وفيات الرضع

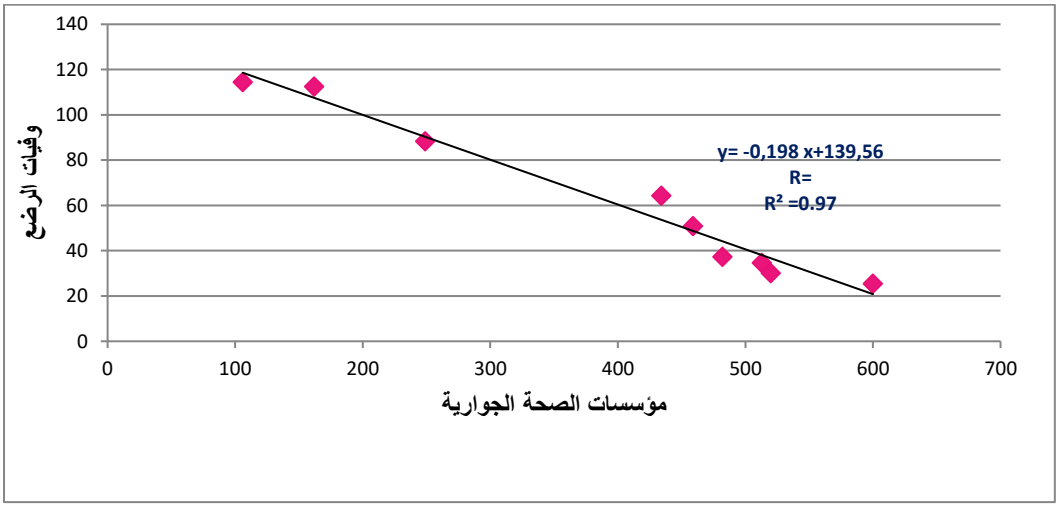

المصدر:الجدول( ) من الملحق.

إن توزيع مؤسسات الصحة الجوارية عبر العديد من نقاط التراب الوطني أثمر في الحفاظ على توصيل المعلومة الصحية إلى شريحة النساء بفضل التواصل بين القابلة والحوامل مما أنتج ثقافة صحية لديهن يمكن اعتبارها جيدة إذا ما قورنت بذي قبل و هو ما أثر بدوره على معدلات وفيات الرضع.

فدراسة الارتباط بين تزايد عدد هذه المؤسسات و تراجع معدل وفيات الرضع أكدت أن العلاقة العكسية بينهما جد قوية تكاد تكون علاقة تامة لان قيمة r تساوي (–0.9853)، أما قيمة r^2 فتساوي 0.97 أي أن توصيل الخدمة والمعلومة الصحية إلى النساء بتقريب المؤسسة منهن قد ساهم بنسبة 97 % من تراجع وفيات الرضع حسب المعطيات المتوفرة.

الشكل البياني30: العلاقة بين ارتفاع أمل الحياة و تراجع معدل وفيات الرضع

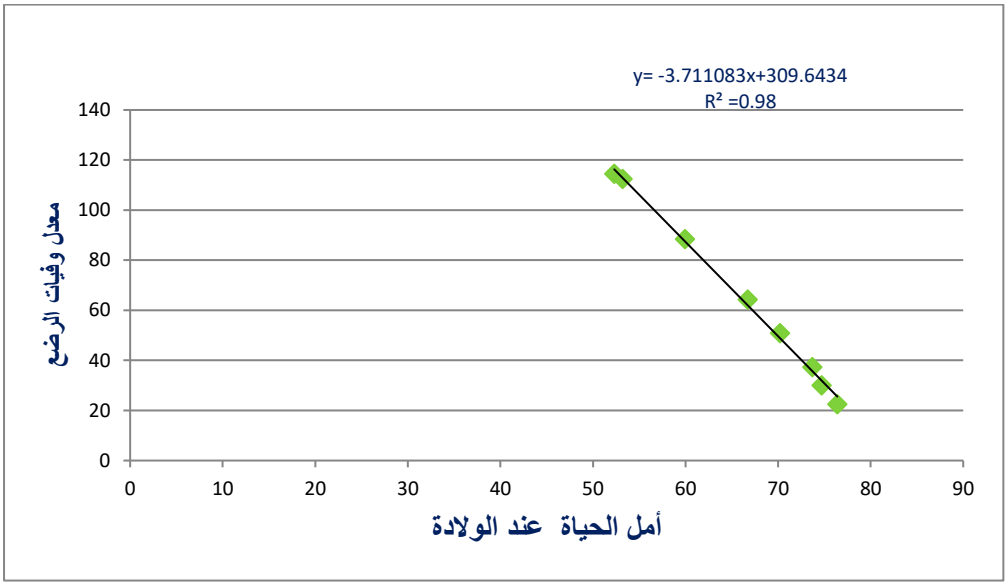

المصدر: انظر الجدول( ) من الملحق.

الشكل البيان السابق يبرز تلك العلاقة العكسية القوية جدا التي تربط تطور أمل الحياة عند الولادة بتراجع وفيات الرضع فالقيمة القريبة جدا من الواحد لمعامل الارتباط (r=−0.9913) تؤكد مدى وطادة هذه العلاقة، و يبقى حساب r^2 المساوي لـ0.98 يشرح أن ارتفاع أمل الحياة المحقق بفضل التحسن الصحي في الجزائر ساهم بنسبة 98 % من تراجع وفيات الرضع لتؤكد هذه النتائج أن التنمية الإقتصادية التي أثمرت إجتماعيا (تنمية اجتماعية) بعيدا عن المستوى الرفيع للخدمة المقدمة قد ساهمت بالقدر الوافر في القضاء على العديد من الأمراض و الأوبئة التي كان المجتمع يعاني منها عند الاستقلال و بالتالي تراجع معدل الوفيات العامة و وفيات الرضع بالأخص نتيجة لتحسن الوضع الصحي و ارتفاع أمل الحياة.

2 .تأثر المؤشر التركيبي للخصوبة بالعوامل السوسيو–اقتصادية في الجزائر

الشكل البياني31: تطور مؤشر التنمية البشرية و تراجع المؤشر التركيبي للخصوبة

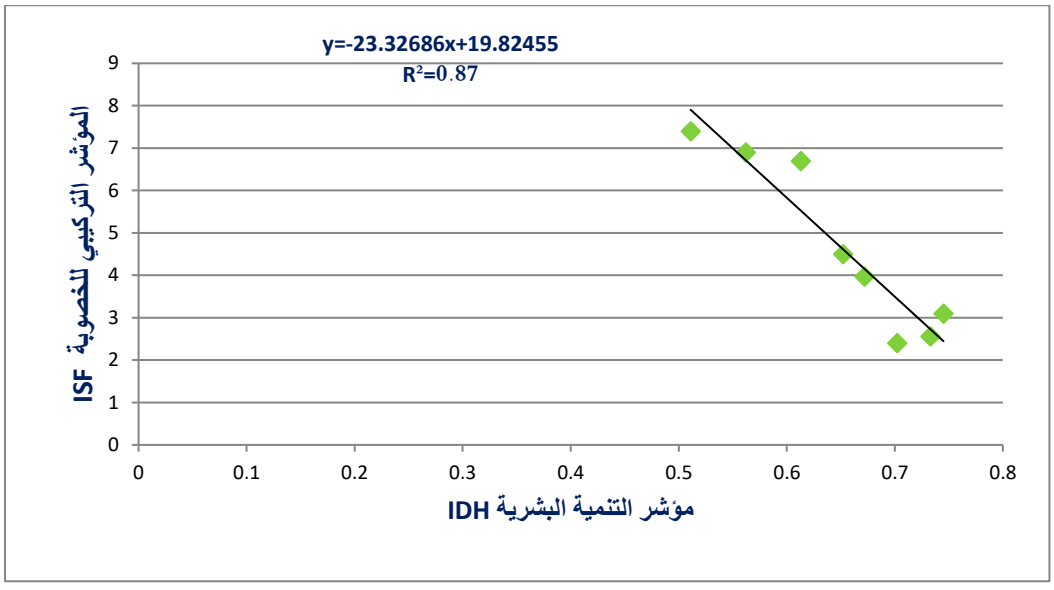

المصدر: انظر الجدول( ) من الملحق.

يعتبر مؤشر التنمية البشرية مقياسا مركبا للدخل والتعليم والصحة (كما سبق توضيح ذلك) بديلا عن الناتج المحلي الإجمالي، تم الاعتماد عليه من طرف الدول على نطاق واسع لرصد مدى تقدم حالة الأفراد و معرفة نوعية هذا التقدم و أسبابه، لذا سنركز على مدى مساهمة التطور الحاصل في هذا المؤشر على خصوبة النساء في الجزائر.

نتائج دراسة علاقة الإرتباط بينه و مؤشر الخصوبة أكدت بأن العلاقة بينهما وثيقة و قوية و عكسية في نفس الوقت إذ أفرزت نتائج حساب معامل الارتباط بين المتغيرين عن $r = -0.9326$ و $r^2 = 0.87$ حيث يمكن الإعتماد على مؤشر التنمية البشرية لتفسير تدحرج مؤشر الخصوبة، حيث أن 87% التغيرات التي طرأت على مستويات الخصوبة تفسر بتطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

1.2 .علاقة الخصوبة باستعمال موانع الحمل

الشكل البياني32:علاقة الخصوبة باستعمال موانع الحمل

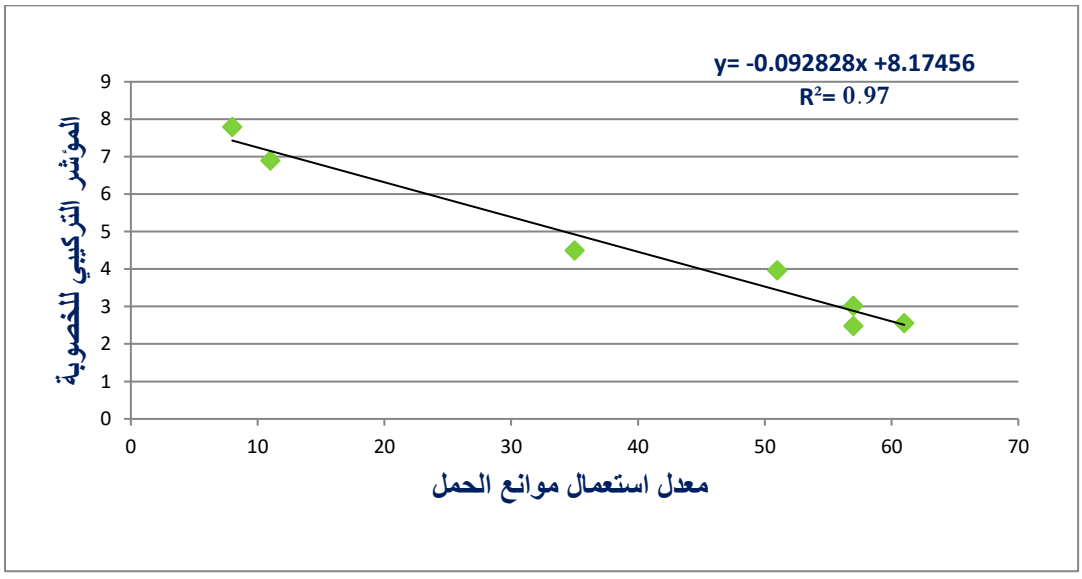

المصدر:الجدول( ) من الملحق

السياسة السكانية التي انتهجتها الجزائر في بداية الثمانينات مكنت العديد من النساء من معرفة مدى ضرورة التباعد بين الولادات حفاظا على صحتهن و صحة أبنائهن أعطت نتائج مرضية فيما يخص توصيل المعلومة إلى النساء و توعيتهن حول مختلف وسائل منع الحمل و طرق استعمالها ساهم في ارتفاع معدل استعمال النساء لهذه الوسائل، هذا الأخير انتقل من 8 %سنة 1968 إلى 35 % سنة 1986 أي بعد ثلاث سنوات من بداية برنامج التباعد بين الولادات الذي انطلق فعليا سنة 1983، و لمعرفة مدى ارتباط المتغيرين فيما بينهما تم حساب معامل الارتباط لهذه العلاقة فكانت النتائج على النحو التالي: معامل الإرتباط $r = -0.9842$ في حين أن $r^2 = 0.97$، النتائج تثبت أن هذه العلاقة قوية جدا تكاد تكون علاقة تامة بين استعمال النساء لموانع الحمل و تراجع الخصوبة.

2.2. علاقة الخصوبة بمعدلات تمدرس البنات

الشكل البياني33:تطور معدلات تمدرس البنات و علاقته بالخصوبة

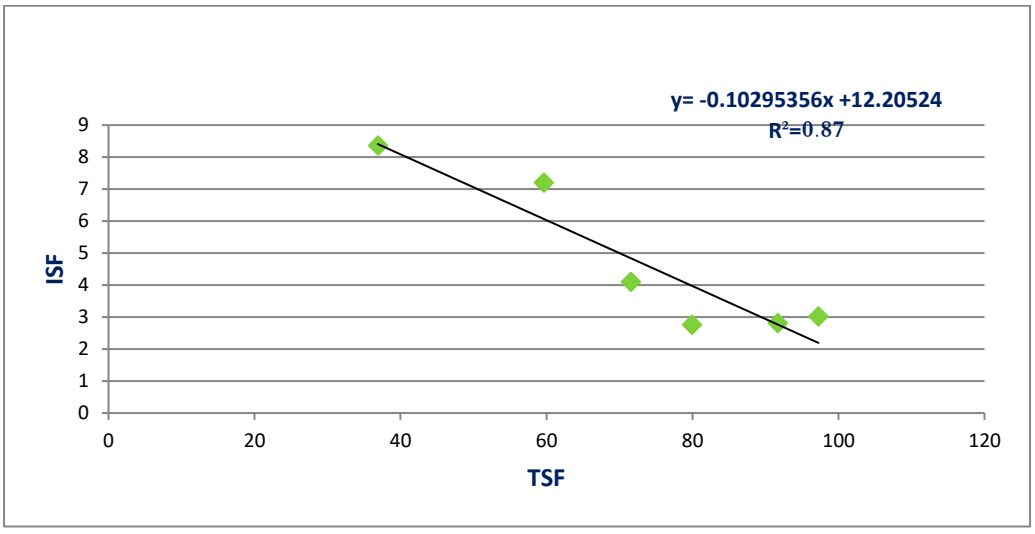

المصدر: الجدول( ) من الملحق.

الأعداد الكبيرة من المؤسسات التعليمية المنتشرة عبر الوطن ساهمت في تمكين الكثير من البنات من الفوز بمقعد في المدرسة و فتح باباً واسعاً للتخلص من الجهل و الأمية الذين سيطرا وقتاً طويلاً على حياة المرأة الجزائرية.

فعند حساب معامل الارتباط لمعرفة نوع العلاقة بين تمدرس البنات و شدة الخصوبة تبين من خلال النتائج المحصل عليها أن العلاقة بين المتغيرين تبدو علاقة عكسية قوية حيث r= 0.9315- و منه فان r^2=0.87 مما يسمح لنا بالقول بان 87 % من التغيير الذي طرا على مؤشر الخصوبة يفسر بارتفاع معدلات تمدرس البنات.

3.2.علاقة الخصوبة بعمل المرأة

الشكل البياني34:تطور عمل المرأة و علاقته بالخصوبة

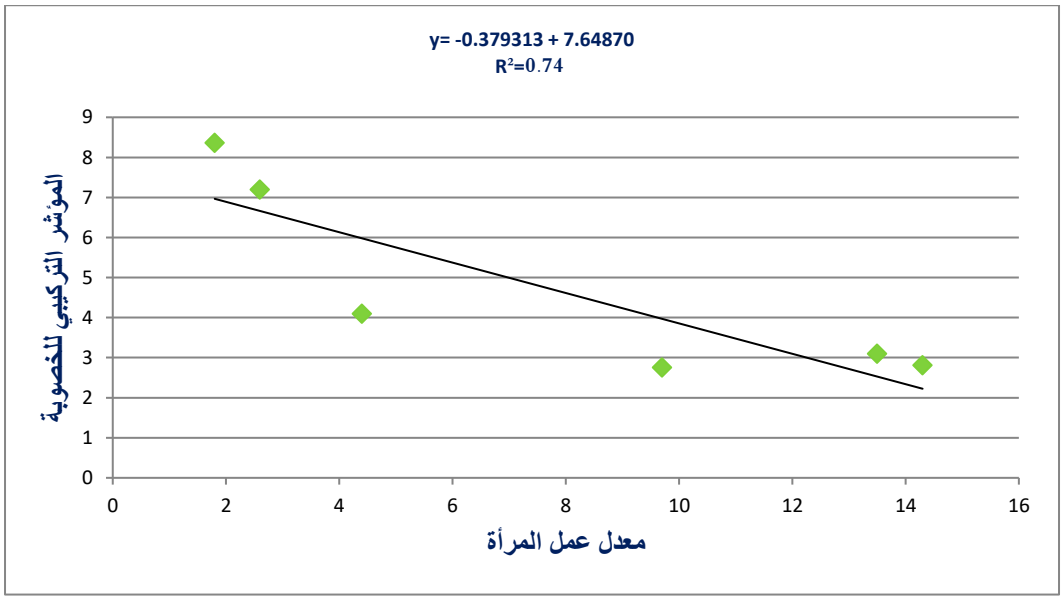

المصدر: الجدول( ) من الملحق.

من خلال الشكل البياني السابق نستنتج أن العلاقة بين عمل المرأة و خصوبتها تبدو نوعا ما حسنة إذ أن معامل الإرتباط r=-0.8578 و أن 74 % هي نسبة مساهمة عمل المرأة في تراجع الخصوبة، لأن ازدواجية مسؤولية المرأة جعلتها تفكر في حل وسط يمكنها من التوفيق بين مهمة نبيلة تتمثل في تربية الأبناء، و أخرى ذاتية تطلعية نحو مستقبل أفضل تحقق بها ذاتها لتمكن من فرض نفسها بعد التعلم و الحصول على منصب عمل بفعل الإستقلالية المادية التي تحصل عليها و تحقق لنفسها مكانة إجتماعية مرموقة تليق بمستوى تطلعاتها.

3. خلاصة

التنمية الاقتصادية التي حققتها الجزائر عملت على تحسين المستوى المعيشي للمواطن عن طريق التنمية الإجتماعية التي تولدت عنها، فمن خلال البرامج التنموية المنجزة في الجزائر منذ الإستقلال إلى اليوم تحقق الكثير من الإنجازات، مثل توفير العديد من السكنات و توزيع المدارس و المصحات عبر مختلف المناطق وكذا تقديم خدمات مجانية ساهم هو الآخر في رفع مستوى معيشة المواطن وغَيَر الكثير من السلوكيات، مما أعطى نتائج مرضية إلى حد ما إذا ما قورنت بذي قبل أو بالعديد من الدول النامية.

هذا التحسن الذي برز على كل الأصعدة الإجتماعية، الثقافية و الفكرية الذي تزامن مع ظهور العولمة وانفتاح المجتمع على العالم الخارجي قاده إلى تبني سلوكيات قد تكون غريبة عنه، أو قد تفرضها الظروف المعيشية الجديدة مثل تقليص عدد أفراد الأسرة الموسعة بشكل مستمر بظهور الأسر النووية من جهة و إنجاب عدد قليل من الأبناء من جهة أخرى بسبب قضاء المرأة سنوات عدة في التعليم قبل الزواج ثم البحث عن عمل أو العمل حتى ولو بعد الزواج يجعلها تبحث عن التوازن في حياتها الأسرية و بالتالي تلجا إلى تقليص عدد الأبناء الذين تنجبهم لتتمكن من السيطرة على كل المعوقات التي تعتريها.

و لأن الإنسان يسعى إلى الارتقاء في مجتمعه غالبا ما يلجأ إلى تحديد نسله ليتفرغ لتحقيق أحلامه التي لا تنقطع.

فخلال دراسة الوضعية الإقتصادية للجزائر و علاقة التنمية الإقتصادية التي حققتها و كذا دراسة العلاقة بين بعض العوامل وتراجع الخصوبة كانت كل النتائج تؤكد قوة تلك العلاقة سواء طردية كانت أو عكسية. و منه فان التنمية الإقتصادية(الإجتماعية) التي عرفتها البلاد عملت على تقليص و تراجع خصوبة النساء بفعل اهتمامهن بالدراسة والعمل و غيرهما.

تمهيد

خلال هذا الجزء من الدراسة نعرف بالولاية باختصار ثم نقدم بعض المعطيات عن سكان الولاية في لمحة وجيزة نظرا لتقارب المعطيات المتعلقة بولاية وهران و كذا الجزائر هذه الأخيرة التي فصلنا فيها بقدر كاف خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة، لذا سنكتفي ببعض المعطيات لإبراز هذا التقارب و التشابه في نمو السكان بين الولاية و الوطن، ونعطي مجالا أوسع لتقديم النتائج المحصل عليها خلال الدراسة الميدانية.

ا).ميدان الـدراســة

1.تقديم الولاية

وهران هي ثاني أكبر مدن الجزائر بعد العاصمة وإحدى أهم مدن المغرب العربي تقع في شمال غرب الجزائر على بعد 432 كيلومترا عن الجزائر العاصمة. يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط و جنوبا ولاية سيدي بلعباس وولاية مستغانم ومعسكر شرقا، أما من الغرب تحدها ولاية عين تموشنت تبلغ مساحتها حوالي 2114 كم بتضاريسها تشكل 13% سهول، 10% جبال و 63% مرتفعات و 14% تضاريس أخرى، شّهدت المدينة منذ القديم اهتمام الحضارات المختلفة وأطماعها، فتقلب حكمها بين سلالات حاكمة محلية من أمازيغ وعرب وبين محتلين أسبان وفرنسيين،ترك كل واحد منهم بصمته لتكون شاهدا على عراقة المدينة.

كانت وهران تتكون من 11 بلدية و 3 دوائر هي: وهران – ارزيو – المرسى الكبير حسب قانون 09/84 فبراير1984، وبموجب المرسوم التنفيذي الصادر في الجريدة الرسمية تحت رقم 91 -305 لـ 20 أوت 1991 عدلت إلى 9 دوائر و 26 بلدية يمكن ملاحظتها على الخريطة الإدارية التالية.

2.الخريطة الإدارية لولاية وهران

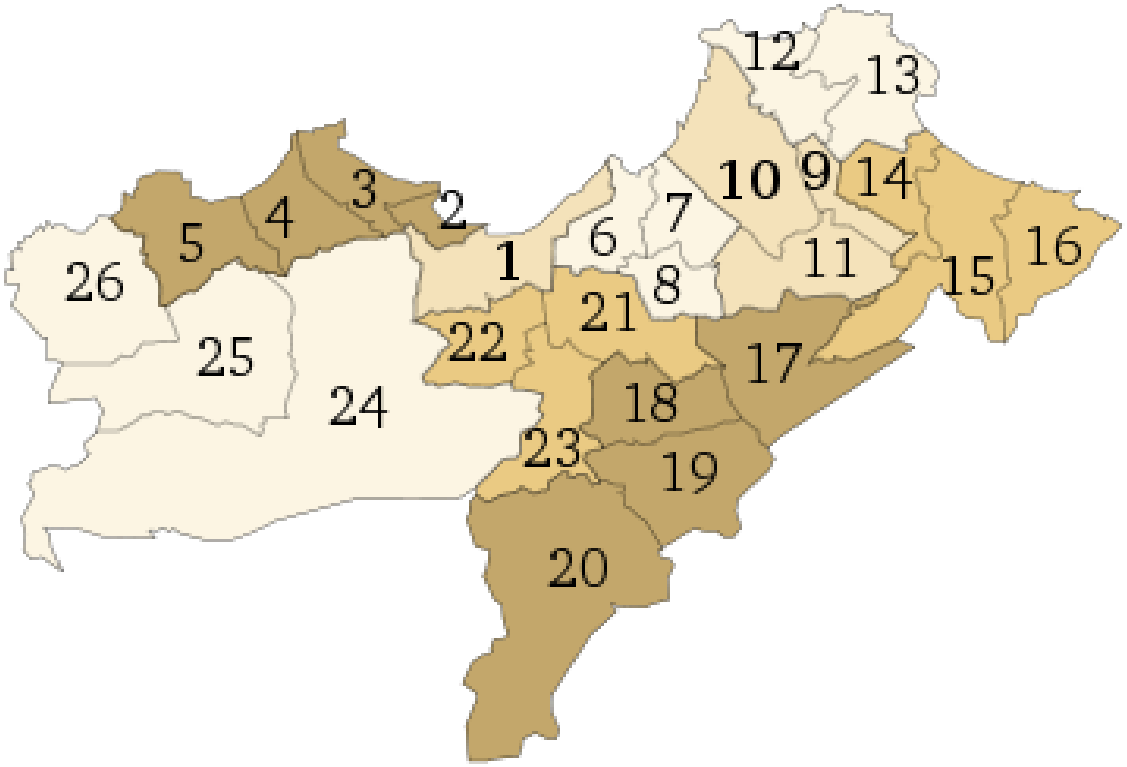

توزيع دوائر و بلديات ولاية وهران

الرقم	الدوائر	البلديات
1	وهران	وهران (1)
2	عين الترك	عين الترك – (3)المرسى الكبير(2) – بوسفر(4)– العنصر (5)
3	أرزيو	(13)أرزيو – سيدي بن يبقى (12)
4	بطيوة	بطيوة – (15) عين البية – (14) مرسى الحجاج (16)
5	لسانية	السانية – (22) الكرمة – (23) سيدي الشحمي21)
6	بئر الجير	بئر الجير – (6) حاسي بونيف – (8) حاسي بن عقبة (7)
7	بوتليليس	بوتليليس – (25) مسرغين – (24) عين الكرمة26)
8	وادي تليلات	وادي تليلات –(19) طفراوي – (20) البرية – (18) بوفاطيس (17)
9	قديل	قديل – (10) بن فريحة – (11) حاسي مفسوخ9)

3. لمحة وجيزة حول الوضعية الديمغرافية لولاية وهران مقارنة بالجزائر

1.3.تطور بعض المؤشرات السكانية في الجزائر ووهران من 1966 إلى 2008

أ).تطور عدد سكان الجزائر وولاية وهران

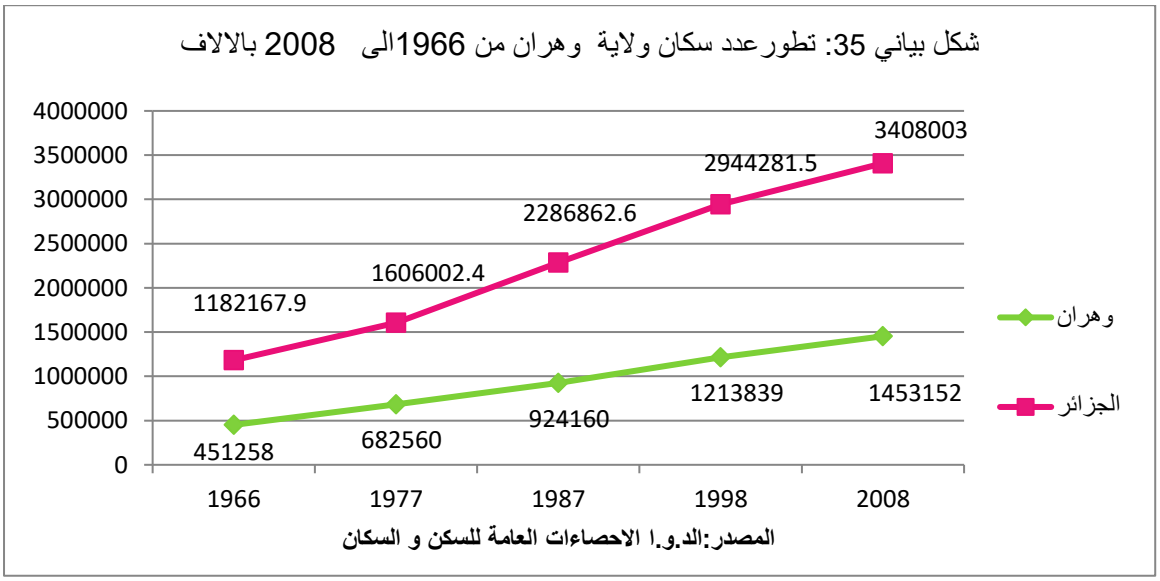

تضاعف عدد سكان الجزائر حوالي ثلاث مرات (2.9) خلال الفترة الممتدة بين أول تعداد للسكان سنة 1966 وآخر تعداد سنة 2008، كما تضاعف عدد سكان ولاية وهران بنفس الوتيرة تقريبا(3.2) مرة خلال نفس الفترة الزمنية كما هو مبين في الشكل أعلاه و الفارق بين تضاعف سكان الوطن و تضاعف سكان الولاية يبدو جد ضئيل.

هذا الفارق الذي لا يكاد يذكر(0.3) قد يرجع إلى أن الوطن يضم العديد من الولايات التي لازالت تتميز بمعدلات للخصوبة جد عالية في حين تضم الولاية أيضا مناطق تتميز بخصوبة مرتفعة، فقد تعطي الولاية صورة مصغرة عن الوطن بشكل تقريبي.

ب).تطور المعدل الخام للمواليد في الجزائر ووهران.

الشكل البياني36: المعدل الخام للمواليد لكل من الجزائر ووهران 1970/2008

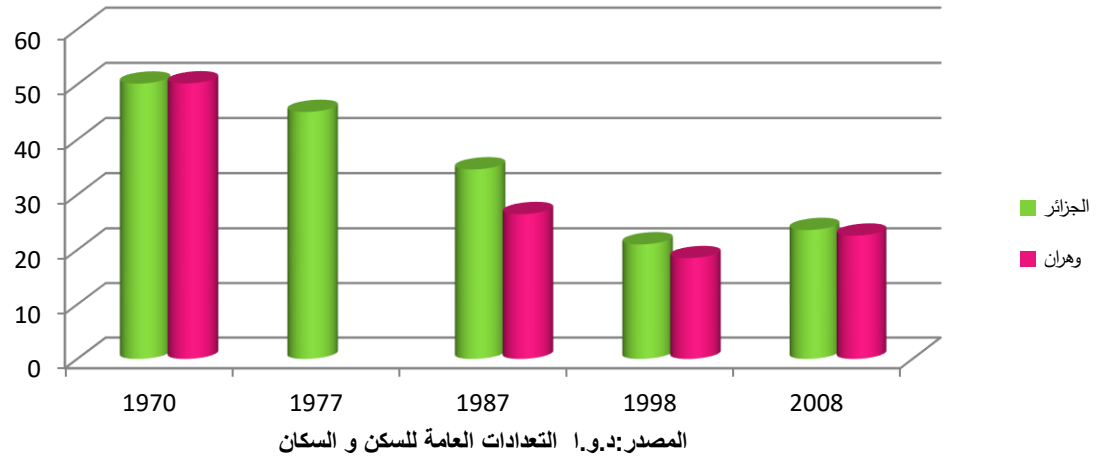

المصدر:د.و.ا التعدادات العامة للسكن و السكان

من خلال الشكل البياني أعلاه يمكن ملاحظة ذلك التقارب الكبير في معدلات المواليد بين ولاية وهران وكامل الوطن خاصة في السنوات الأولى للاستقلال، وما يفسر ذلك هو أن الأوضاع المزرية التي مرت بها الجزائر آنذاك عمت كل المناطق الريفية والحضرية للوطن بما فيها ولاية وهران.

بدأت معدلات المواليد في كل الولاية و الوطن في التراجع من سنة إلى أخرى بفعل تحسن الظروف الأمنية و الاقتصادية للوطن مما ساهم في توزيع العديد من المؤسسات الصحية عبر الوطن، ويستمر شبه التساوي بين تلك المعدلات حتى بعد عودتها إلى الارتفاع في بداية العشرية الأولى من هذا القرن.

أما فيما يخص اتساع الهوة بين عدد المواليد في الوطن والولاية المسجل خلال إحصاء 1987 فقد يعود إلى أن البرنامج الوطني للتباعد بين الولادات الذي عملت به الدولة منذ 1983 الذي ركز على نشر مراكز حماية الأمومة والطفولة عبر التراب الوطني، والذي كانت وهران من الولايات الأولى التي تم فيها نشر الفكرة كونها ثاني أكبر المدن الجزائرية كما سبق

الذكر، قد يكون دافعا لانتشار فكرة التباعد بين الولادات بسرعة كبيرة عكس العديد من ولايات الوطن التي استمر فيها التحلي بمعدلات عالية للمواليد، حتى بعد انطلاق البرنامج منها الولايات الداخلية والجنوبية خاصة المناطق الريفية التي لم تحض الفتاة فيها بحقها من التعليم ولم تبلغ مستويات تعليمية عالية إلا مؤخرا وهو ما أثر على المعدل الوطني للمواليد.

ج).تطور معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر ووهران بين التعدادات الخمس

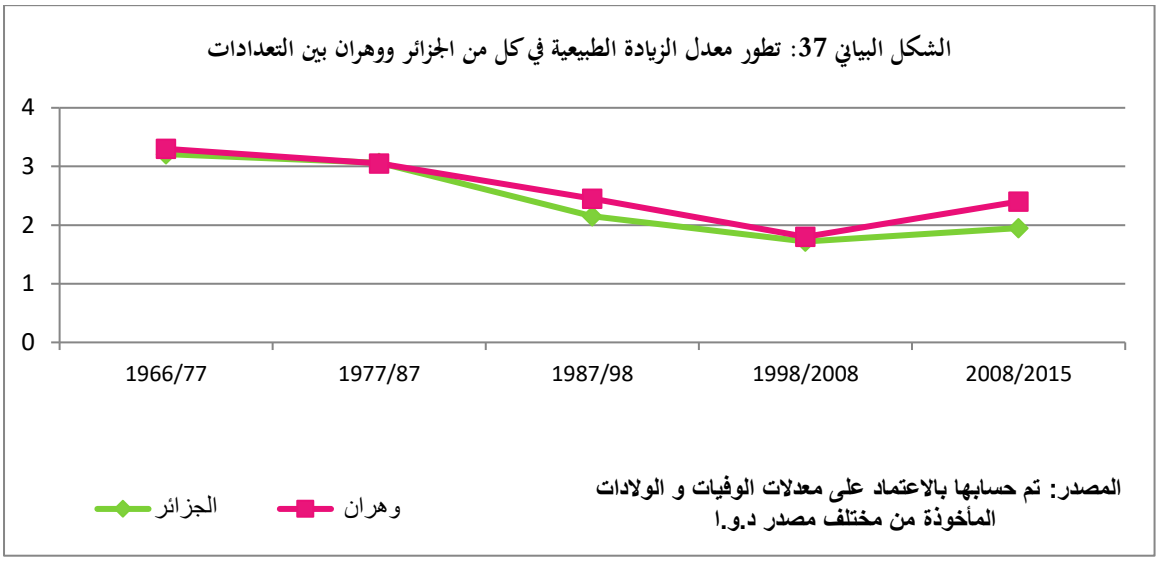

التوافق الكبير بين المنحنيين طيلة المدة المدروسة يثبت التشابه بين ما مر به نمو السكان في الوطن مما يعكس مدى التقارب في المستوى المعشي و الثقافي لسكان الولاية و المجتمع ككل، حتى بعدما عاد المعدل ليسجل زيادة طفيفة في الفترة الأخيرة.

لكن ما يبرز على المنحنى تباعد المنحيين نسبيا خلال الفترة الممتدة بين 87 و 98 بالرغم من التناقص الملاحظ لعدد المواليد في الولاية مقارنة بالوطن خلال نفس الفترة و المفترض أن يكون السبب في ذلك كون وهران من المدن الكبرى

في الجزائر و التي انطلق فيها برنامج تباعد الولادات، فقد يكون لذلك أثر على عدد المواليد أما هذه الزيادة في معدل النمو الطبيعي قد ترجع إلى الهجرة، فكما يعرف العديد أن ولاية وهران شهدت توسعات مستمرة خاصة على مستوى الجهة الشرقية بسبب هجرة أعدادا كبيرة من السكان من مختلف الولايات و الولايات المجاورة على وجه الخصوص.

د).تطور معدلا الخصوبة حسب فئات السن الخماسية في الجزائر و وهران(1970، 1998،2008)

الشكل البياني38: تطور معدلات الخصوبة حسب فئات السن الخماسية في الجزائر ووهران(1970/1998/2008)

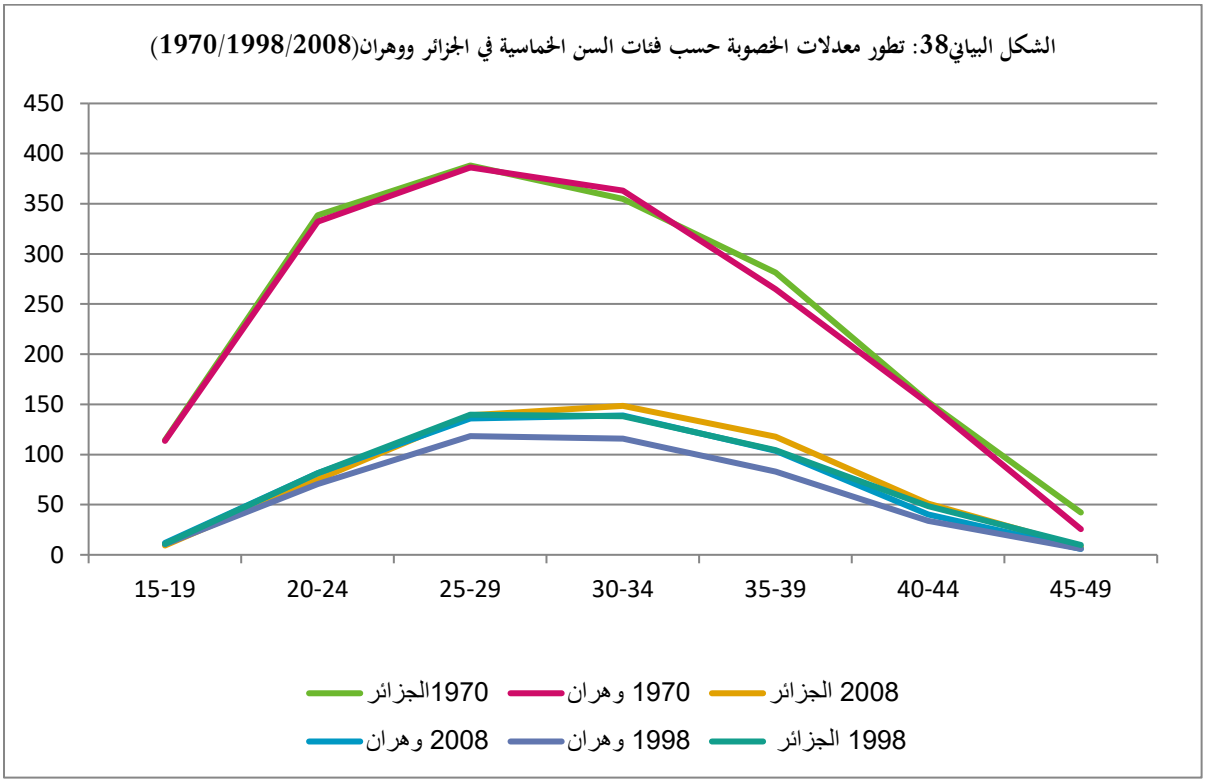

مرة أخرى يعود التقارب بين ولاية وهران و الوطن فيما يخص بعض المتغيرات الديمغرافية، و هنا يلاحظ ترافق منحنى توزيع معدلات الخصوبة حسب فئات العمر الخماسية للولاية ومنحنى نفس التوزيع عبر الوطن، حيث أن تطابق المنحنيين يكاد يبدو كليا.

المهم في الأمر هو أن شبه التطابق بين المنحنيين دام لفترة طويلة أي ما قارب أربع عشريات من الزمن و هو ما يؤكد بان اتجاه الخصوبة في الولاية يتراجع بنفس الوتيرة المتوسطة لتراجع الخصوبة في الوطن، و لعل أكبر متسبب في ذلك التراجع هو ارتفاع سن المرأة عند الزواج الأول وكذا استعمال النساء في كل من الولاية والوطن لمختلف وسائل منع الحمل منذ الثمانينات خاصة بعد ما تم تعميمها عبر التراب الوطني.

كما أن للمشاركة الاقتصادية للمرأة دور لا يمكن إغفاله خاصة بعد النتائج المشرفة التي حققتها في مشوارها الدراسي، لتتصدر الظروف المادية (العامل الاقتصادي) قائمة العوامل المتسببة في تراجع الخصوبة النوعية، و التي تؤثر هي الأخرى على متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال فترة خصوبتها، تراجع هذا الأخير من 8.2 و 8.36 طفل لكل امرأة في كل من وهران و الجزائر على التوالي سنة 1970 إلى 2.6 و 2.8 بنفس الترتيب سنة 2008، ثم عاود الإرتفاع على المستوى الوطني حتى يتجاوز بقليل ثلاثة أطفال لكل إمرأة (2016/3.1) في غياب معطيات عن ولاية وهران، وتبقى نتائج البحث الميداني الذي أجري في مدينة وهران غير بعيدة عن المعدل الوطني حيث أسفرت عن معدل قدر بـ2.57 طفل لكل امرأة.

هـ).تطور عدد النساء في سن الإنجاب في الجزائر و وهران حسب مختلف الإحصاءات (2008/1966).

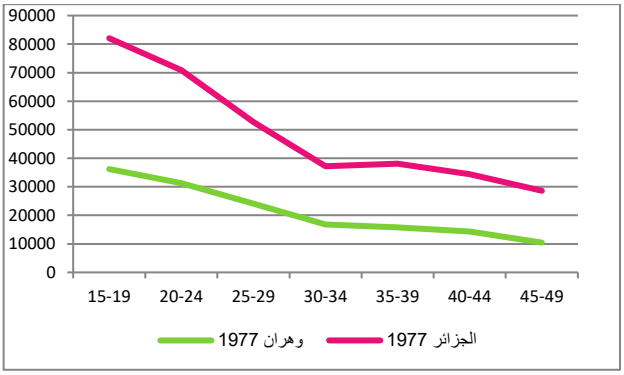

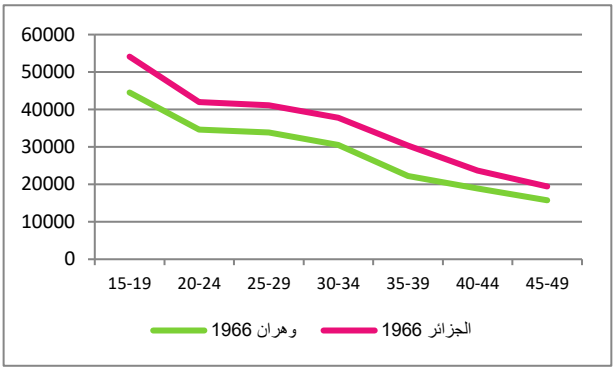

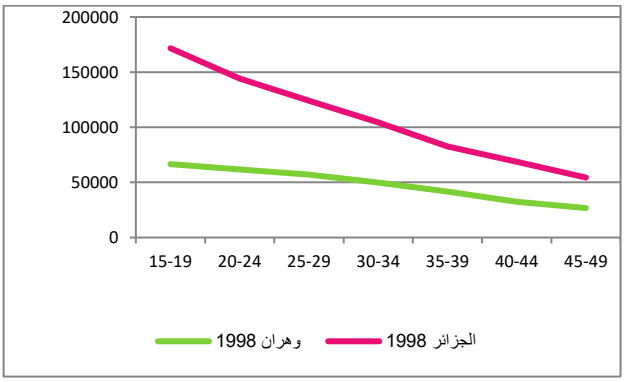

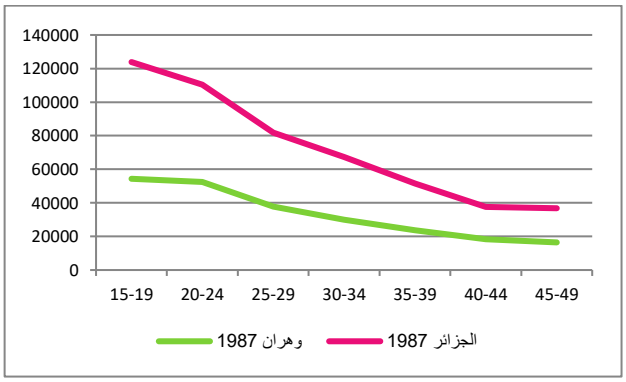

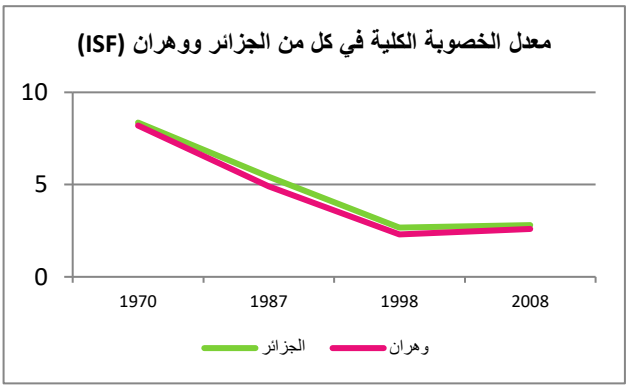

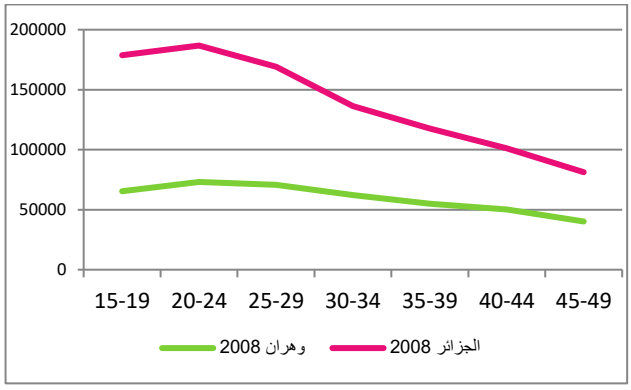

1- Algérie: RGPH, 1966, 1977, 1987, 1998,2008 //2008 : Annuaire statistique de l'Algérie nº 29, résultats :2009/2011, édition 2013,p13.// 2008 : annuaire statistique de l'alg²erie, nº27,2011.

2-Oran : 1966, recensement général de la population et de l'habitat 1966, wilaya d'Oran, serie1volume x, Oran 1969, pp 12,14

1977 : recensement général de la population et de l'habitat 1977, wilaya d'Oran, p25. 1987 : collection statistique nº 46, RGPH 20 mars 1987, données synthétiques par wilaya, novembre 1993, série résultats-volume nº 4, p18.

1998 : collection statistique nº5, RGPH 1998, série résultat nº 01, p34.

خلال الأشكال البيانية السابقة التي تبين تطور توزيع عدد النساء في سن الإنجاب في كل من ولاية وهران والجزائر حسب فئات الأعمار الخماسية عبر التعدادات الخمسة التي أجرتها الجزائر، و عند تتبع كل منحنيات هذا التوزيع لفئة النساء في سن الإنجاب في ولاية وهران يتضح أنها تسير بنفس الوتيرة التي سارت بها منحنيات زيادة عدد النساء في سن الإنجاب في الجزائر.

حتى تلك الانحناءات التي تطرأ على منحنى تطور عدد النساء في سن الإنجاب في الجزائر من حين لآخر خلال الفترات المذكورة، نفس التعليق قد يقدم حول تطور معدل الخصوبة الكلية في وهران والجزائر.

و).تطور معدل وفيات الرضع بالألف عبر الوطن و الولاية

الشكل البياني39:تطور معدل وفيات الاطفال الرضع في كل من وهران و الجزائر(1969–2010)

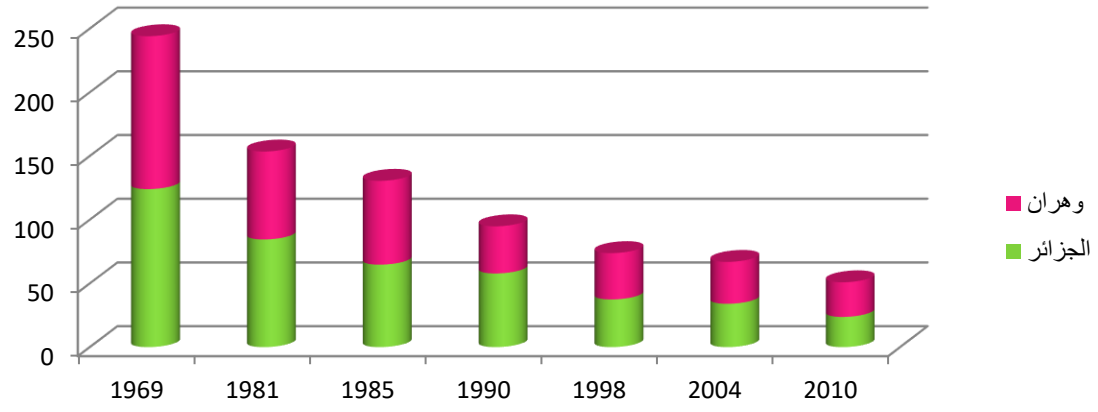

المصدر:د.و.ا تعدادات السكن و السكان

في هذا المقام و نظرا لما تم التعرف عليه من تشابه نمو السكان بشكل عام في كل من الوطن و الولاية على حد سواء ننتقل إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

II). الـدراسـة الميـدانيـة

يعتبر الجزء التطبيقي من هذه الدراسة إضافة توضيحية لما جاء فيها في الجزء النظري الذي أوليناه الكثير من الإهتمام للحديث عن موضوع الدراسة ووصفه بدقة بحسب ما تم التوصل إليه من معلومات ومعطيات، ولم نكتفي بقدر المعلومات الذي جمع من مختلف المصادر والمراجع، بل تم تثمين هذا العمل النظري ببحث ميداني للتقرب أكثر من الواقع المعاش والبحث عن المعلومة الأكثر حداثة.

ولأن البحث الميداني يتطلب جهدا عضليا ووفرة مالية ثم وقت لإجرائه كما يعلم أصحاب التخصص، وبحكم تقيدنا بالوقت اقتصر هذا البحث على بلدية وهران، فقد تكون هذه الدراسة إضافة حسنة لما قدم من طرف الباحثين في الميدان و مرجعا للراغبين في إجراء دراسات مستقبلية حول بلدية وهران.

1.أسباب إجراء البحث الميداني

إذا كانت الفرضيات المقترحة في الدراسة خطوة نحو إجابات افتراضية مؤقتة عن الإشكالية المطروحة، فان البحث الميداني في العديد من التخصصات عامة و الديمغرافيا خاصة خطوة أخرى للتقرب من الحقيقة والتوصل إلى معطيات أكثر حداثة، هذه الدراسة الميدانية تكتسيها أهمية كبيرة كونها تعمل على تأكيد أو نفي الفرضيات وغالبا ما تتوافق مع ما تأتي به الدراسة النظرية لذات الموضوع.

2. خطوات إجراء الدراسة الميدانية

1.2.الحدود المكانية و البشرية للدراسة الميدانية

في انتظار إجراء الإحصاء السادس للسكن والسكان في الجزائر والحصول على قاعدة بيانات جديدة كان الخيار الوحيد المتوفر هو قاعدة بيانات آخر إحصاء عام للسكن والسكان الذي أجري سنة 2008.

منها تم استخراج عينة الدراسة (الأسر) موزعة عبر أحياء هذه المقاطعات الاثنا عشر للبلدية.

أما المجال الزمني للدراسة فتميز بفترتين: الدراسة الاستطلاعية ثم الدراسة الميدانية.

1.1.2.الفترة الأولى

أ).الدراسة الاستطلاعية

الدراسة الاستطلاعية حسب عبد الرحمان العيساوي"هي دراسة استكشافية تسمح للباحث بالحصول على معلومات أولية حول موضوع بحثه كما تسمح له كذلك بالتعرف على الظروف والإمكانيات المتوفرة في الميدان ومدى صلاحية الوسائل المنهجية المستعملة قصد ضبط متغيرات البحث.

كما تعتبر الدراسة الاستطلاعية المرحلة المهمة والخطوة الفعالة والمنظار الذي يكشف الواقع في البحث العلمي،نظرا لارتباطها بالميدان فمن خلالها يتأكد الباحث من وجود عينة الدراسة ومعرفة بعض حيثيات الميدان بالتركيز على إمكانية إجراء البحث بشكل سهل يخلو من المشاكل، ويعمل على أخذ كل الإحتياطات في حال وجود صعوبات ليتمكن من إتمام بحثه.

تمت الدراسة الاستطلاعية التي أجريت على عينة مكونة من 30 أسرة.

2.1.2.نتائج الدراسة الاستطلاعية

إن نتائج الدراسة الإستطلاعية خطوة مهمة نحو دراسة ميدانية أكثر دقة، لأن الدراسة الإستطلاعية تعمل على التقليل من أخطاء البحث الميداني من خلال تجربة في الميدان لمن لم تسبق لهم الخرجات الميدانية حتى يتمكنوا من أخذ فكرة عن ميدان العمل، كما تفيد الباحث الذي سبق له العمل في الميدان في اكتشاف ميدان الدراسة واختبار الإستمارة ومعرفة مدى تجاوب المبحوثين وفهمهم للأسئلة المطروحة في الإستمارة حتى يتم تصحيح بعض الأسئلة بإعادة صياغتها أو إلغائها نهائيا وربما إضافة أسئلة أخرى خدمة لأهداف الدراسة من جهة، من جهة أخرى حتى لا يتلقى من يجري البحث صعوبات وعراقيل قصد إنهاء البحث في الوقت المحدد وتوفير الجهد.

ثم أن الدراسة الإستطلاعية تهدف إلى تأكيد وجود عينة الدراسة من عدمها على أرض الواقع ومدى سهولة أو صعوبة التواصل مع أفرادها للعمل على تحضير خطة عمل لإجراء البحث على العينة الكلية.

3.1.2.الفترة الثانية

بعد التأكد من وجود عينة الدراسة من خلال الدراسة الإستطلاعية، شرع في تطبيق الدراسة الميدانية التي دامت من أوت 2016 إلى فيفري 2017.

2.2.وسائل جمع معلومات الدراسة الميدانية

1.2.2.الإستمـارة

في طيات استمارة البحث طرحت كل الأسئلة التي تبادرت إلى الأذهان و التي يفترض أن يكون لها رابط بموضوع البحث، كما تم تصحيح بعض الأسئلة وحذف أسئلة أخرى فور إجراء الدراسة الإستطلاعية.

احتوى هذا الاستبيان عدة أسئلة سهلة و بسيطة في متناول كل المبحوثات.

التي قسمت إلى خمس محاور:

*محور حول خصائص المسكن.

* محور المعلومات الشخصية والحالة المهنية للمرأة.

*محور المعلومات الشخصية و الحالة المهنية للرجل.

* محور خاص بمعلومات حول خصوبة المرأة.

* محور أخير حول الوضع الإقتصادي (المادي) للأسرة.

كما اعتمد في غالبية هذه الإستمارة على الأسئلة المغلقة فكانت تتناوب بين أسئلة مغلقة ذات إقتراحين نعم أو لا، وأخرى مغلقة مرفقة باقتراحات يمكن للمرأة أن تختار إجابة واحدة أو أكثر و حتى يتسنى تحليلها بشكل جيد وواضح يخدم أهداف الدراسة.

2.2.2.مميزات الاستمارة

من الطرق الأكثر نجاعة و فعالية في نجاح البحوث الميدانية التي تعمل على استقصاء الحقائق و تفسير الغموض الذي يحيط بموضوع الدراسة ولم يتم التوصل إلى توضيحه بطريقة كافية في الجزء النظري لسبب أو لآخر، القيام بدراسة ميدانية لاستكمال ما تصبو إليه تلك الدراسة.

غالبا ما تكون الإستمارة الوسيلة الأكثر فعالية خاصة عندما تكون العينة كبيرة و الغرض هو جمع إحصائيات، بالإضافة إلى الاعتماد على المقابلة في ملأ الاستمارة لأن وجود الباحث في الميدان يسهل عملية ملأ الاستمارة ويخلق نوع من التواصل الذي يعمل على شرح ما يبدو غامضا بالنسبة للمبحوث، كما تعمل المقابلة على استقصاء بعض الحقائق دون أن يسأل المبحوث عنها، كل هذه الإجراءات تعمل على منح العمل الميداني مصداقية أكثر.

هذا لا يعني أن تكون هذه المصداقية مطلقة لأن بعض المبحوثين لا يزالون يجهلون الكثير عن فائدة البحوث الميدانية في تقصي الحقائق ومدى حاجة المجتمع لها لذا لا يمكن أن اعتبارها بحثا استطلاعيا حول خصوصيات المواطن، وبالتالي مازال الباحث يعاني من تكتم العديد من المبحوثين عن بعض الحقائق التي يعتبرونها شخصية لا يمكن البوح بها لأي. في حين يبقى الباحث يبذل كل ما في وسعه للحصول عليها خدمة لأهداف دراسته، في انتظار توصله إلى إجراء بحوث ميدانية بنفس مستوى تلك البحوث التي تجرى في الدول المتقدمة.

3.2.جودة العينة الكلية

تم استخراج عينة الدراسة الحالية بالاعتماد على قاعدة بيانات الإحصاء العام للسكن والسكان في الجزائر سنة 2008 باعتبارها الأكثر حداثة، لأن الجزائر تجري إحصاء عام للسكن و السكان كل 10 سنوات، فلحسن الحظ أنه تم

الحصول على هذه القاعدة، ولسوئه نجري هذا البحث معتمدين على قاعدة بيانات عمرها ثمن سنوات، وحتى تكون الجودة معيارا لهذه العينة تم استخراج عينة تتكون من 500 أسرة تتوزع على مختلف أحياء بلدية وهران.

نظرا لصعوبة إجراء البحوث الميدانية والتكلفة الباهظة التي تتطلبها تم الإتفاق مع زميلتي في القسم من نفس الدفعة على إجراء هذا البحث جماعة ربحا للوقت وتوفيرا للمال، وعليه فقد تم جمع ثلاث إستمارات في استمارة واحدة، و بعد إنهاء البحث الميداني مستعملين الإستمارة الموحدة شرع في عملية تفريغها.

وللأسباب السافلة الذكر وبحكم خصوصية الموضوع الذي تعالجه هذه الدراسة تم استثناء بعض الإستمارات منها:

*الإستمارات التي ملأت من طرف رجال.

*الإستمارات التي ملأت من طرف العازبات.

*الإستمارات التي ملأت من طرف الأرامل والمطلقات.

*الإستمارات التي ملأت من طرف المتزوجات اللائي لم ينجبن.

نذكّر بأن موضوع مذكرة إحدى زميلتي هو عمل المرأة (تطلب الموضوع إستجواب المرأة العاملة متزوجة كانت، أرملة، مطلقة،منفصلة أو عازبة) في حين كان موضوع الزميلة الثانية حول(الخدمات الصحية والمجيب عن الإستمارة هو رب الأسرة بغض النظر عن جنسه أو حالته المدنية).

تلك هي الأسباب التي قلصت عينة هذه الدراسة من 500 إلى 350 أسرة.

3.البرنامج المستعمل لتحليل النتائج

من الصعب أن تقوم بتحليل نتائج دراسة ميدانية ذات العدد الكبير بطريقة العد اليدوي، فكان لابد من إختيار البرنامج الذي يساعد على تحليل نتائج الدراسة الميدانية بأكبر سرعة و أكثر دقة، لذا كان البرنامج الإحصائي المعروف بالحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for social sciences) في طبعته العشرين الأداة المختارة لتحليل نتائج البحث الميداني.

III).توصيف عينة الدراسة

1.تقديم العينة حسب بعض خصائص المسكن

1.1. توزيع العينة حسب نوع السكن

تتوزع العينة حسب نوع السكن بنسب متفاوتة فالأغلبية منها (40.9%) يسكن في شقق و هي نسبة معتبرة، إن دل هذا على شيء إنما يدل على ذلك التحسن في حصول المواطن الجزائري على سكن "لائق" بالرغم من العوائق والصعوبات التي يتلقاها جراء البروقراطية التي غزت كل مجالات الحياة اليومية أو جراء سوء تسيير القطاع.

هذا التحسن إن صح التعبير أو هذا الحالة المرضية نوعا ما التي تعيشها الأسر الجزائرية بما فيها الأسر الوهرانية تمنح فرصة التنبؤ في حال استقرار الوضع على حاله أو تحسنه بإمكانية الوصول في المدى القريب أو المتوسط إلى تحقيق مستوى أفضل للعيش في مجال السكن، وذلك بمنح كل الأسر مسكن لائق نظرا لأهمية السكن في حياة الأسر و ما قد يحققه من إستقرار نفسي، إجتماعي ومادي لأفرادها.

بالإضافة إلى نسبة 20% ممن يسكن في فيلا، و 28% هي نسبة الأسر الساكنة في مسكن من نوع حوش وهو ذلك النوع الذي قد يجمع بين كل مميزات السكنات الأخرى، أي أنه قد تكون تحت هذه التسمية سكنات تتميز بكل معايير السكن اللائق مع تواجد البعض منها في حالة متوسطة أو أقل من ذلك و منها ما يكون في حالة مزرية لا يتوفر على أدنى شروط السكن اللائق.

هذا لا يغطي تلك النسب المهمة أيضا من السكنات غير اللائقة التي لازالت منتشرة عبر أنحاء البلدية من البناءات القصديرية الموضحة في الشكل البياني الموالي.

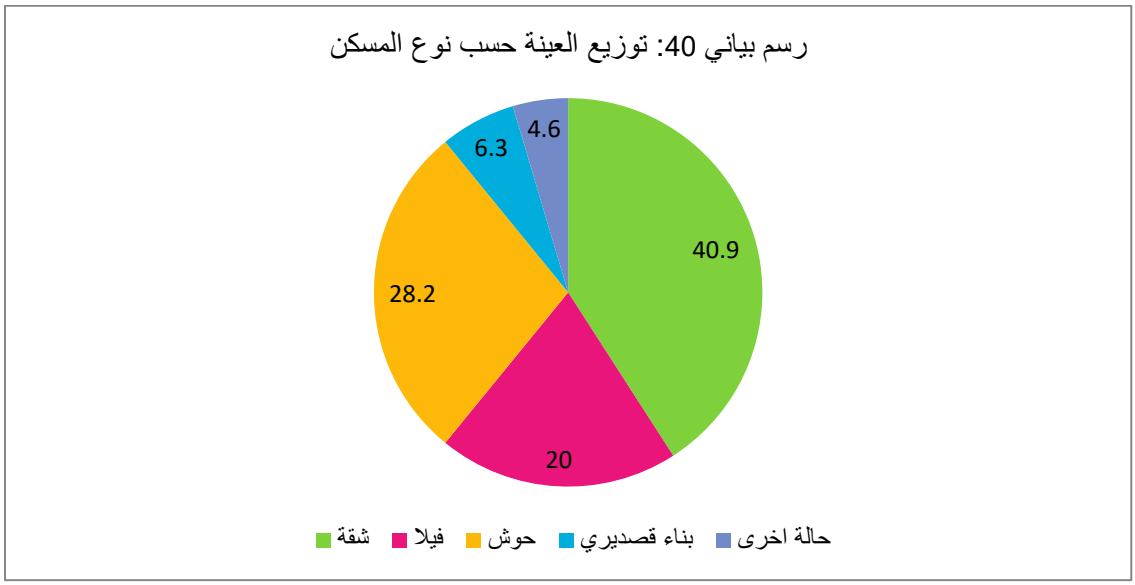

المصدر: نتائج البحث الميداني.

2.1. توزيع العينة حسب حالة المسكن

عند الحديث عن حالة المسكن حسب ما توصلت إليه نتائج البحث الميداني فإن ما يقارب 55%(350/192) من سكنات العينة ملكا لأصحابها فيما يخص كل أنواع السكنات، من بينها ما يفوق الثلث هي شقق الشيء الذي ساعد

على توطيد فكرة إنتشار الأسر النووية في المجتمع والتي لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته في تقليص عدد الأطفال داخل هذه الأسر، ولعل السكن أحد أهم الوسائل التي قد تساهم في تسهيل ورفع مستوى حياة المواطن، لأن السكن اللائق يساعد على تكوين الفرد من الناحية العلمية إذ يمنح للأبناء فرصة الدراسة في جو هادئ في حين امتلاكهم لغرف خاصة بهم بدل الدراسة في المطبخ أو غرف الجلوس.

فمعدل شغل المسكن (TOL [128] أو الذي كانت كل أنحاء الجزائر بما فيها مدينة وهران تعاني من إرتفاعه كان يتعد 5 أشخاص في المسكن في 2009 بدل 5.45 لسنة 2005، أما معدل شغل الغرف (TOP)[129]فقد بلغ سنة 2008 شخصين في كل غرفة بدل 2.64 شخص في الغرفة الواحدة سنة 1998.

إن تواجد عدد كبير من الأشخاص في غرفة واحدة يجعل من فيها يعيش حالة من عدم الإستقلالية و ربما كان أحد الأسباب التي وقفت أمام العديد من الأطفال لتعيق مشوارهم الدراسي، كما أن السكن الذي تتوفر فيه شروط الحياة الضرورية من تهوية ونظافة ونظام في كل أنحائه عامل مهم في بناء مجتمع ينعم بالصحة الجيدة بفعل التنشئة الصحية الجيدة لأفراده.

هذا لا ينفي وجود تلك الحالات ممن يسكن في سكنات غير لائقة كالبيوت القصديرية مما يؤثر على كل جوانب حياته ومن أجاب عن سؤال ما هي حالة المسكن بحالة أخرى بنسبة تقارب 27%، فمنهم من استأجر بطريقة غير قانونية بما فيها السكن غير اللائق، أو استئجار الشقق من أصحابها بدون عقد إيجار مما يجعله تحت سلطة صاحب السكن فيحرم من حقوقه القانونية، أو من لا يزال يقيم عند الآباء وغيرها من الحالات ممن يسكن منزلا ملكا لغيره. مما يعرضه لعدم الإستقرار النفسي والذي قد ينعكس على مردوده العلمي أو حالته الصحية أو المهنية، وبالتالي قد يعجز

[128] 2 eme rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, p27

[129] نفس المرجع نفس الصفحة

عن تحقيق إستقلاله المادي في المستقبل وقد تجعل هذه الظروف بعض الأفراد عالة على المجتمع بدل العمل على جعلهم عناصر منتجين وفعالين فيه.

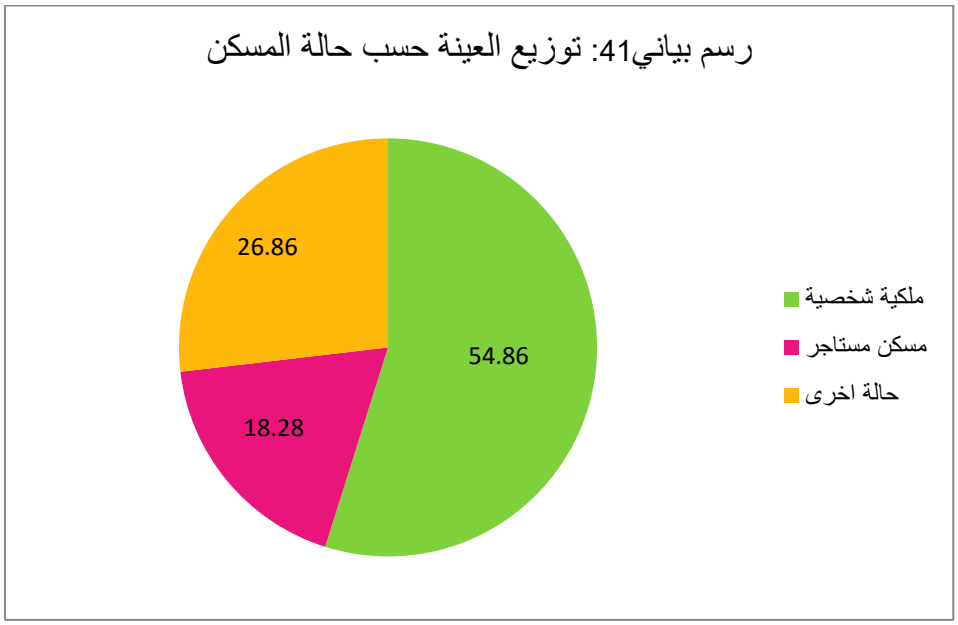

المصدر: نتائج التحقيق الميداني.

3.1. توزيع العينة حسب توفر المسكن على بعض الضروريات

فيما يخص الإجابات عن السؤال هل يتوفر المسكن على: الماء، الكهرباء، الغاز وغيرها فكانت أغلبية مساكن العينة 87.4 % يتوفر فيها: الماء، الكهرباء، الغاز وقنوات صرف المياه الصحية وهو ما قد يؤكد فعالية العملية التنموية التي اعتمدت في الجزائر ولازالت متواصلة للرفع من نوعية الحياة اليومية للمواطن.

فيما تبقى نسبة 11.2% لم تنعم باستعمال الغاز الطبيعي إلى يومنا هذا و 0.9% من الأسر لم تصلها الكهرباء ونسبة 2.9 % من البيوت لا تتوفر على قنوات الصرف الصحي، بالرغم من أن النسبة الأخيرة ضئيلة إلا أنها قد تعمل على

ظهور بعض الأمراض داخل الأسر المحرومة من هذه الضرورة الملحة وهو ما يعود دائما وأبدا على عاتق الدولة، و قد يكلف التخلص من تلك الأمراض و المشاكل الصحية التي تظهر جراء هذه النقائص أكثر بكثير مما قد يكلفه توفير تلك الحاجة(قنوات الصرف الصحي).

جدول26: توزيع العينة حسب مدى توفر السكن على بعض ضروريات الحياة (الماء والغاز وغيرهما)

يتوفر المسكن على	التكرارات	النسب المؤوية
الكهرباء و قنوات الصرف الصحي	4	**1.1**
الماء، الكهرباء و قنوات الصرف الصحي	24	**6.9**
الكهربا، الغاز وقنوات الصرف الصحي	3	**0.9**
الماء، الكهرباء، الغاز وقنوات الصرف الصحي	306	**87.4**
الماء و الكهرباء	8	**2.3**
الماء، الكهرباء و الغاز	2	**0.6**
قنوات الصرف الصحي	1	**0.3**
الماء و قنوات الصرف الصحي	2	**0.6**
المجموع	350	**100**
المصدر: نتائج التحقيق الميداني		

4.1. توفر بعض التجهيزات في المسكن

من خلال التمثيل البياني الموالي يمكن تمييزه من الجدول هو مدى احتواء مساكن العينة على بعض التجهيزات العصرية التي أصبحت من الضروريات في السنوات الأخيرة خاصة بعد دخول المرأة إلى عالم الشغل، لأن هذه الوسائل تساعدها

في أداء الأعمال المنزلية بسرعة وفي أوقات قياسية حتى تتفرغ للاهتمام بأبنائها وزوجها وباقي الأفراد إن وجدوا هذا بالنسبة للمرأة العاملة، لكن هذه التجهيزات العصرية تتواجد في أغلب البيوت حتى لدى المرأة الغير عاملة، فاستقلال الأسرة الصغيرة في المسكن منح للزوجين خاصة المرأة حرية أكثر في اختيار طريقة معينة في العيش بما في ذلك إتخاذ قرارات مهمة كتحديد عدد الأطفال المرغوب فيهم على سبيل المثال، لكنها ألقت على عاتق المرأة مسؤولية القيام بكل الأعمال المنزلية لوحدها فكانت هذه الأجهزة بمثابة مساعد لها.

الشكل البياني 42: توزيع العينة حسب توفر المسكن على بعض التجهيزات

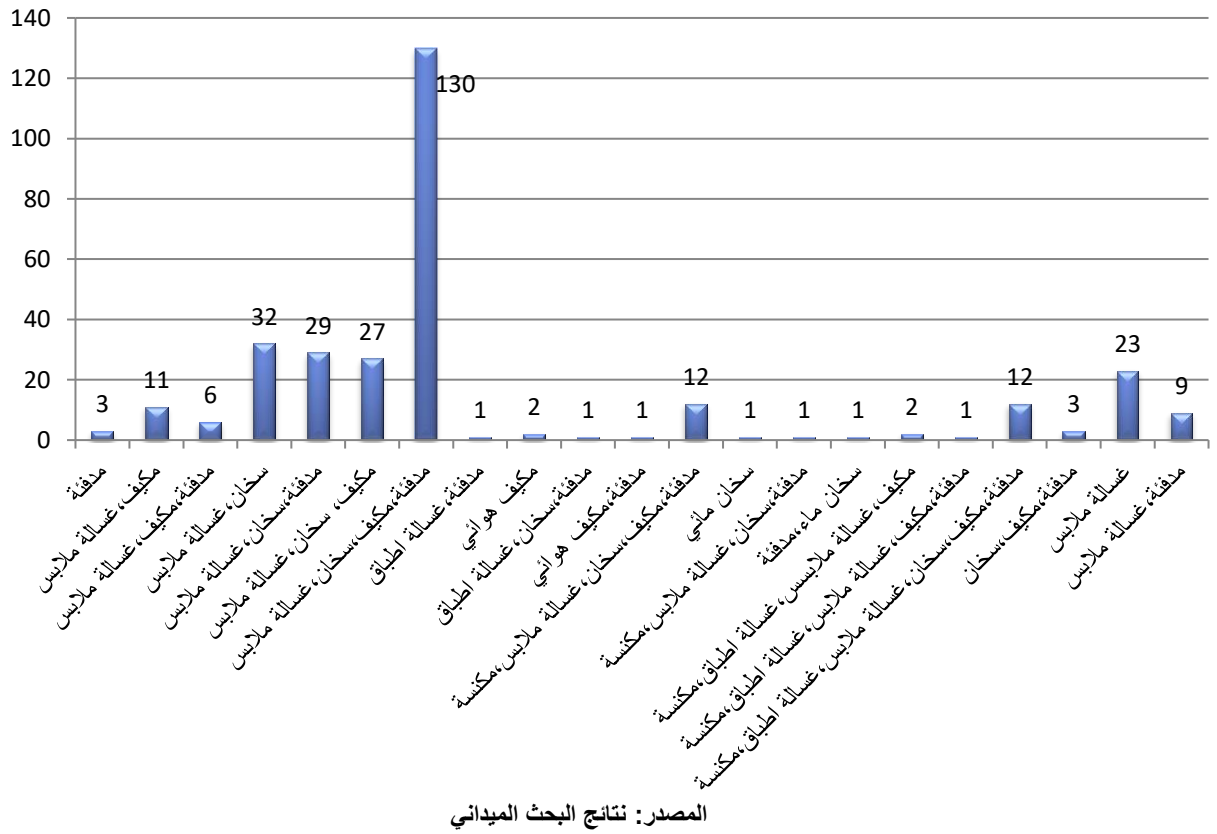

المصدر: نتائج البحث الميداني

من بين الوسائل التي تسهل حياة الإنسان وتقربه من غيره احتواء المسكن على شبكة الانترنت، نصف عينة الدراسة تستفيد من خدمات هذه الشبكة 50.3%، لكن هذا لا يعني أن النصف الثاني محروما من هذه الخدمة بل الأغلبية من الناس تتوفر لديهم هذه الخدمة على هواتفهم المحمولة.

نفس الشيء بالنسبة لاحتواء مناول أسر العينة على حاسوب 60.6 % منها مجهزة بحاسوب أو أكثر بالرغم من أن الكثير منهم يستعمل الهاتف النقال خاصة عند الولوج إلى مواقع التواصل الإجتماعي، لكن يبقى الحاسوب يشغل حيزا كبيرا في قائمة احتياجات الأفراد فمنهم من يستعمله للأبحاث العلمية أو للعمل في المنزل، المهم أن هذا الجهاز يحض بشعبية كبيرة في المجتمع.

في حين نجد امتلاك الأسر للسيارة يزيد بقليل عن النصف 52.6% تملك سيارة لأنها هي الأخرى من الأولويات، حتى أن في بعض الحالات يكون كلا الزوجين يملك سيارته الخاصة لأن كلاهما يعمل حتى يوفقا بين عملهما ونقل الأطفال إلى المدرسة أو الروضة، إذ تعتبر السيارة وسيلة مساعدة للزوجين خاصة المرأة التي أصبحت تحتاج إلى كل دقيقة من وقتها لأداء تلك الأدوار المتعددة التي تنتظرها لاسيما زوجات ألائك الرجال الذين لا يحركون ساكنا عند عودتهم إلى المنزل.

جدول 27: إمتلاك الأسر لبعض الوسائل

هل تملكون سيارة			هل تملكون حاسوب		المجموع
			نعم	لا	
نعم	هل المسكن مزود بشبكة الانترنت	نعم	31.14	1.7	32.21
		لا	6.57	13.14	19.71
	المجموع1		37.71	14.86	52.57
لا	هل المسكن مزود بشبكة الانترنت	نعم	15.14	2.29	17.43
		لا	7.71	22.29	30
	المجموع2		22.86	24.57	47.43
المجموع المجاميع(1،2)			60.57	39.43	100

المصدر: نتائج البحث الميداني.

2.توزيع العينة حسب بعض الخصائص السوسيو_ديمغرافية للمرأة

1.2.توزيع العينة حسب السن الحالية

تتوزع عينة الدراسة الحالية على تسع فئات عمرية بدل السبع فئات العمرية المألوفة من 15 إلى 49 عند دراسة الخصوبة نظرا لخصوصية الموضوع و ارتباط الخصوبة بهذه الفترة من عمر المرأة و هي الفترة الفاصلة بين سن البلوغ و سن اليأس، فان الخروج عن هذه الفترة من حياة المرأة سببه ذلك العمل الجماعي الذي سبق ذكر الأسباب التي فرضته، ثم أن المتزوجات من نساء العينة في سن 50-59 سنة قد أجبن عن أسئلة الاستبيان الخاصة بالخصوبة لذا لم يستغنى عنها، من خلال هذا التوزيع يظهر بوضوح أن 90% من نساء العينة تتراوح أعمارهن بين 20سنة و 54سنة و 10% المتبقية

من العينة تتوزع على من هن أقل من20 سنة بنسبة 1% و 9% تمثل مجموع النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 55 سنة و 59 سنة كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول 28: يمثل توزيع العينة حسب السن الحالي(وقت إجراء البحث الميداني)

الفئات	19–15	24–20	29–25	34–30	39–35	44–40	49–45	54–50	59–55
التكرارات	3	17	42	71	57	51	41	36	32
النسب %	0.9	4.9	12	20.3	16.3	14.6	11.7	10.3	9.1

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

2.2.توزيع العينة حسب سن الزواج

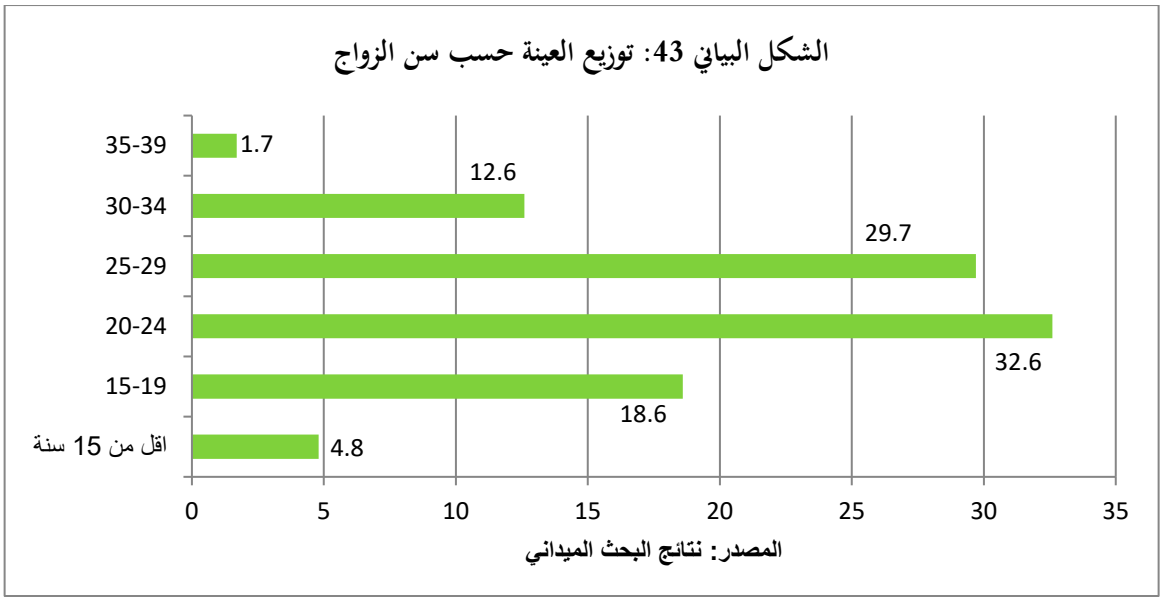

أما عن توزيع عينة الدراسة حسب سن الزواج فإن أكثر من ثلثي نساء العينة 74.9 % تزوجن **في** أحسن فترات خصوبتهن أي ما بين 20 و 34 سنة (الشكل البياني أعلاه)، كما أن نسبة معتبرة 23.4 % من نساء العينة قد

تزوجن قبل بلوغهن سن العشرين من بينهن 7.14% صاحبات مستوى ثانوي فأكثر، قد يرجع ذلك إلى زوال خطر عدم إتمام الفتاة لدراستها الجامعية بعد الزواج و هو ما يفسر تزايد عدد الطالبات المتزوجات خلال الفترة الأولى من تكوينهن الجامعي(ليسانس) بدل الإنتظار حتى نهاية الدراسة خاصة إذا كانت قد دخلت مرحلة ما بعد التدرج.

أما بالنسبة لغير المتعلمات فقد يرجع ذلك إلى انتشار الوعي بخطورة الزواج المبكر في الأوساط النسوية بتعدد الوسائل التي تتلقى منها الفتاة مختلف المعلومات منها القنوات الفضائية عبر مختلف الحصص والبرامج التوعوية المقدمة، وكذا تعدد المنشئات الصحية و توزيعها عبر التراب الوطني بغض النظر عن مستوى الخدمات المقدمة والتي تتفاوت من مؤسسة صحية لأخرى.

نسبة المتزوجات قبل العشرين من العمر و غير متعلمات تمثل 16.25 % والتي تساوي أكثر من ضعف نسبة المتزوجات من المتعلمات في هذه السن قد يرجع إلى أن الفتاة تنتظر بلوغها السن القانونية للزواج (19 سنة) حتى تتمكن من الحصول على حقوقها القانونية عندما يسجل الزواج إداريا.

ومنه نستنتج بان المستوى التعليمي لعب دورا لا يستهان به في جعل المرأة تطلع على كل الأمور المحيطة بها وتفهمها، هذا المستوى التعليمي الذي استطاعت أن تحققه بفضل سهر الدولة على تمكينها من كل حقوقها المشروعة التي كانت إلى وقت قريب محرومة منها كالتعليم و العمل.

باختصار ما يمكن قوله في هذا المقام هو أن تفكير الفتاة و الأهل في زواجها قد تغير عما كان عليه، فالمتمدرسات اللائي كن يؤخرن الزواج إلى ما بعد الدراسة و التي قد تطول أصبحن يتزوجن قبل إنهائها، وغير متعلمات اللائي كن يتزوجن في سن مبكرة أصبحن يؤخرن الزواج إلى ما بعد العشرين حتى تتمكن الفتاة من الحصول على كل حقوقها في حال فشل تلك العلاقة الزوجية، بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة أصبحت تخضع لشروط و مقاييس تختلف تماما عن تلك التي كانت سائدة منذ عشريتين أو ثلاث.

3.2. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

جدول 29: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمرأة

المستوى التعليمي	بدون تعليم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرارات	32	35	70	95	118	350
النسب %	9.1	10	20	27.1	33.7	100

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

ما يميز نساء العينة هو أن ما يفوق 90% متعلمات حوالي 61% منهن صاحبات مستوى ثانوي فما فوق فيما تبقى الأخريات يتوزعن على المستويات الأخرى كما يلي: 20%، 10% في المتوسط والابتدائي على التوالي و 9% هي نسبة النساء غير متعلمات.

هذا المستوى التعليمي للمرأة هو نتيجة لارتفاع معدلات تمدرس البنات في الجزائر عامة ووهران خاصة بفعل إجبارية التعليم و مجانيته مما سمح لكل فرد في المجتمع بالالتحاق بالمدرسة كما أن إجبارية التعليم قد حلت عقدة التسلط التسلط الأبوي التي منعت البنات من التعلم.

بمجرد كسر ذلك الحاجز ودخولهن إلى المدارس استطاعت أغلبية المتمدرسات أن يواصلن مشوارهن التعليمي هذا في الأوساط الريفية خاصة، و حتى في أوساط بعض العائلات المحافظة(المتعصبة) في المدن ممن يجعل من تعليم البنات مساس بمكانة العائلة و نكرانا للعادات.

هذا فيما يخص النساء المتعلمات ممن تزيد أعمارهن حاليا عن الخمسة والأربعين عاما، أما النساء الأقل سنا فقد استفدن من ذلك التحول في التفكير ووجهات النظر التي لم تعد تحبب بقاء البنات في البيت بل أصبحت العائلات

والأسر الجزائرية تفكر وتخطط لمستقبل الفتاة الدراسي وحتى المهني، والعامل المؤثر في ذلك بعد إجبارية التعليم و مجانيته هو انتشار الأسر النووية الذي قلص من التمسك بالعادات والتقاليد و التخلص من سلطة الأسرة الموسعة.

4.2.توزيع العينة حسب عدد الأطفال

توزيع العينة حسب عدد الأطفال يظهر بان أكثر من 22 % من نساء العينة أمهات لطفل واحد منها 83.75% تتراوح أعمارهن بين 20 و 35 سنة، 10% مابين 35 و45 و 3.75 % تقل أعمارهن عن 20 سنة، نسبة الأمهات لطفلين وصلت إلى 29.4 % من العينة الكلية.

أما حسب السن فقد بلغت نسبة الأمهات لطفلين في سن أقل من 25 سنة 1.94%، 85% منهن تتراوح أعمارهن بين 25 و 45 سنة، لتتغير النسب بطريقة عكسية حسب عدد الأطفال أي أن نسبة الأمهات لطفلين أكبر من نسبة الأمهات لثلاثة أطفال و هكذا(الشكل أدناه)، أما عند توزيع العينة حسب السن ومستوى الخصوبة فإن العلاقة طردية داخل كل مجموعة.

الشكل البياني44: تمثيل العينة حسب عدد الأطفال

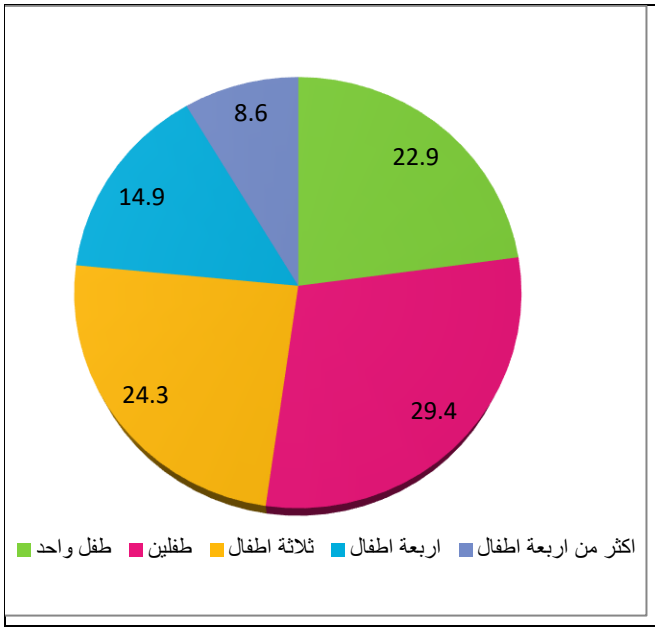

عدد الأطفال	التكرارات
طفل واحد	80
طفلين	103
ثلاثة أطفال	85
أربعة أطفال	52
أكثر من أربعة أطفال	30
المجموع	350

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

3.الخصائص السوسيو ديمغرافية للمبحوثات و علاقتها بأزواجهن

الشكل البياني 45: هرم الأعمار لنساء العينة و أزواجهن

المصدر: نتائج البحث الميداني

من خلال هرم الأعمار لعينة نساء الدراسة و أزواجهن ما يلاحظ بشكل عام هو أن النساء أقل سنا من أزواجهن وهذا شيء طبيعي في مجتمع كمجتمعنا، توزيع النساء حسب الفئات العمرية الخماسية يبدأ من أصغر فئة عمرية 15-19 سنة وينتهي عند الفئة العمرية 55-59 سنة حيث تضم الفئات الثلاثة الوسطى المحصورة بين 30 و44 سنة أكبر النسب مقارنة بالفئات الأصغر سنا أو الأكبر سنا.

بينما أعمار الأزواج تتراوح بين 20 و74 سنة أما توزيع أعمارهم حسب الفئات الخماسية فان أول فئتين و آخر فئتين تأخذ اصغر النسب والفئات الوسطى الخمس الباقية فان النسب تتزايد وتتناقص بالتناوب تصاعديا بين الفئات، فمثلا فئة 30-34 سنة تمثل 10% من مجموع فئات أعمار الأزواج ثم الفئة 35-39 تمثل 15% فالفئة العمرية 40-44 سنة التي تنخفض عندها النسبة إلى 12% وهكذا حتى آخر هذه الفئات وهي 60-64 سنة والتي تضم 8.6 % من مجموع الرجال.

بشكل عام فان أعمار النساء أكثر تناسقا في شكلها الهرمي مقارنة بأعمار الرجال التي يبدو توزيعها بعيدا نوعا ما عن شكل الهرم خاصة عند الفئات العمرية ما بين 35 – 64 سنة وقد يعود ذلك إلى أن الرجال يتزوجون من نساء أقل منهم سنا وأحيانا يكون فارق السن بينهما أكثر من عشر سنوات.

15.7 % هي نسبة من هم في سن زوجاتهم، توزيعهم حسب الفئات الخماسية يوضحه الشكل الموالي.

الشكل البياني 46: نسب الازواج الذين تزوجوا من نساء في نفس اعمارهم

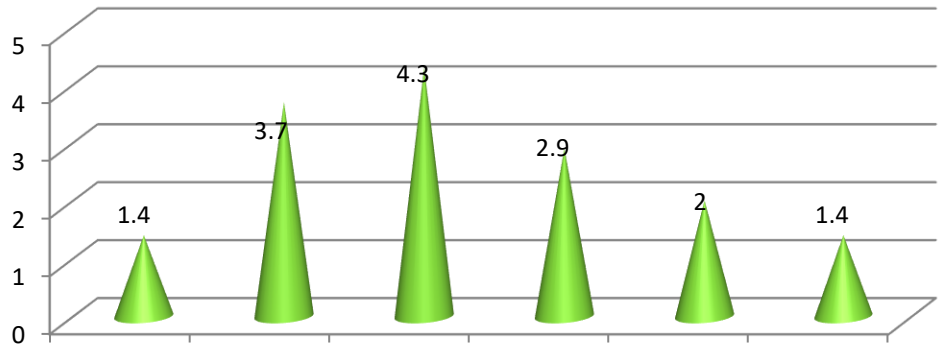

المصدر: نتائج البحث الميداني

قد يكون المستوى التعليمي سببا في أهمية هذه النسبة خاصة عند الفئات العمرية 25-34 لأن أغلبية الرجال يفضلون الزواج من نساء من نفس مستواهم التعليمي تقريبا على عكس النساء و هو ما يبينه الجدول الموالي.

جدول 30: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمرأة و الرجل

المستوى التعليمي للزوج	المستوى التعليمي للزوجة						المجموع
	بدون تعليم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	ما بعد التدرج	
بدون تعليم	11	9	7	5	2	0	34
ابتدائي	10	9	14	14	7	0	54
متوسط	6	3	19	28	15	6	77
ثانوي	4	12	23	36	35	1	111
جامعي	1	2	3	10	29	4	49
ما بعد التدرج	0	0	4	2	14	5	25
المجموع	32	35	70	95	102	16	350

المصدر: نتائج البحث الميداني

المستوى التعليمي للمرأة لا يشكل حاجزا أمام زواجها حسب نساء العينة فان الجامعيات يقبلن الزواج من رجال أصحاب مستوى ثانوي أو أقل بنسبة تفوق 50 %، حيث أن جامعيتان تزوجتا من رجلين بدون تعليم و 15 جامعيات تزوجن من رجال بمستوى متوسط مع 35 جامعية تزوجن من أصحاب مستوى ثانوي.

تنعكس الحالة تماما لدى رجال العينة إذ يتضح أن أغلب الرجال يتزوجون من نساء في نفس مستواهم التعليمي وقلة منهم ممن قد تزوج بامرأة صاحبة مستوى أقل أو أعلى من مستواه التعليمي، وقد يكون السبب في ذلك هو بلوغ العديد من النساء مستويات تعليمية عالية خاصة في العشريتين الأخيرتين مقارنة بالرجال و الدليل على ذلك تواجد نسب عالية للنساء(أكثر من 50 %) في مستوى الثانوي و الجامعي على المستوى الوطني.

جدول 31: توزيع العينة حسب الحالة المهنية للمرأة و الرجل

	هل تمارسين نشاط		المجموع
هل يمارس الزوج نشاط	نعم	لا	
نعم	113	203	316
لا	0	3	3
متقاعد	3	28	31
المجموع	116	234	350

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

التوزيع السابق للعينة حسب الحالة المهنية للزوجين يثبت أن كل رجال العينة يمارسون نشاط و قلة منهم متقاعدون و3 منهم فقط لا يعملون وأن 113 /116 من النساء العاملات أزواجهن يعملون، ولعل ما يفسر كون أكثر من 97 % من العاملات زوجات لرجال عاملون هي رغبة الأزواج غي تحسين مستوى معيشة الأسرة أو تمسك الزوجة بالعمل وجعلها منه ضرورة لاستغناء عنها.

4.الحالة الصحية للمرأة و خصوبتها

1.4.التباعد بين الولادات و المستوى التعليمي للمرأة

جدول 32: معرفة النساء لفائدة التباعد بين الولادات حسب المستوى التعليمي

هل تدركين أن في تباعد الولادات فائدة لك ولطفلك؟	المستوى التعليم للمرأة					المجموع
	بدون تعليم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
	%	%	%	%	%	%
نعم	5.1	7.7	16.3	22.3	32.8	84.6
لا	0	0	0.9	1.1	0.6	2.6
لا اعرف	4	2.3	2.9	3.4	0.3	12.8
المجموع	9.1	10	20	27	33.9	100

المصدر: نتائج البحث الميداني

معرفة النساء لفائدة التباعد بين الولادات تتأكد بين نساء العينة بنسبة 84% ممن أجبن نعم و 13 % أجبن لا اعرف والباقيات منهن أجبن لا يمثلن فقط 2.6 %، 65.1 % ممن أجبن نعم صاحبات مستوى ثانوي فما فوق، 19.3%، 9.12% ثم 6.1% من ذوات مستوى متوسط، ابتدائي و بدون تعليم على التوالي و منه يتجلى دور تعليم المرأة في مدى إطلاعها على أمور صحتها.

كما يظهر اهتمام المرأة بمعرفة فائدة تباعد الولادات في بداية حياتها الإنجابية، فإن عدد النساء اللائي أجبن نعم عن السؤال يتماشى عكسيا مع عدد الأطفال لديهن، أي أن المرأة كلما أنجبت عددا أكبر من الأطفال كلما قل اهتمامها بالبحث عن معلومات حول فائدة التباعد بين الولادات، قد يرجع ذلك إلى أنها قد اكتسبت خبرة في المجال، مما يجعلها لا تهتم بتلك المعرفة أو أن إنجابها لعدد كبير من الأولاد قد شغلها عن البحث عن معلومات في الموضوع لأنها منهمكة في رعاية الأبناء و العمل على توفير حاجياتهم التي لا تنتهي.

2.4.إهتمام المرأة بمعرفة معلومات عن صحتها أثناء الحمل حسب مستواها التعليمي

الشكل البياني47:إهتمام المراة بالصحة الانجابية(أثناء الحمل)حسب المستوى التعليمي(%)

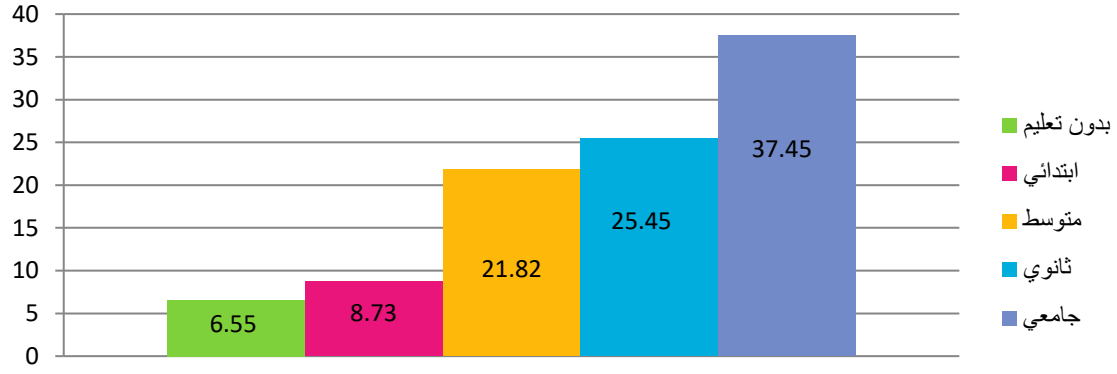

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

يزداد اهتمام النساء بمعرفة معلومات عن صحة المرأة أثناء الحمل طرديا مع مستواهن التعليمي بشكل واضح، فعدد المهتمات بهذا المجال بمستوى جامعي يساوي 6 أضعاف عدد المهتمات بمعرفة تلك المعلومات من غير المتعلمات. وتزداد الهوة اتساعا بين عدد النساء من مستوى لآخر تصاعديا باستثناء بعض التقارب بين مستوى الإبتدائي و بدون تعليم، لأن المرأة صاحبة مستوى إبتدائي لم تبلغ مستوى تعليمي يمكنها من الإطلاع على أمور صحتها، مما يجعلها لا تختلف كثيرا عن تلك التي بقيت بدون تعليم لأنها في بداية مراحل التعليم خاصة إذا تعلق الأمر بمعرفة أشياء لم يسبق لها أن قرأت عنها، عكس من لديها مستوى متوسط فهي أصبحت تملك القدرة على القراءة والفهم في العديد من المجالات.

3.4. إستعمال المرأة لموانع الحمل

توزيع نساء العينة حسب استعمالهن لمختلف وسائل منع الحمل يبين بأن أقل من عشر العينة فقط لا يستعملن هذه الوسائل، أما نسبة 92 % فتمثل مجموع المستعملات لمختلف الوسائل.

فيما يخص توزيع نساء العينة حسب نوع الوسيلة المستعملة نجد الحبوب أكثر هذه الوسائل استعمالا بنسبة تقارب 78 % ثم اللولب بنسبة 11.8 % و تجتمع مختلف الوسائل الأخرى لتمثل 10%.

بالرغم من إرتفاع المستوى التعليمي لكل من المرأة و الرجل و التقدم الطبي و الرعاية الصحية التي تتوفر في كلا القطاعين العام والخاص في السنوات الأخيرة مما يسمح بالإطلاع على باقى الوسائل غير الحبوب والتعرف أكثر عليها وعن طرق إستعمالها بالإعتماد على مختصين في المجال، إلا أن إستعمال الحبوب يبقى الأكثر إنتشارا بين نساء العينة (77 %)، حتى ولو أن اللولب يشغل نسبة معتبرة تقدر بأكثر من 11 % مقارنة بنسبة إستعمال النساء للولب على الصعيد الوطني، في حين تجتمع الوسائل الأخرى لتشكل نسبة 10 % من مجموع المستعملات لموانع الحمل.

1.3.4.إستعمال موانع الحمل حسب المستوى التعليمي للمرأة

الشكل البياني 48: إستعمال النساء لموانع الحمل حسب مستواهن التعليمي

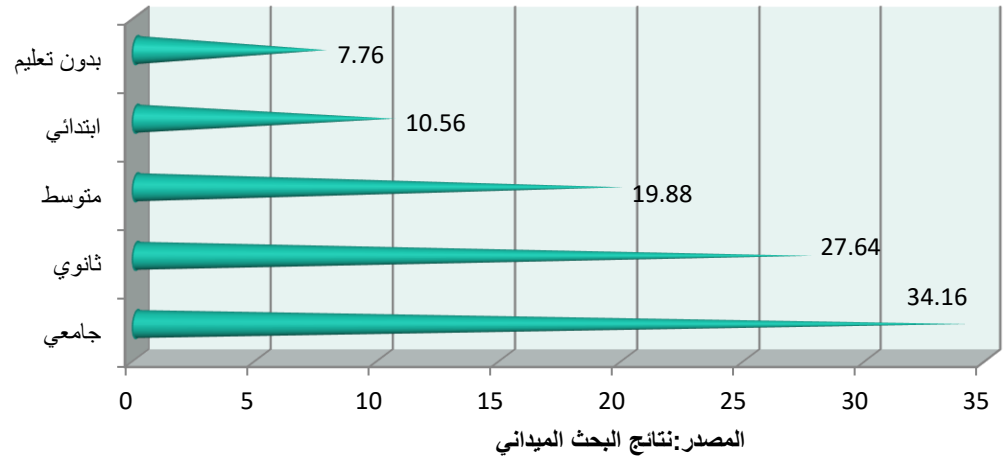

المصدر:نتائج البحث الميداني

لا تزال العلاقة الطردية بين إستعمال النساء لموانع الحمل و مستواهن التعليمي قائمة، فعلى سبيل المثال تستعمل الجامعيات موانع الحمل ثلاث مرات أكثر ممن لديهن مستوى الابتدائي ويزيد إستعمال الثانويات عن غير المتعلمات بأكثر من مرتين و نصف، بالرغم من أهمية نسبة المستعملات لهذه الوسائل من ذوات المستوى دون المتوسط إلا أن استعمال صاحبات مستوى ثانوي فما فوق يزداد أهمية إذ تسجل الثانويات و الجامعيات نسبة 62% مقابل 38% لذوات مستوى متوسط و ما دونه، وهو ما يؤكد مرة أخرى الأثر البالغ لتعليم المرأة على مختلف جوانب حياتها بما فيها إستعمالها لموانع الحمل بغرض التباعد أو تحديد النسل.

3.4. 2, إستعمال النساء لموانع الحمل حسب الفئات العمرية

الشكل البياني 49: إستعمال النساء لموانع الحمل حسب فئات السن

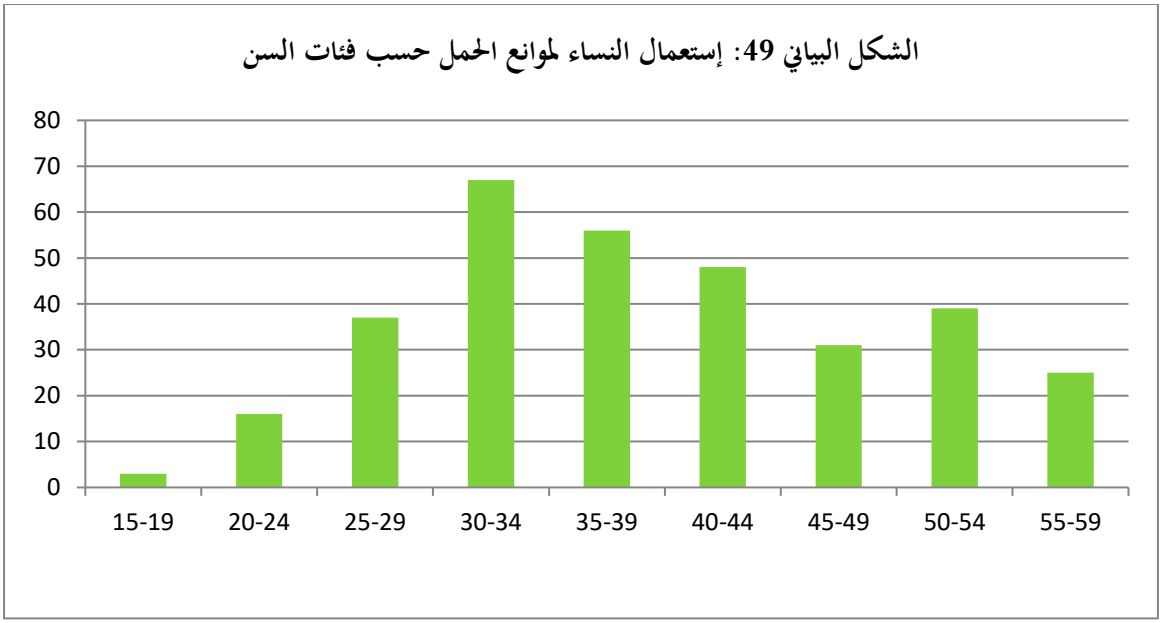

المصدر: نتائج البحث الميداني

أكثر النساء استعمالا لموانع الحمل تتراوح أعمارهن ما بين 30 و40 سنة حتى 45 سنة توزيع النساء حسب استعمالهن لموانع الحمل في سن 15-59 سنة يأخذ شكل التوزيع الطبيعي تقريبا يبلغ ذروته عند سن 30-34 سنة، أما ارتفاع نسب إستعمال موانع الحمل عند الفئة العمرية 50-54 سنة قد يفسر بأن هؤلاء النسوة كن في سن تتراوح بين 18 و 22 سنة عند انطلاق برنامج التباعد بين الولادات في الجزائر، و منه قد يكون العديد منهن قد دخلن غمار تلك التجربة المتمثلة في استعمال مانعا للحمل وهو التفسير الأكثر واقعية من دونه خاصة و أن تلك الفترة كانت لا تزال تعرف ظاهرة الزواج المبكر و من المنطقي أن تكون تلك النسوة متزوجات حينها.

ثم أن ارتفاع نسب المستعملات في سن أكثر من 45 سنة راجع أيضا إلى طبيعة السؤال الذي طرحناه على المبحوثات و هو هل إستعملت أو تستعملين وسيلة لتباعد الولادات؟ فقد تكون السيدة لا تستعمل هذه الموانع وقت إجراء

البحث لكنها استعملتها من قبل لذا سجلت تلك النسب المعتبرة من المستعملات و لوحظ تباطأً في تراجع هذا الإستعمال من طرف النساء بعد سن الأربعين.

أو أن أعلى النسب التي سجلت لدى الفئات الخماسية ما بين 30 و 44 سنة قد يرجع إلى أن بعضهن قد أنجبن العدد المرغوب فيه من الأبناء و لم يبلغن سن اليأس بعد خاصة ممن تزوجن في سن مبكرة لذا تزيد نسب إستعمال النساء لموانع الحمل في هذه الأعمار.

3.3.4.بداية استعمال موانع الحمل عند نساء العينة

التفكير في استعمال موانع الحمل بغرض التباعد أو تأخير الولادة من طرف المبحوثات يبدأ في وقت مبكر من حياتهن الزوجية، فنسبة المستعملات لإحدى هذه الوسائل قبل الإنجاب أي مباشرة بعد الزواج بلغت 7.7%. على ضآلة هذه النسبة مقارنة بالنسب الأخرى لكنها تبدو جد هامة إذا ما عدنا لمدى تمسك الأزواج بضرورة الإنجاب في بدية الحياة الزوجية خوفا من الوقوع في مشكلة عدم الإنجاب أو تأخر العملية لمدة طويلة بسبب استعمال إحدى الموانع خاصة الكيميائية منها(حبوب، حقن الخ.....).

لكن المرأة ترفع التحدي مرة أخرى وتسعى إلى تأخير الإنجاب بعد الزواج مباشرة قدر المستطاع حتى تتمكن من التأقلم مع الوضع الجديد و تعمل على إعادة ترتيب أمورها خاصة إذا كانت عاملة، لأن مرونة حياتها اليومية في بيت أهلها والعمل قبل الزواج قد تنقلب رأسًا على عقب بعده لاسيما إذا كانت غير منظمة في حياتها.

أما الإعتماد على هذه الوسائل بعد إنجاب الطفل الأول فانه يبدو بالغ الأهمية إذ نجد أكثر من 77 % من المبحوثات قد اعتمدن مانعا للحمل بعد ولادة الطفل الأول، لتتراجع النسب تدريجيا بعد ولادة الطفل الثاني فالثالث إلى أن تصل نسبة الإستعمال بعد ولادة كل الأبناء إلى ما يقل عن الواحد بالمائة(0.9 %).

4.3.4. استعمال موانع الحمل حسب مصدر إقتنائها

جدول33:توزيع العينة حسب مصدر إقتناء وسيلة منع الحمل

المصدر	التكرارات	النسب%
الصيدلية	256	**57.9**
القطاع الصحي العام	49	**15.2**
القطاع الصحي أو الصيدلية	9	**8.2**
عيادة خاصة	8	**2.5**
المجموع	223	**100**

المصدر: نتائج البحث الميداني

إن الوعي باستعمال موانع الحمل من طرف النساء يبدو جليا من خلال ما قدم و يظهر دور سياسة التباعد بين الولادات التي اعتمدت في البلاد في تراجع خصوبة النساء باختلاف أعمارهن و مستوياتهن و حتى حالتهن المهنية، حتى بعدما تخلت الدولة عن توفير تلك الوسائل بالقدر الذي عملت به عند بداية العمل بفكرة التباعد بين الولادات التي انطلقت في بداية الثمانينات من القرن المنصرم.

إن تخلي المراكز الصحية العمومية عن تقديم تلك الخدمة المجانية لم يمنع النساء من تغيير الوجهة نحو الصيدلية بنسبة تقارب 80 % لإقتناء ما تحتاج إليه من هذه الوسائل، وعليه فإن دور سياسة تباعد الولادات أو تنظيمها كما سيمت في البداية قد عملت على توطيد فكرة تعريف النساء بمختلف تلك الوسائل وطرق استعمالها خاصة العمل الجاد للتوصل إلى تقبل الأزواج (الرجال) للفكرة، والمقصود بتوطيد الفكرة هو جعل الأزواج يقبلون بها دون أي ضغوطات. ولم يكن الوصول إلى ذلك المبتغى إلا بعد تحقيق مستويات تعليمية عالية لدى الذكور والإناث على حد سواء.

4.4. إصابة المرأة بالمرض

جدول34: توزيع العينة حسب عدد الأطفال والإصابة بالمرض

هل تعانين من مرض؟	عدد الأطفال			المجموع
	2-1	4-3	4+	
نعم	11.71	15.43	4.86	%32
لا	40.57	23.71	3.71	% 68
المجموع	52.29	39.14	8.6	100

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

إن تكلفة تربية طفل في السنوات الأخيرة لم تعد تدرس من الناحية المادية للأسرة فقط بل أصبح الحديث عن العدد الكبير من الأطفال يجر الأزواج إلى الحديث عن المال و الوقت و حتى عن الحالة الصحية للأم، و الجدول السابق يبين مدى ارتباط حفاظ المرأة على حالة صحية جيدة بعدد الأطفال لديها بشكل عكسي.

أغلبية نساء المصابات بمرض ما يعانين من ضغط الدم، مشكلة صحية أخرى و السكري وأن العلاقة بين الإصابة بالمرض و عدد الأطفال تعتبر علاقة سببية، فزيادة عدد الأطفال لدى المرأة عن طفلين توافقه زيادة في عدد المصرحات بأنهن مصابات بمرض أو أكثر من بين الأمراض المذكورة و يحدث العكس عند الحديث عن النساء غير مصابات.

غالبا ما تكون هذه الأمراض ناجمة عن سوء الحالة النفسية للمرأة بسبب سوء الحالة المادية للأسرة مما يخلق مشاكل عديدة منها عدم القدرة على تلبية حاجيات الأبناء الذي يخلق نوعا من الضغوطات النفسية على الأم، أو عدم قدرتها على تحمل تربية عدد كبير من الأبناء خاصة إذا تملص الزوج من مسؤوليته تجاههم.

أما المصابات بمشكلة صحية أخرى ففي الكثير من الأحيان تكون هذه الأخيرة مشكلة عابرة ولا تدوم طويلا عكس ما يحدث عند الإصابة بالسكري أو ضغط الدم.

5.الخصوبة وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية

1.5.نوع السكن و الإصابة بالمرض

شكل بياني 50: نوع السكن و إصابة المراة بالمرض

المصدر:نتائج البحث الميدلني

نتائج البحث الميداني تقودنا إلى أن 32 % من نساء العينة يعانين من مشكل صحي على الأقل، أما عند ربط الحالة الصحية للمرأة بنوع المسكن نجد أن لهذا الأخير أثر على صحة المرأة وعلى صحة كل أفراد الأسرة، نخصص هنا المرأة لأنها عصب موضوع الدراسة الحالية إذ توضح النتائج أن نسب النساء المصابات بمرض أو مشكلة صحية تزداد بتراجع نوعية المسكن من ناحية الجودة حسب ما هو متعارف عليه في البلاد، باستثناء حالة أخرى التي قد تشمل أي نوع من السكنات.

فمن يسكن فيلات هن الأقل تعرض للإصابة، ثم تأتي نسبة المصابات بمرض ممن يسكن في شقق فالساكنات في سكن من نوع حوش في المرتبة الثالثة، إلى من يسكن في بناء قصديري و هن الأكثر عرضة للمرض، 45% منهن يعانين من مرض أو أكثر لأن حالة المسكن في العديد من الحالات تعبر عن الحالة الإقتصادية للأسرة، و بالتالي تنعكس سلبا أو إيجابا على الحالة الصحية لأفراد الأسرة منهم الأم.

5. 2. نوع السكن و نوع مرض المرأة

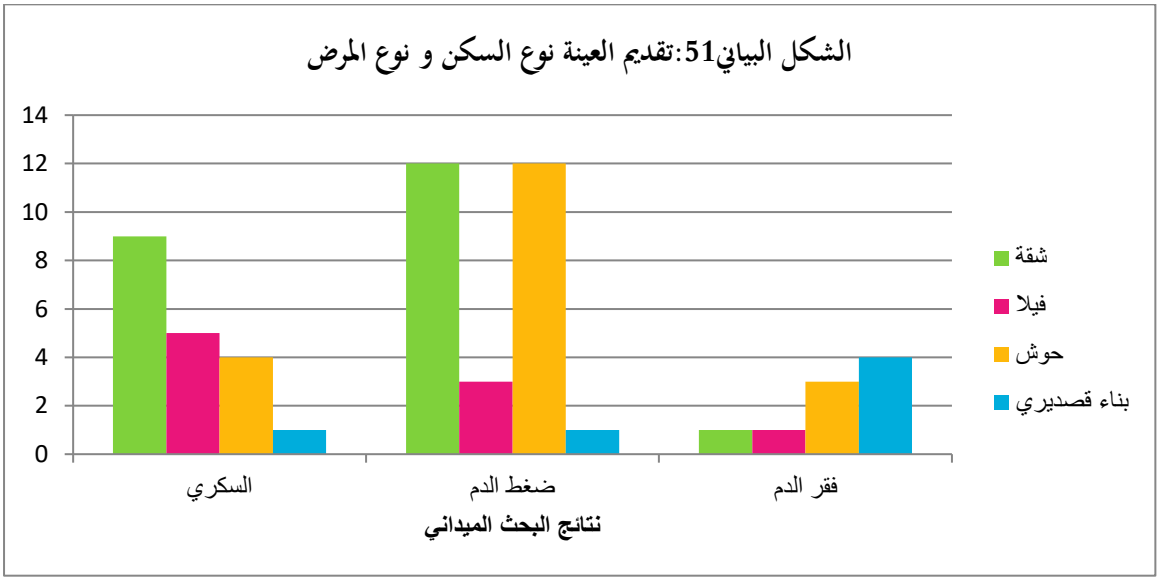

خلال هذا العنصر ركز على الأمراض الأكثر انتشارا في أوساط نساء العينة و هي السكري، ضغط الدم و فقر الدم، العلاقة بين الإصابة بمرض على الأقل و نوع السكن تثبت أن نسب النساء المصابات بالسكري تتراجع تدريجيا حسب نوع السكن من الشقق إلى الفيلات فالحوش ثم البناء القصديري، أما ضغط الدم فكانت إصابة من يسكن في شقق ثم الحوش بعدها تأتي الساكنات في فيلا و أخيرا من يسكن بناء قصديريا، و منه يمكن استخلاص أن ساكنات الشقق يتعرضن لبعض الأمراض مثل السكري وضغط الدم الذين تزداد حدتهما بمجرد التعرض لقلق أو غضب.

قد يكون ذلك راجع إلى حالة الشقق في البلاد التي تتميز بضيق مساحتها مما لا يسمح للمريض بالإنفراد بنفسه حتى يأخذ قسطا من الراحة، أو قد تكون الضغوطات خارج الشقة كأن تسكن في مكان يتميز بكثرة الحركة فيه سواء من السكان أنفسهم أو ممن يمر أو يزور المكان لسبب أو لآخر.

أما عند الحديث عن فقر الدم الذي غالبا ما تكون أسبابه سوء تغذية حيث أن ساكنات الشقق و الفيلات هن الأقل إصابة به، فيما يرتفع عدد المصابات أكثر فأكثر لدى قاطنات حوش و البيوت القصديرية وهنا نعود دائما إلى التفسير المادي أو العامل الاقتصادي باعتباره الدافع الرئيسي في تحديد الوضعية.

3.5. علاقة الخصوبة بالعمل و التعليم

جدول35: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي، الحالة المهنية للمرأة و عدد الأطفال

المستوى التعليمي للمرأة	الحالة المهنية									
	لا					نعم				
	عدد الأطفال					عدد الأطفال				
	واحد	اثنان	ثلاثة	أربعة	أكثر من أربعة	واحد	اثنان	ثلاثة	أربعة	أكثر من أربعة
بدون مستوى	1	3	8	10	10	0	0	2	0	0
ابتدائي	3	9	5	11	5	0	1	1	2	0
متوسط	7	12	20	15	12	8	14	15	1	0
ثانوي	15	21	12	7	2	25	24	10	4	0
جامعي	14	10	11	2	1	6	3	0	0	0
ما بعد التدرج	1	6	1	0	0	39	42	28	7	0
المجموع	234 امرأة غير عاملة					116 امرأة عاملة				
المصدر: نتائج البحث الميداني 2017/2016										

أكدت نتائج البحث كما سبق الذكر أن 90 % من النساء قد استفدن من خدمات التعليم بنسب متفاوتة و ما يزرع الأمل في غد أفضل هو أن 60.8 % منهن صاحبات مستوى ثانوي أو أعلى، فالمرأة المتعلمة يمكنها أن تربي أبناءها

تربية حسنة وتنشئتهم بطريقة سليمة، هذا لا يعني أن غير المتعلمة لا يمكنها أن تربي أو تنشئ أطفالا في المستوى فالعديد من الأمهات غير متعلمات تمكن من تربية أجيال في قمة الذكاء و حسن الخلق وبكفاءة عالية.

لكن الوقت إختلف فالأم في الماضي القريب كانت تربي أبناءها بحسب ما أخذت من أبويها بمساعدة الزوج وأبواه فينقلون إلى الطفل ما يرونه صالحا و مناسبا له حتى في غياب التعليم، أما في الوقت الراهن و مع انتشار العولمة التي جعلت من الإبن في أسرة نووية عرضة لمشاركة الخاص و العام في تربيته بفعل اتصاله مع الغير عبر مواقع التواصل الإجتماعي، و كذا ما يساهم به ذلك الكم الهائل من القنوات التلفزيونية و مختلف الثقافات و العادات التي يتعلمها ويكتسبها الطفل في غفلة والديه، لذلك أصبح تعلم الأبوين عامة و الأم خاصة من الأولويات.

و قد نأمل في تنشئة سليمة للأجيال القادمة عند استعراض نسب المتعلمات في كل مستوى على حدا، إذ أن الجامعيات هن الأكثر عددا مقارنة بصاحبات مستوى ثانوي أو المتوسط و الإبتدائي، بالرغم من أن الحديث هنا عن عينة بسيطة مقارنة بالمجتمع الكلي للنساء المتزوجات في وهران أو الجزائر إلا أنهن تعبرن عن حالات موجودة في المجتمع ولا يمكن تجاهلها.

مع أن نسبة النساء غير متعلمات تمثل 9 % و التي تبقى معتبرة في انتظار إستمرار معدلات التمدرس في الإرتفاع أكثر إلى أن يحقق في المستقبل القريب مستوى 100% إلا أن النتائج التي تحققت تستحق الذكر، لأن الأم مدرسة إن أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق ولا يسعنا في هذا المقام إلا القول بأن المرأة الجزائرية حسنة الأخلاق و التربية حتى بدون تعليم، أما إذا تعلمت فتصبح بذرة صالحة غرست في أرض طيبة و ستنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة.

عند الحديث عن الخصوبة و التعليم نجد الأكثر تعليما من نساء العينة هن الأقل إنجابا، كما أن العاملات أقل إنجابا من الماكثات في البيت كما هو مبين في الجدول السابق، فاهتمام المرأة برفع مستواها الثقافي و المادي جعلها تقلص من عدد أبنائها حتى تتمكن من تحمل ثقل الأدوار المتعددة التي تلعبها في حياتها الأسرية.

4.5. تحديد النسل و الحالة المادية للأسرة

تلعب الحالة المادية للأسرة دورا فعالا في تحديد عدد الأطفال فيها فحسب نتائج هذه الدراسة المدرجة في الجدول من الملحق، و التي توضح بأن ما يقارب 45% من أسباب التفكير أو العمل على تحديد النسل مادية محضة، في حين تتأرجح أجوبة المبحوثات حول سبب سعيهن وراء فكرة تحديد النسل بين الأسباب المادية مرفوقة بسبب آخر قد يكون مجرد غطاء غن رغبة المرأة في إنجاب عدد محدد من الأبناء مثل الأسباب الصحية و الأسباب الأخرى و الدراسة فيما تشغل الأسباب الصحية ما يفوق 20% من المبحوثات الراغبات في تحديد النسل لسبب صحي.

5.5. الحالة المهنية للمرأة واستعمال موانع الحمل

جدول 36: توزيع العينة حسب الحالة المهنية، إستعمال موانع الحمل و عدد الأطفال

عدد الأطفال	الحالة المهنية							
	لا				نعم			
	إستعمال موانع الحمل				إستعمال موانع الحمل			
	نعم		لا		نعم		لا	
واحد	35	%14.95	06	% 2.60	38	32.76	01	0.86
اثنان	57	%24.36	04	%1.70	40	34.48	02	1.72
ثلاثة	53	%22.65	04	%1.70	28	24.14	00	0
أربعة	44	%18.80	01	%0.43	6	5.17	01	0.86
أكثر من أربعة	21	8.97%	09	%3.84	0	0	00	0
مجموع جزئي	210	89.73%	24	10.27	112	96.56	04	3.44
المجموع	234 إمرأة غير عاملة				116 إمرأة عاملة			

المصدر: نتائج البحث الميداني

الإستعمال الواسع لموانع الحمل من طرف العاملة بلغ 96.6 % من مجموع العاملات أما الماكثة في البيت فإنها تستعمل هذه الوسائل أقل بقليل من العاملات، لكن نسب السيدات اللائي لا يستعملن وسيلة تباعد الولادات ممن لا تعمل تساوي ثلاثة أضعاف ممن لا يستعملنها من العاملات.

إذا تعتبر الحالة المهنية أحد الأسباب التي رفعت من نسب استعمال موانع الحمل فإذا تتبعنا معطيات الجدول السابق نجد ما يقارب 94 % من العاملات قد أنجبن ثلاثة أطفال و قلة منهن لديهن أربعة حوالي 6% و لا واحدة منهن لديها أكثر من أربعة أطفال، و تبقى من لا يعملن هن الأكثر إنجابا من غيرهن حوالي 19% لديهن أربعة أطفال و ما يقرب من 13% هن أمهات لأكثر من أربعة أطفال أي ما يعادل 32 % منهن لديهن أربعة أطفال أو أكثر.

لكن هذا لا ينفي أهمية موانع الحمل عند الماكثات في البيت فمنهن المتعلمات اللائي يعرفن الكثير عن الصحة الإنجابية و ما مدى فعالية التباعد بين الولادات في الحفاظ على صحتهن وصحة طفلهن فمنهن من قررن تحديد النسل لان دخل الزوج لا يكفي لتربية عدد كبير من الأبناء.

ومنه يمكن القول بأن السياسة السكانية المتضمنة لفكرة التباعد بين الولادات والتي عملت الدولة على نشرها في أوساط النساء بكل شرائحهن و بمختلف مستوياتهن ساهمت في تبني النساء لفكرة التقليل من عدد الأبناء في تلك المرحلة وبقيت الفكرة متداولة بين النساء حتى اليوم، لكن إذا أضيف متغير الحالة المهنية للمرأة يتضح بأن النساء الماكثات في البيت هن الأكثر إنجابا من العاملات فيظهر دور دخول المرأة سوق العمل في استعمالها لمختلف هذه الوسائل.

بناءً على ما سبق يمكن استنتاج أن سياسة نشر الوعي باستعمال موانع الحمل قد لعبت دورا في تراجع خصوبة النساء لكن دور عمل المرأة الذي تأثر بدوره بتحسن مستواها التعليمي و الإنتشار السريع للأسر النووية على حساب الأسر الممتدة كان تأثيره أكثر فعالية على زيادة استعمالها لوسائل منع الحمل مما يؤثر بدوره على عدد الأطفال الذين قد تنجبهم.

IV). العوامل المؤثرة في خصوبة المرأة من خلال الدراسة الميدانية

طريقة التحليل

يهدف هذا العنصر إلى تقديم بعض نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها باستخدام الانحدار اللوجستي المتعدد معتمدين على برنامج الحزم الإحصائية قصد المعالجة الإحصائية وفق الطرق و الخطوات الإحصائية المتعامل بها.

1.تعريف الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة

"يعرف نموذج الانحدار اللوجستي على انه احد نماذج الانحدار التي تكون فيها العلاقة بين المتغير المعتمد (التابع) والمتغيرات التوضيحية (المستقلة) لا تشترط الخطية و لا التوزيع الطبيعي. غالبا ما تأخذ دالة الاستجابة للنموذج الشكل S ، كما يتميز النموذج اللوجستي بكونه أكثر مرونة من نماذج الانحدار التقليدية، فمن خلاله نستطيع مباشرة تقدير احتمال حدوث حدث ما، فضلا عن سهولة تحويله إلى الشكل الخطي باستخدام ما يعرف بتحويل اللوجت Logit transformation, فيما يخص تفسير معامل(معاملات) نموذج الانحدار اللوجستي فهو مختلف تماما عن تفسير معالم نموذج الانحدار الخطي، إذ يمثل مقدار التغيير الحادث في لوغاريتم الرجحان(نسبة الرجحان) لحدوث حدث نتيجة لتغيير وحدة واحدة من المتغير المستقل مع ثبوث المتغيرات المستقلة الأخرى."[130]

بمعنى أوضح يستخدم الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة للتنبؤ أو لاحتمال عضوية عنصر معين إلى مجموعة معينة بالاستناد إلى عدد من المتغيرات المستقلة.

الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة هو امتداد بسيط للانحدار اللوجستي الثنائي، حيث يكون المتغير التابع يتكون من ثلاث فئات أو أكثر.

[130] بهاء عبد الرزاق قاسم، أثر بعض المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي،ص 143.

يتميز الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة بكونه يعتمد على متغير تابع من ثلاث فئات أو أكثر كما سبق الذكر مضافة إليه كل الخصائص السابقة التي تميز الانحدار اللوجستي عامة.

أما بالنسبة للنموذج الرياضي فيكتب على النحو التالي:

$$\text{Prob}(Y = i/x) = \frac{e^{\alpha_i + \beta_{i1}x_1 + \cdots + \beta_{ik}x_k}}{1 + \sum_{i=1}^{r-1} e^{\alpha_i + \beta_{i1}x_1 + \cdots + \beta_{ik}x_k}} \quad , \quad i = 1,\ldots,r-1$$

$$\text{Prob}(Y = r/x) = \frac{1}{1 + \sum_{i=1}^{r-1} e^{\alpha_i + \beta_{i1}x_1 + \cdots + \beta_{ik}x_k}}$$

حيث: y هو المتغير التابع ، x_1،x_2 ..... x_k المتغيرات المستقلة و عددها k

β_1،β_2،.....،β_k معاملات النموذج

α ثابت النموذج

حتى نتمكن من الاعتماد على الانحدار اللوجستي في تحليل البيانات قمنا بإنشاء متغيرين جديدين نشرح الطريقة خلال العنصر الموالي:

2. إنشاء متغيرين جديدين

قبل استعراض دراسة وصفية لعلاقة الخصوبة ببعض المتغيرات السوسيو-ديمغرافية و الاقتصادية المؤثرة فيها تم إنشاء متغير جديد يعبر عن مستوى الخصوبة انطلاقا من عدد الأطفال الذي يمثل متغير كمي، عُبر عن هذا المتغير بمستوى الخصوبة، وهو متغير كيفي بحيث تم تحدديده بثلاث مستويات هي: منخفض، متوسط ومرتفع بحيث.

1. مستوى منخفض يعبر عن عدد الأطفال اقل من 3 أطفال.
2. مستوى متوسط يعبر عن عدد الأطفال بين 3 و 4 أطفال.

3. مستوى مرتفع أو عالي يعبر عن عدد الأطفال يفوق أربعة أطفال.

و منه ستبحث الدراسة الوصفية لعينة البحث العلاقة بين هذا المتغير الجديد(مستوى الخصوبة) و باقي المتغيرات التي يبدو احتمال وجود علاقة بينها و مستوى الخصوبة ممكنا إعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية.

فيما يخص إختيار المتغيرات المستقلة أو العوامل المفسرة للخصوبة فقد ركز التحليل الوصفي للبيانات على العديد من المتغيرات التي وردت في إستمارة التحقيق الميداني منها:

سن المرأةالحالي، المستوى التعليمي للمرأة، فائدة التباعد بين الولادات، إستعمال موانع الحمل، المتابعة الطبية أثناء الحمل، الحالة المهنية للمرأة، تخصيص مبلغ مالي للعطل، الإدخار، المستوى المعيشي للأسرة مقارنة بالدخل(متوسط دخل المرأة و الرجل).

كما تم إنشاء متغير آخر المعبر عنه بالمستوى المعيشي للأسرة إنطلاقا من عملية جمع متوسط دخل الزوج والزوجة وقسم هذا الأخير إلى ثلاث مستويات جيد، متوسط و ضعيف كما يلي:

مستوى معيشي ضعيف يعبر عن الدخل أقل من 40 ألف دينار جزائري.

مستوى معيشي متوسط يعبر عن الدخل ما بين 40 ألف و 69 ألف دينار.

مستوى معيشي جيد يعبر عن الدخل 70 ألف دينار فأكثر.

تم تحديد هذه المستويات بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات[131] حيث حدد متوسط صافي الدخل كل القطاعات مجتمعة بـ 39900 دينار، و عليه اعتبر الأجر الذي يقل عن هذا المتوسط بأنه يعبر عن مستوى ضعيف للدخل و باستشارة بعض الأساتذة تم اعتبار الأجر المحصور بين 40 ألف و 69 ألف يمثل المستوى المتوسط بينما الأجور التي تصل إلى 70 ألف أو تزيد عن ذلك تعبر عن المستوى العالي أو الدخل المرتفع.

[131] Résultats de l'enquête annuelle sur les salaire auprès des entreprises, 2016,nº795

3.تحليل نتائج الدراسة

للتمكن من معرفة أهم محددات تراجع الخصوبة حسب بيانات الدراسة الميدانية اعتمدنا على نموذج الانحدار اللوجستي الذي يعمل على إيجاد نموذج رياضي لمتغير تابع متكون من ثلاث فئات بدلالة المتغيرات المستقلة الثنائية أو المتعددة الصفات شرط أن تكون مستقلة فيما بينها.

1.3. الدراسة الوصفية للبيانات

نظرا للتراجع الكبير في مستوى الخصوبة الذي عرفته البلاد خلال العشريات الأخيرة مقارنة بالماضي القريب (السبعينات) بشكل عام و مدينة وهران على وجه الخصوص، فقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن متوسط عدد الأطفال لكل امرأة بلغ 2.57 طفل، كما أوضحت نتائج الدراسة ذاتها أن 52 % من أسر العينة تتميز بمستوى منخفض للخصوبة ثم المتوسط بنسبة 39 % فالمرتفع الذي لم يتجاوز 8.6 %، أما حسب نوع المسكن فإن الأسر التي تسكن في شقة وحوش هي الأكثر ميولا إلى الخصوبة المنخفضة فيما تميل الأسر القاطنة للفيلات والبناءات القصديرية إلى المستوى المتوسط ثم المنخفض فالمرتفع، وتبقى العلاقة بين مستوى الخصوبة ونوع المسكن في شكلها العام حسب نتائج الدراسة غير دالة إحصائيا(signif =0.061).

كما أن ملكية السكن تجعل من الأسر أكثر إستقرارا في توزيع مستويات الخصوبة الثلاثة من المنخفض بأعلى النسب إلى المتوسط فالمرتفع، بينما الخصوبة المرتفعة لدى الأسر التي تسكن في بيت مستأجر وحالة أخرى تكاد لا تذكر، فالأسر الساكنة في بيت مستأجر تتميز بمستوى للخصوبة المنخفضة وتسود الخصوبة المنخفضة و المتوسطة لدى ساكني مسكن من نوع حالة أخرى.

بشكل عام فإن حالة المسكن تلعب دورا ثانويا في توجه مستويات الخصوبة، وتعتبر العلاقة بين المتغير التابع مستوى الخصوبة و المتغير المفسر حالة المسكن علاقة غير معنوية لكنها قد تؤثر على الجانب الإقتصادي للأسرة خاصة من لا يملك سكنا من الأسر.

فيما يخص خصائص المسكن و علاقته بمستوى الخصوبة دائما حسب نتائج هذه الدراسة فإن نوع المسكن وحالة المسكن لا يؤثران على توجه الخصوبة نحو النقصان أو الزيادة.

أما توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة وتوفر المسكن على بعض الضروريات فإن العلاقة بين مستوى الخصوبة وتوفر السكن على بعض الضروريات غير دالة إحصائيا، نفس الملاحظة تقدم حول العلاقة بين مستوى الخصوبة و احتواء المسكن على مختلف التجهيزات التي كانت تبدو مساعدا للمرأة في أداء الأعمال المنزلية حتى تتفرغ لتربية عدد أكبر من الأطفال لكن النتائج تثبت العكس.

دائما فيما يخص العلاقة بين مستوى الخصوبة وتوفر المسكن على بعض الكماليات مثل الانترنت، الحاسوب فإن العلاقة بين مستوى الخصوبة و تلك المتغيرات المفسرة تبدو غير معنوية في شكلها العام (sign=0.291)، أكثر من 50 % من سكنات أسر العينة تتوفر فيها خدمة الانترنت منها ما يفوق 27% تتميز بخصوبة منخفضة و 17 % منها تسود فيها الخصوبة المتوسطة، أما علاقة الخصوبة بامتلاك الأسر لحاسوب أو أكثر تمثل ما يفوق 60 % من العينة الكلية، منها 33 % تتسم بمستوى منخفض للخصوبة و21 % من الأسر التي تملك حاسوب خصوبتها متوسطة ونسبة الأسر ذات الخصوبة المرتفعة فإنها تمثل فقط 5.4 % من مجموع الأسر التي لديها حاسوب أو أكثر.

خلاصة القول فان توفر التجهيزات و بعض ضروريات العيش كالماء والغاز ومختلف الآلات الكهرمنزلية في المسكن لا تؤثر على توجه الخصوبة نحو الزيادة أو النقصان، وحتى ما كان إلى وقت قريب من الكماليات كالانترنت و الحاسوب

وغيرهما فان تأثيرها على مستويات الخصوبة بات ضعيفا لأن سهولة الحصول عليها جعلها من ضروريات الحياة في أوساط كل الأسر حتى تلك المتميزة بخصوبة مرتفعة.

جدول 37: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و السن الحالية للمرأة

سن المرأة الحالي	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
اقل من 20 سنة	4.86	0.60	0.286	5.75
20-34 سنة	28.86	3.14	0.286	32.29
35 سنة فأكثر	18.57	35.43	8	62
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

دائما و كما هو متعارف في مجتمعنا و العديد من المجتمعات العربية فان سن المرأة له اثر على مستوى خصوبتها فكلما زاد سن المرأة (خلال فترة سن الإنجاب) زاد عدد أطفالها، نفس الحالة عرفها مستوى الخصوبة لدى نساء العينة فالعلاقة بين السن الحالية لنساء العينة تبدو ذات دلالة إحصائية عالية، فالإنتقال من فئة عمرية لنساء العينة إلى فئة أكبر منها يعمل على الإنتقال من مستوى للخصوبة إلى مستوى أعلى منه.

جدول 38: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة والمستوى التعليمي للمرأة

المستوى التعليمي	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
دون المتوسط	4.57	10.28	4.29	19.14
متوسط/ ثانوي	22.29	20.86	4	47.15
جامعي	25.43	8	0.28	33.68
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

المستوى التعليمي للمرأة عامل جد مهم في توجيه مستوى خصوبتها فحسب الجدول أعلاه يتضح جليا أن الخصوبة المرتفعة التي بلغت بين نساء العينة 8.57 % استحوذت عليها صاحبات الثانوي فاقل، في حين نجد نسبة الجامعيات بخصوبة مرتفعة لا تكاد تذكر(0.28%)، لكنهن يتميزن بخصوبة منخفضة بنسبة 25.43% أي ما يقارب النصف من نسبة المستوى المنخفض تتميز به الجامعيات و النصف الثاني يتوزع على صاحبات مستوى تعليمي متوسط(ثانوي متوسط) بنسبة تفوق 22 % أما النسبة الضئيلة الباقية (4.5%) تتميز بها صاحبات مستوى تعليمي منخفض (دون المتوسط).

عند حساب كاي تربيع لهذه العلاقة بدت ذات دلالة إحصائية عالية.

جدول 39: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و إدراك المرأة لفائدة تباعد الولادات

هل تدركين أن في تباعد الولادات فائدة لك و لطفلك؟	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
نعم	45.43	34.27	4.86	84.56
لا	6.86	4.87	3.71	15.44
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

ما يقارب 85 % من نساء العينة صرحن بأنهن يدركن فائدة تباعد الولادات لصحة الأم و الطفل، حوالي 46 % صاحبات مستوى منخفض. قد يرجع ذلك إلى أن ما يفوق 80 % من النساء مستواهن فوق المتوسط مما يسمح لهن بالإطلاع على أمور حياتهن الإنجابية.

بالنسبة للمتابعة الطبية أثناء الحمل لنساء العينة فإن العلاقة ذات دلالة إحصائية.

جدول 40: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة واستعمال المرأة لموانع الحمل

هل استعملت أو تستعملين وسيلة لمنع الحمل	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
نعم	48.57	37.43	6	92
لا	3.71	1.71	2.57	7.99
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

الإستعمال الواسع لموانع الحمل من طرف نساء عينة الدراسة يبدو غاية في الأهمية، فبقدر أهمية هذا الإستعمال يظهر أثره على مستوى الخصوبة إذ نجد أن نسبة 93.49 % من مجموع المستعملات يتميزن بخصوبة منخفضة ومتوسطة و6.5 % منهن يصنفن من ذوات الخصوبة المرتفعة.

أما حسب مستوى الخصوبة فإن 3.7 % لا يستعملن موانع الحمل ممن يتميزن بخصوبة منخفضة مقابل 48.57 % يستعملن موانع للحمل مما يؤكد مدى مساهمة موانع الحمل في تراجع خصوبة النساء، و يبقى المستوى المتوسط يتبع نفس التوزيع تقريبا أما عند المستوى المرتفع فان نسبة 2.57 % من ذوات المستوى المرتفع لا يستعملن مانعا للحمل. حساب كاي تربيع لهذه العلاقة يثبت دلالتها إحصائيا.

جدول 41: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و المتابعة الطبية للمرأة أثناء الحمل

هل تقومين بمتابعة طبية أثناء حملك	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
نعم	50.29	37.14	7.14	94.57
لا	02	02	1.43	5.43
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

مع دخول القرن الحالي خصص للبرامج الوطنية الصحية حيزا كبيرا قصد العناية بالأمومة و الطفولة، و ذلك في إطار ما سمي بالصحة الإنجابية التي تضمن للمرأة مساعدة صحية واهتماما نفسيا في فترة الحمل و الولادة و الأمومة.

فحسب إحصائيات وزارة الصحة و السكان فإن أكثر من 90% من هذه المتابعة الصحية قبل الولادة تتم في المؤسسات الصحية العامة بفضل تعميم و إنشاء مراكز وعيادات في مختلف المناطق و تدعيمها بالهياكل الصحية والموارد البشرية المناسبة التي تعنى بالحوامل والأطفال لتوفير المتابعة و العلاج و اللقاح و النصائح الطبية.

أما فيما يخص نساء عينة الدراسة الحالية و من خلال النتائج المحصل عليها فإن ما يقارب 95 % من نساء العينة يقمن بمتابعة طبية أثناء حملهن و هذا أمر غايةً في الأهمية، لأن صحة المولود الجديد تنبع من صحة أمه أثناء حملها له فالعديد من الأمراض المعدية التي قد تصيب الجنين ناتجة عن الحالة الصحية المزرية لأمه، لذا يبد دور المتابعة الطبية للحوامل دورا هاما في التقليص من هذه الإصابات و تجنب الكثير منها بفضل التلقيح و المتابعة الطبية خاصة أثناء الولادة وخلال الساعات أو الأيام الأولى بعدها.

كما أن نتائج هذه الدراسة تثبت بأن علاقة هذه المتابعة و مستوى خصوبة المرأة ذات دلالة إحصائية.

جدول 42: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة والحالة المهنية للمرأة

هل تمارسين نشاط	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
نعم	23.14	10	0	33.14
لا	29.14	29.14	8.57	66.86
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

ولوج المرأة إلى سوق العمل فرضه كل من المستوى التعليمي العالي الذي تمكنت المرأة الجزائرية من تحقيقه بما فيها الوهرانية بفعل العمل التنموي الذي تبنته الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم و كذا زيادة متطلبات الحياة اليومية للمواطن،

فكما سبق الذكر كل ما كان من قبل كماليا أصبح ضروريا في السنوات الأخيرة و كذا زيادة تكلفة تربية طفل حتى من قبل ولادته إلى أن يكبر و يستقل عن والديه.

بالإضافة إلى رغبة المرأة في كسب تلك الاستقلالية المادية عن الأب و الأخ ثم عن الزوج بغض النظر عن تلك الأدوار المتعددة و الثقيلة التي تلقى على عاتقها بعد الزواج فور اختيارها للعمل بدل المكوث في البيت.

هذه الأدوار المتعددة للمرأة وما ينتج عنها من صعوبة القيام بها بمفردها جعلتها تفكر في أن تمسك العصا من وسطها وذلك بتقليل عدد الأطفال الذين تنجبهم، حتى تتمكن من تربيتهم و الإهتمام ببيتها دون المساس بحقها في العمل أو الدراسة أو غيرها من الحقوق التي تبدو غاية في الأهمية بالنسبة لها و ثانوية في نظر الأبناء أو الزوج.

فمن خلال نتائج الدراسة التي أجريت في مدينة وهران فان $\frac{2}{3}$ من النساء العاملات يتميزن بخصوبة منخفضة والثلث الأخير يتميزن بخصوبة متوسطة في حين لا أثر للخصوبة المرتفعة لدى العاملات من نساء العينة.

أما غير العاملات فإن $\frac{7}{8}$ منهن يتوزعن بالتساوي بين مستويين الخصوبة المنخفض و المتوسط و الثمن الأخير منهن يتميزن بخصوبة عالية، وتبقى العلاقة بين مستوى خصوبة المرأة و حالتها المهنية ذات دلالة إحصائية عالية.

بالرغم من أن نسبة العاملات لا تمثل سوى ثلث العينة إلا أنها نسبة معتبرة مقارنة بمعدلات العمل النسوي في البلاد، وعند الحديث عن مساهمة المرأة في مصاريف البيت حسب عينة الدراسة يساهمن جميعا في مصاريف البيت باستثناء نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 1.7% من مجموع العاملات هن صاحبات المستوى المنخفض في حين كل النساء من ذوات المستوى المتوسط يساهمن في مصاريف البيت، هذا ما قد يفسر كون تكلفة تربية طفل قد زادت عما كانت عليه.

من خلال نفس النتائج الدراسة تبدو العلاقة بين الخصوبة و عمل المرأة عكسية بمعنوية عالية، ما يقارب 70% من مجموع العاملات يتميزن بخصوبة منخفضة و 30% المتبقية خصوبتهن متوسطة في غياب وجود نساء عاملات بخصوبة مرتفعة. مما يثبت أن النساء الماكثات في البيت أكثر إنجابا من العاملات و هو ما أكدته العديد من الدراسات التي أجريت في المجال.

من جهة أخرى فإن تحليل النتائج المحصل عليها تبرهن معنوية علاقة الخصوبة بالوضع المادي للأسرة عالية، فنستخلص أن المستوى المرتفع للخصوبة ينعدم عند العاملات و يمثل نسبة قليلة لدى من لا يعملن مقارنة بالمستوى المنخفض والمتوسط وهو ما يؤكد بأن الحالة المادية للأسرة تساهم بشكل ما في تحديد عدد الأطفال فيها، و أن العمل الذي قد يكون المصدر الوحيد لدخل الأسرة أحد أسباب إنخفاض خصوبة المرأة، بالإضافة إلى كون المرأة العاملة تقلل من عدد الأطفال الذين تنجبهم لتوفق بين تربيتهم و القيام بباقي الواجبات.

و بحكم طبيعة الإنسان الذي يرغب دائما في الإرتقاء في مجتمعه، فإن المرأة العاملة كما هو الرجل تبحث عن مستوى أرقي للعيش.

ما يقارب نصف النساء العاملات ممن يساهمن بكل الأجر يتميزن بخصوبة منخفضة و متوسطة، 64.20 % ممن خصوبتهن منخفضة تساهم بنصف الأجر أو أقل من ذلك.

نسبة من تساهم بكل الأجر في المستوى المنخفض تقدر بـ 35.8 % مقابل أكثر من 71% عند صاحبات المستوى المتوسط، و هو مما يفسر أن العدد الكبير أو المتوسط من الأطفال يكلف الأبوين أكثر و هو ما قد يجعل المرأة تبحث عن التباعد بين الولادات أو تلجا في بعض الأحيان إلى تحديد عدد أطفالها.

جدول 43: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة وتخصيص مبلغ مالي للعطل

هل تخصصون مبلغ مالي لقضاء العطل	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
نعم	14.57	9.71	2.29	26.57
لا	37.71	29.43	6.29	73.43
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

العلاقة بين مستوى الخصوبة و توفير مبلغ مالي لقضاء العطل في شكلها العام غير دالة إحصائيا لكن عند تحليل كل مستوى على حدى تمثل تقريبا ثلاث أرباع أسر العينة لا توفر مبلغا للعطل، أما بالنسبة للأسر التي تهتم بتوفير مبلغا للعطل فإن العلاقة عكسية بين مستوى الخصوبة فيها و قضاء العطل إذ أن الأسر ذات الخصوبة المنخفضة تحض بفرصة التوفير لقضاء عطلة سبعة مرات أكثر من تلك الأسر التي تسود فيها الخصوبة المرتفعة.

قد لا يكون العدد الكبير من الأطفال السبب الوحيد في عدم تفكير أسر العينة في قضاء عطل، لأن العديد من الأسر الجزائرية تجعل من قضاء العطل ثانويا و لا يمكن أن نجعله عاملا مهما في كسب الراحة الجسدية و النفسية لأفراد الأسرة حتى يكونوا في قمة الراحة و الاستعداد عند الدخول المدرسي أو الاجتماعي، مما يساهم في بناء المجتمع بالاعتماد على أفراد يتميزون بقدرات إنتاجية عالية كل في ميدان تخصصه.

جدول 44: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و الادخار

هل تدخرون لغير العطل	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
نعم	27.14	18.29	3.43	48.86
لا	25.14	20.86	5.14	51.14
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

العلاقة بين مبادرة الأسر للادخار و مستوى الخصوبة غير دالة إحصائيا، أما إذا قورنت درجة الإدخار من عدمه فإن الأسر ذات الخصوبة تسعى إلى الإدخار أكثر من مجموع الأسر التي تدخر و مستوى خصوبتها متوسطة أو مرتفعة، حيث بلغت نسبة الأسر التي تدخر بمستوى خصوبة منخفض 55.55% من جملة من يدحر من الأسر.

أما الأسر غير القادرة على الادخار فتتميز بخصوبة منخفضة و متوسطة في غالبيتها، مرتفعة أكثر عند الأسر التي لا تدخر منها عند الأسر التي تدخر، باختصار أن نسب الأسر الغير مدخرة أقل من الأسر التي تدخر عند المستوى دون المتوسط و أكبر عند المستوى المنخفض للخصوبة.

جدول 45: توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و المستوى المعيشي للأسرة

المستوى المعيشي للأسرة	مستوى الخصوبة(%)			المجموع
	منخفض	متوسط	مرتفع	
جيد	11.71	9.71	2.29	23.71
متوسط	25.14	17.43	2.86	45.43
ضعيف	15.43	12	3.43	30.86
المجموع	52.29	39.14	8.57	100
المصدر:نتائج البحث الميداني				

عند دراسة توزيع أسر العينة حسب المستوى المعيشي الذي اعتمدنا في تصنيفه على مجموع متوسطات دخل كل من المرأة و الرجل نجد نسبة معتبرة من الأسر تمتع بمستوى معيشي جيد حوالي 24 %، أما الأسر التي يكون مستواها المعيشي متوسط تبدو مهمة مقارنة مع المستويين الآخرين.

إلا أن الملفت للانتباه هو نسبة الأسر الفقيرة أو التي تعاني من مستوى معيشي ضعيف حوالي ثلث أسر العينة، لتبقى العلاقة بين المستويين المعيشي للأسرة و الخصوبة معنوية إلى حد ما، فعند المستوى الجيد تشغل الأسر ذات الخصوبة المنخفضة نصف نسبة أسر الغنية، إذ بلغت نسبة الأسر بمستوى خصوبة منخفضة و مستوى معيشي جيد أكثر من نسبة الأسر بخصوبة متوسطة من ذات المستوى المعيشي، و أكثر من خمس أضعاف الأسر ذات الخصوبة المرتفعة بنفس المستوى المعيشي.

4.تفسير نتائج الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة

التحليل اللوجستي الذي أجري لمحددات مستوى الخصوبة للتنبؤ بمدى تأثر هذا الأخير بتلك المحددات سمح باستغلال ما يفوق عن 75 % من حجم العينة و هي نسبة مقبولة تسمح بقبول نتائج التحليل.

جدول 46: نتائج الانحدار اللوجستي

المتغيرات التفسيرية	B	ES	Wald	ddl	sign	Exp(B)
سن المرأة(35 سنة فأكثر)						
أقل من 20 سنة	19.054-	5719.549	0.000	1	0.997	5.308 E-009
بين 20 و 34 سنة	2.655-	0.331	52.229	1	0.000	0.070
المستوى التعليمي (جامعي)						
دون المتوسط	1.312	0.520	6.365	1	0.000	3.715
متوسط/ثانوي	0.868	0.375	5.366	1	0.000	2.382
فائدة تباعد الولادات(غير مفيدة)						
مفيدة	0.617	0.463	1.778	1	0.041	1.853
استعمال موانع الحمل(لا تستعمل)						
تستعمل	0.713	0.625	1.302	1	0.037	2.041
متابعة طبية أثناء الحمل(لا تجري)						
تجري فحوصات	0.303-	0.547	0.307	1	0.043	0.739
العمل(عاطلة)						
عاملة	0.283-	0.456	0.385	1	0.001	0.754
تخصيص مال للعطل(لا تخصص)						
تخصص	0.157-	0.257	0.370	1	0.829	0.854
الادخار(لا تدخر)						
تدخر	0.208-	0.226	0.846	1	0.358	0.812
المستوى المعيشي للأسرة(ضعيف)						
جيد	0.330-	0.276	2.830	1	0.042	0.719
متوسط	0.238	0.296	3.083	1	0.039	1.2687
ثابت النموذج	1.378-	1.015	1.834	1	0.100	0.252

المصدر: نتائج البحث الميداني

عند تحليل نتائج الانحدار اللوجستي التي توصلنا إليها بغرض المقارنة بين الخصوبة المتوسطة و المنخفضة تحصلنا على النتائج التالية:

متغير السن الحالي يقلل من وجود خصوبة متوسطة بدل المنخفضة لدى النساء اللائي تقل أعمارهن عن 20 سنة خمس مرات من النساء اللائي تفوق أعمارهن 35 سنة، فيما يخص إمكانية بلوغ المرأة مستوى الخصوبة المتوسطة بدل المنخفضة في سن تتراوح بين 20 و34 سنة تقل بـ0.07 مرة منه عند اللائي بلغن 35 سنة فأكثر.

المستوى التعليمي للمرأة يعمل على جعل فرصة المرأة بمستوى تعليمي متوسط أو ثانوي بالتميز بخصوبة متوسطة بدل المنخفضة تزيد بـ 2.382 مرة عن فرصة الجامعيات، وتبقى فرصة النساء بمستوى تعليمي دون المتوسط تزيد بـ 3.715 مرة عن فرصة الجامعيات بالتميز بخصوبة متوسطة بدل المنخفضة. هذه النتائج توضح أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة تراجع مستوى خصوبتها.

معرفة المرأة لفائدة التباعد بين الولادات و استعمال موانع الحمل يزيدان من إحتمال الخصوبة المتوسطة بدل المنخفضة بحوالي مرتين (1.853 و 2.041) على التوالي، كما أن المتابعة الطبية تقلل من الخصوبة المتوسطة بدل المنخفضة بـ 0.739 مرة مما يؤكد اهتمام المرأة بصحتها و صحة مولودها، في حين عمل المرأة يقلل من فرصة تميزها بخصوبة متوسطة بدل المنخفضة بحوالي مرة واحدة.

أما تخصيص مبلغ مالي لقضاء العطل يقلل من تميز الأسرة (المرأة) بخصوبة متوسطة بدل المنخفضة بـ 0.854 مرة، ليقلل الإدخار لغير العطل من تميز المرأة بخصوبة متوسطة بدل المنخفضة بـ 0.812 مرة. و للمستوى المعيشي للأسرة دورا في مستويات الخصوبة فالمستوى المعيشي الجيد للأسر يقلل من إمكانية الخصوبة المتوسطة 0.719 مرة بدل المنخفضة، فيما أن المستوى المتوسط يزيد من تميز الأسرة بخصوبة متوسطة بدل المنخفضة بـ 1.268 مرة.

إن سن المرأة و المستوى الدراسي ثم معرفة المرأة لفائدة تباعد الولادات و كذا إستعمال موانع الحمل و المتابعة الطبية وكذا عمل المرأة ثم المستوى المعيشي و العديد من العوامل الأخرى تسهم بشكل ما في تميز الأسرة بخصوبة منخفضة مقارنة بالمتوسطة أي تقلل من ميول المرأة إلى مستوى متوسط من الخصوبة بدل المنخفضة.

جدول 47: نتائج الانحدار اللوجستي

المتغيرات التفسيرية	B	ES	Wald	ddl	sign	Exp(B)
سن المرأة(أكثر من34سنة)						
اقل من 20 سنة	-18.745	0.000	.	1	0.312	7.233 E-009
بين 20 و 34 سنة	-2.596	830.0	9.779	1	.	0.075
المستوى التعليمي (جامعي)						
دون المتوسط	1.907	0.365	27.223	1	0.000	6.731
متوسط/ثانوي	1.103	0.271	16.525	1	0.000	3.013
فائدة تباعد الولادات(غير مفيدة)						
مفيدة	-0.582	0.614	0.899	1	0.041	0.559
استعمال موانع الحمل(لا تستعمل)						
تستعمل	-1.018	0.704	2.089	1	0.037	0.361
متابعة طبية أثناء الحمل(لا تجري)						
تجري فحوصات	-0.132	0.817	0.026	1	0.043	0.876
العمل(عاطلة)						
عاملة	-0.839	0.246	11.633	1	0.001	0.432
تخصيص مال للعطل(لا تخصص)						
تخصص	-0.157	0.257	0.370	1	0.541	1.170
الادخار(لا تدخر)						
تدخر	-0.723	0.570	1.609	1	0.205	0.485
المستوى المعيشي للأسرة(ضعيف)						
جيد	-0.464	0.276	2.830	1	0.042	0.629
متوسط	0.520	0.296	3.083	1	0.039	1.681
ثابت النموذج	-1.546	1.527	1.024	1	010 .0	0.2131

المصدر: نتائج التحليل اللوجستي متعدد الاستجابة لبيانات البحث الميداني

كما أن تحليل نتائج الانحدار اللوجستي التي توصلنا إليها بغرض المقارنة بين الخصوبة المرتفعة و المنخفضة أسفرت على النتائج التالية:

إذا كان عمر المرأة يقل عن 20 سنة مقارنة بمن بلغت 35 فأكثر فإنه يقلل من تميز المرأة بالخصوبة المرتفعة بدل المنخفضة حوالي سبع مرات،أما المستوى التعليمي دون المتوسط مقارنة بالجامعي فيضاعف إمكانية تميز المرأة بخصوبة مرتفعة بدل المنخفضة بـ 6.7 مرة، في حين أن المستوى التعليمي المتوسط و الثانوي يزيد من إحتمال الخصوبة المرتفعة بدل المنخفضة بـ 3.013 مرة مقارنة بالجامعي.

معرفة المرأة لفائدة تباعد الولادات يقلل من الخصوبة المرتفعة بدل المنخفضة بـ0.559 مرة، وتقلل المتابعة الطبية للمرأة أثناء الحمل من الخصوبة المرتفعة بدل المنخفضة حوالي مرة (0.876).

فيما يساهم عمل المرأة في التقليل من تميزها بخصوبة مرتفعة بدل المنخفضة إلى النصف (0.432 مرة). أما الادخار لقضاء العطل فيزيد من ميول الأسرة إلى الخصوبة المنخفضة بدل المرتفعة بـ1.170 مرة، لكن إمكانية تميز الأسر بخصوبة مرتفعة دون المنخفضة بمستوى معيشي جيد مقارنة بالضعيف يقلل من إمكانية كون الأسرة تميل إلى المستوى المتوسط بـ 0.629، أما المستوى المعيشي المتوسط فيزيد من أمكانية تميز الأسرة بخصوبة مرتفعة بدل المنخفضة بأكثر من مرة ونصف (1.681 مرة).

5.خلاصة

بعد تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية تم التوصل إلى بعض النتائج التي لم يتم التوصل إليها خلال الجزء النظري من هذه الأطروحة، كما تم تفسير نتائج الدراسة الميدانية و تحديد بعض العوامل المضبطة لمستوى الخصوبة، وعليه فإن السلوك الإنجابي الراهن و الساري المفعول في البلاد و منه مدينة وهران قد ساهم في بنائه العديد من العوامل السوسيو–اقتصادية التي تم شرحها خلال الجداول و التعليقات السابقة في هذا الفصل.

6.مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

من خلال ما قدمناه في الجزء النظري و ما تم التوصل إليه خلال نتائج الدراسة الميدانية فان:

الفرضية الجزئية الأولى القائمة على أنه **"هناك علاقة بين المستوى المعيشي للأسرة مقاسا بالدخل و تراجع الخصوبة مقاسا بعدد الأطفال"** فقد تم تأكيدها حيث بدت أفضلية تميز الأسرة بمستوى خصوبة منخفض يزيد كلما ارتفع مستواها المادي أو المعيشي.

الفرضية الجزئية الثانية: **"إرتفاع الوعي الصحي لدى المرأة ساهم بشكل ما في تراجع الخصوبة"** فالمتابعة الطبية واستعمال موانع الحمل بالإضافة إلى إرتفاع المستوى التعليمي ساهم بشكل فعال في تراجع خصوبة النساء حسب نتائج الدراسة.

الفرضية الجزئية الثالثة: **"التوجه الإنجابي الراهن و الساري المفعول في الأسرة الجزائرية سببه ذلك التغيير في وضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي المتمثل في ارتفاع مستواها التعليمي وولوجها لمجالات العمل و النشاط الاقتصادي"**،من خلال تحليل النتائج المتعلقة بتعليم المرأة و عملها من عدمه و وضعها المهني ثم المستوى المعيشي لأسرتها تم تأكيد مدى تأثير هذه العوامل في نشر أفكار جديدة، عملت على ظهور التوجه الإنجابي الراهن و منه فقد تحققت هذه الفرضية . و منه فإن النتائج المحصل عليها تأكد صدق الفرضية الرئيسية و تبرهن على أن انخفاض الخصوبة راجع بالدرجة الأولى إلى التنمية الاقتصادية التي انعكست على المجال الإجتماعي بفعل نشر العديد من المراكز الصحية و المؤسسات التعليمية عبر التراب الوطني الذي سهل من تقديم الخدمة للمواطن(المرأة) خاصة و أنها مجانية، أنتج امرأة واعية، مثقفة وعاملة مما ساهم بشكل فعال في تراجع خصوبتها.

خاتمة عامة

عرف نمو السكان في الجزائر تغيرات جذرية منذ الإستقلال إلى اليوم ، فبعد أن تميز بوتيرة متسارعة خلال السنوات الأولى للإستقلال إلى درجة أن النمو الطبيعي في السبعينات كان من بين المعدلات الأعلى، تضاربت الآراء و الأفكار من فترة إلى أخرى، فبعد تمسك الجزائر بمبدأ التنمية الإقتصادية هي الحل الأوحد للتحكم في تلك الزيادة الكبيرة للسكان خلال السبعينات و الشروع في بناء قاعدة اقتصادية متينة تعمل على مواجهة الصعاب و توفير كل ما تحتاج إليه تلك الأعداد الكبيرة من الأجيال الصاعدة، إلى انتهاج برنامج وطني للتحكم في النمو الديمغرافي في بداية الثمانينات نظرا لعدم تمكن الدولة من مقاومة تلك الزيادة باعتبار الجزائر من الدول التي أصبحت تعتمد بشكل كلي على المحروقات، و ما يعترضها من مشاكل كلما تراجعت أسعار البترول و الغاز في الأسواق العالمية.

إذا فقد غيرت الجزائر وجهتها من دولة مشجعة للزيادة السكانية إلى دولة تعمل كل ما بوسعها للتحكم في هذا النمو السكاني الذي جاء بالعديد من المشاكل الإجتماعية بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطن و بغلاء الأسعار و عجز الدولة عن تغطية حاجيات تلك الأعداد الهائلة من الشباب خاصة.

كانت هذه الدراسة محاولة للتعريف بمدى العمل على تمكين المواطن من الحصول على حقوقه و ما جاءت به مختلف الفترات التي مر بها نمو السكان و ما مدى مساهمة التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الإستقلال في ذلك.

فقد خلصت الدراسة إلى أن انتهاج البلاد لبرنامج وطني قصد التحكم في نمو السكان كان ضرورة ملحة تم العمل بها منذ 1983 و بفعلها تراجع معدل الخصوبة من 8 أطفال لكل امرأة إلى أقل من 3 أطفال لكل امرأة حاليا ، لكن لم يكن البرنامج المعتمد العامل الوحيد المساهم في تراجع الخصوبة في الجزائر.

فقد كانت التنمية الإقتصادية التي تولدت عنها تنمية إجتماعية على العديد من الأصعدة عاملا مهما في خلق ذلك السلوك الإنجابي الجديد داخل الأسر الجزائرية، و قد تم التأكد من ذلك بعد الدراسة الميدانية و التحليل اللوجستي لبيانات البحث.

ملخص

دور االتنمية الاقتصادية في توجيه منحنى االخصوبة في االجزائر

"دراسة ميدا نية في مدينة وهران"

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين من ذوي الاختصاص، كما لا يقل الحيز الذي شغله موضوع الخصوبة في الجزائر أهمية في مختلف الدراسات التي أثريت بها المكتبات الجامعية.

تأتي هذه الدراسة كمبادرة و محاولة للجمع بين الاقتصاد و الخصوبة و العمل قدر المستطاع على توضيح دور التنمية الاقتصادية في تغيير السلوك الإنجابي في الجزائر.

فبعد استقلال الجزائر و شروع الحكومة في عملية البناء والتشييد كانت البداية بالعمل على تكوين مواطن المستقبل بفتح أبواب المدارس للجميع دون استثناء و جعل التعليم إجباري والعمل حق وواجب، مما أنتج بعد مرور سنوات شعبا ينفرد بخصائص كثيرة عن سابقيه، من بين هذه الخصائص تكون امرأة متعلمة تفرض نفسها بقوة على مختلف الأصعدة مما سمح لها بالمشاركة الاقتصادية والسياسية في المجتمع، لكن غير مجرى حياتها حتى على مستوى سلوكها الإنجابي.

الكلمات الدالة: تعليم المرأة ، السلوك الإنجابي، التنمية الاقتصادية، الصحة الانجابية.

Abstract:

The role of economic development in guiding the fertility curve in Algeria "Field study in the city of Oran"

The subject of economic development is one of the topics that have received great attention from specialized researchers. The space occupied by the subject of fertility in Algeria is also important in the various important studies and the value that the university libraries have enriched.

This study is an initiative and a bold attempt to clarify as much as possible the role of economic development in changing reproductive behavior in Algeria.

After the independence of Algeria and the start of the government in the process of construction and construction was the beginning to work on the composition of the future citizens to open the doors of all schools without exception and make education compulsory and work right and duty, which resulted after years of people has unique characteristics of many of his fathers and grandfathers, Educated woman who strongly imposes herself in various fields. This training she received allowed her economic and political participation in society, but changed the course of women's lives even at the level of their reproductive behavior.

Keywords: education of women, reproductive behavior, economic development, reproductive health.

Résumé :

Le rôle du développement économique dans l'orientation de la courbe de fécondité en Algérie "Étude de terrain dans la ville d'Oran"

Le sujet du développement économique est l'un des sujets qui a retenu l'attention des chercheurs spécialisés. L'espace occupé par le sujet de la fécondité en Algérie est également important dans les différentes études importantes et la valeur que les bibliothèques universitaires ont enrichie.

Cette étude est une initiative et une tentative audacieuse pour clarifier autant que possible le rôle du développement économique dans l'évolution du comportement reproducteur en Algérie.

Après l'indépendance de l'Algérie et le début de reconstruction le gouvernement a commencé à travailler sur la formation des futurs citoyens en ouvrant les portes de toutes les écoles sans exception pour rendre l'éducation obligatoire et le travail droit et devoir. Femme instruite qui s'impose fortement dans différents domaines, cette formation lui a permis de participer économiquement et politiquement à la société, mais elle a changé le cours de la vie des femmes, même au niveau de leur comportement reproductif.

Mots-clés: éducation de la femme, comportement reproductif, développement économique, santé reproductive.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

مراجع اللغة العربية

الكتب

01.إبراهيم العيسوي،انفجار سكاني أم أزمة تنمية،دار المستقبل العربي ،القاهرة،1984.

02.إبراهيم عصمت مطاوع،التنمية البشرية بالتعليم و التعلم،دار الفكر العربي،القاهرة،الطبعة الاولى2002.

03.احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر،ماي1991.

04.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،بيروت لبنان،1978.

05.احمد مصطفى و آخرون، تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة،الاستراتيجيات،آليات الممارسة)، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الطبعة الاولى2012.

06. احمد عبد الرؤوف درويش،قضايا التنمية في الدول النامية،مقدمة في سوسيولوجيا التنمية،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2013.

07.المعتصم بالله الجوارنة، د. ديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة و النظم التعليمية، دار الخليج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015.

08.اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، مطابع،الشروق بيروت 1979

09.دلال ملحس استيتية، علم الاجتماع السكاني، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2013.

10.حسين عبد الحميد رشوان، السكان و المجتمع، دراسة في علم الاجتماع السكاني،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الطبعة الثانية 2011.

11.حسين عبد الحميد احمد رشوان،التنمية(اجتماعيا،ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009.

12.حسين عبد القادر صالح، الموارد و تنميتها، أسس تطبيقها على الوطن العربي، عمان 2002.

13.ماجد حسني صبيح،مسلم فايز أبو حلو،مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات،القاهرة،الطبعة الثانية 2014.

14.محمد أحمد الدروي، التخلف الاقتصادي، د.م.ج، الجزائر، 1983.

15.محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية، مقوماتها، نظرياتها وسياساتها،مؤسسة شهاب الاسكندرية 1998.

16.محمد عبد العزيز ربيع،التنمية المجتمعية المستدامة،نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان الاردن2015.

17.منى عويس، د.عبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية،دار الفكر العربي2011، القاهرة.

18.مصطفى خلف عبد الجواد،علم اجتماع السكان،دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة عمان الأردن 2009.

19.مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة بيروت،1985.

20.مريم احمد مصطفى،دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2011.

21.سعدون بوكبوس،الاقتصاد الجزائري، محاولتان من اجل التنمية،دار الكتاب الحديث،2013.

22.عبد الله محمد قاسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديثة،1994.

23.عبد الله عبد الرحمان، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، مصر2009 .

24.عبد اللطيف بن أشنهو،التجربة في التنمية و التخطيط 1962-1980 ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1982.

25.عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962.

26.عبد العاطي السيد،علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1999.

27.عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000.

28. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية،الإسكندرية، الدار الجامعية،2000.

29.عبد الرزاق جلبي، علم الاجتماع السكاني،دار المعرفة الجامعية،مصر2008.

30.عبد الرحمان العيساوي ، الصحة النفسية و العقلية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1992.

31.علي محمد أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي،الفلسفة اليونانية،الجزء الأول،من طالس إلى أفلاطون، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت، 1976

32.عمر كحالة،سلسلة بحوث اجتماعية،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان1977.

33.عمر رضا كحالة، سلسلة بحوث اجتماعية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1977

34.فؤاد غضبان، علم اجتماع التنمية،دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان،الأردن،الطبعة الأولى 2015.

35. فراس عباس فاضل البياتي،الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 2011

36.فتحي محمد أبو عيانة، جغرافيا السكن و السكان،1999

37.صلاح الدين بيوفي رسلان، السياسة و الاقتصاد عند ابن خلدون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1990.

38.صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الإنسان في التنمية و حمايته دوليا،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،الطبعة الأولى2005.

39.خليل عبد الهادي البدو،علم الاجتماع السكاني،دار الحامد للنشر،عمان،الاردن2008.

التقارير

40.البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية الدولية، قاعدة معلومات البنك 2015

41. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2007-2008

42.الميثاق الوطني 1976، دار الصحافة للتوزيع و النشر.

43.بيان اجتماع مجلس وزراء الجزائر 24 ماي 2010.

44.د.و.ا.مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-84.

45.وزارة التخطيط، تقرير عام حول المخطط الرباعي الأول جانفي 1970.

46. منظمة المرأة العربية، واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية طفياني مليكة، أستاذة العلوم التربوية بجامعة الجزائر

47.معطيات إحصائية رقم 527/31، ولاية وهران،النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل2008 نشر في جويلية 2009.

48.توقعات الديوان الوطني للإحصائيات، ديسمبر2004.

المقالات

49.أكلي نعيمة، مقال حول إستراتيجية التنمية في الجزائر، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو.

50. بهاء عبد الرزاق قاسم، تحليل اثر بعض المتغيرات في الاصابة بمرض اللثة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 28، المجلد السابع2011،(قسم الاحصاء بكلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة)

51. بوادكس، العدد 5،مارس 2016 ص 154و 155)

52.نبيل بوفليح، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر2000-2010،جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12،2012.

53.قاسم عمر، لمطوش لطيفة، التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها و معوقاتها،مقال نشر بمجلة دفاتر

مداخلات

54.بوعشة مبارك، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2000، مداخلة بعنوان:الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، مقارنة نقدية، جامعة قسنطينة 2،مارس2013.

55.علام عثمان،الملتقى العربي الأول 2015مداخلة: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي 2001- 2014كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البويرة.

المسوح

56. المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل 1992، التقرير الرئيسي 1994.

57. المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002

58.المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS3 2006.

59.المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 2012.

أطروحات الدكتوراه

60.أحمد عبد الحكيم بعطوش، التخطيط العائلي و أثره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية

اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي،جامعة الحج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية،قسم

الديموغرافيا،2014/2013

61.كيداني سيد أحمد،اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية،جامعة تلمسان،2013/2012.

62.محمد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر،أطروحة دكتوراه في

الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية،2015.

قائمة الراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrage

62 . AOURACH Lhocine, L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français sur la population et le développement ,1996 .

63. BENCISSARD Hocine, Restructuration et réforme économique en Algérie, office des publications universitaire ,1994

64 . Denis MAILLAT, Croissance démographique et croissance économique, université de Neuchâtel, suisse.

65. Fabrice MAZEROLLE, démographie économique, série économie, dirigée par Catherine pivot (professeur à l'université jean-moulin, lyon3) librairie Vuibert paris 2005.

66. Graziella CASELLI, Jacques VALLIN et Guillaume WUNSCH , Démographie , analyse et synthèse II les déterminants de la fécondité, éditions de l'institut national d'études démographiques, paris ,2002 .

co-édition: ENAP/OPU/ENAL, alger 1989. 67. Hamidou Rachid, le logement un défi,

68. Malika laadjali, espacement des naissances dans le tiers monde, l'expérience algerienne, opu,1983.

Articles

69. HEMAL Ali et HAFFAD Tahar, la transition de la fécondité et politique de population en algérie

70. LOUADI Tayeb, les déterminants de la fécondité, revue des sciences humaines, université Mohamed khider biskra, mars 2012 .

71. Revue sciences humanes n°12 ,1999

Collections, annuaires statistiques et rapports

sur le Développement Humain, Algérie, 2013-2015 **Rapport National**, 72. **C.N.E.S**

73. 2 eme rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, rapport établi par le gouvernement algérien, septembre 2010.

74. JACQUELINE des Forts, indicateurs de la santé maternelle en algérie, évolution de 1962 à 1992,population, vol 53nº4,1998 publier par INED(institut national d'études démographiques

75. JEAN .WAKAM, de la pertinence des théories économistes de fécondité en Afrique, collection « thèses de science humaines n14, imprimé en Belgique 2004.

76. Ministère de la planification et de l'aménagement de territoire, deuxième plan quinquennal (1985-1989).- ONS, Collection statistique, n°157.

77. ONS, collection statistique n°173

78. ONS, collection statistique n°80

79. ONS, Collection statistique N:80 ,le recensement général de la population et d'habitat, Algérie , 1987

80. ONS ,enquête d'emploi auprès de ménage, Collection statistique N:740, Algérie , 2013

81. ONS , annuaire statistique de l'Algérie, n°29

82 .ONS, rétrospective statistique (1966-2011)

83. ONS, activité, emploi et chômage 2013nº653

84. ONS, activité, emploi et chômage, 2014,nº671

85. ONS, activité, emploi et chômage (septembre 2017) données statistiques nº 796.

86. ONS, Enquête emploi auprès des ménages 2011

87. ONS, démographie algérienne 2014,n°690

88. ONS, démographie algérienne 2012.

89. ONS, démographie algérienne 2016, n°779.

dermographie algérienne 2015, n°740, Oran 1969. 90. ONS,

91. ONS, enquête nationale angérienne sur la fécondité (ENAF 1986)

92. ONS, recensement général de la population et de l'habitat 1966, wilaya d'Oran, série 1, volume x.

93. ONS, recensement général de la population et de l'habitat , février 1977, wilaya d'Oran.

94. ONS, Collections statistique n°54, recensement général de la population et de l'habitat 20 mars 1987,données synthétiques par wilaya, novembre 1993,série résultats-volume n°5.

95. ONS, Collections statistique n°46, recensement général de la population et de l'habitat 20 mars 1987,données synthétiques par wilaya, novembre 1993,série resultats-volume n°4.

96. ONS, Collections statistique, recensement général de la population et de l'habitat 1998, série résultats-volume n°1.

, 32197. ONS, le recensement général de la population et d'habitat, Collection statistique N: Algérie , 1998.

98. ONS, Natalité, fécondité et reproduction des femmes algériennesa travers les résultats exhaustifs du RGPH 1998,n°332, publier septembre 2001.

, 51499. ONS, le recensement général de la population et d'habitat , Collection statistique N: Algérie , 2008.

100. ONS, Natalité, fécondité et reproduction en Algérie travers les résultat, RGPH 2008,n°156, publier juillet 2011.

Thèses

101. DELENDA AÏssa, thèse de doctorat d'état 2004, rôle du développement social et économique dans le changement des comportements démographiques en algérie, thèse de doctorat d'état en démographie,2004

102. HAMZA Cherif Ali, population et besoins sociaux essentiels en algérie à l'horizon 2038, thèse de doctorat en démographie.

103. Sahraoui Tahar, mariage et fécondité dans les pays arabes, cas de l'Algérie, thèse de doctorat, Lodz, Pologne 1993.

Sites

104. ONU, world population, the revision 2008,http://esa.org/unpp.

105. Gttps://ar.wikpedia.org مؤتمر طرابلس

106. http ://www.ons.dz /Rétrospective statistique 1992-1970/chapitre emploi consulter le 21/08/2016 à 19h21

107. ONS,www.ons.dz

قـائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تزايد عدد مراكز حماية الأمومة و الطفولة في الجزائر	57
02	تطور معدلات الخصوبة و المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر	83
03	استعمال المرأة لوسائل منع الحمل(1968-2012)	86
04	تطور متوسط سن زواج الفتيات 1966-2014	90
05	تطور متوسط سن الأمومة 1998-2016	91
06	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي للمرأة	97
07	تطور سن الزواج حسب المستوى التعليمي للمرأة و مكان الإقامة	99
08	تراجع نسب الزواج قبل الثامنة عشر حسب درجة تعلم الفتاة	100
09	معدل خصوبة النساء في سن 15-19 سنة حسب م.ت، م.غ	101
10	توزيع السيدات السابق لهن الزواج حسب عدد الأطفال أحياء وأول استخدام لوسيلة تنظيم الأسرة و الفئات العمرية	113
11	توزيع السيدات السابق لهن استخدام وسيلة تنظيم الأسرة حسب مبرر أول استخدام و سن المرأة ومكان الإقامة و المستوى التعليمي	115
12	معدلات الخصوبة و متوسط عدد الأطفال حسب فئات العمر و المستوى التعليمي للنساء	118
13	استعمال النساء لموانع الحمل حسب نوع الوسيلة	125
14	قيمة الناتج المحلي بالفرنك للفترة 1950-1958	136
15	بنية الاستثمارات ضمن خطة قسنطينة ما عد النفط	143
16	تطر الإنتاج المحلي حسب القطاعات الكبرى	145
17	أهم انجازات خطة قسنطينة، تقرير 1964	146

18	توزيع الحصص المالية على مختلف القطاعات خلال الخطة الثلاثية	156
19	توزيع الاستثمارات حسب الفروع في الخطة الرباعية الأولى	159
20	توزيع الحصص المالية للخطة حسب القطاعات	161
21	توزيع الحصص المالية للاستثمارات خلال الخطة الخماسية الأولى	163
22	توزيع الحصص المالية للاستثمارات خلال الخطة الخماسية الثانية	164
23	توزيع الحصص المالية على القطاعات خلال برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي	168
24	توزيع المبالغ المالية على القطاعات خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي	169
25	توزيع القيمة المالية الإجمالية للبرنامج حسب القطاعات	170
26	توزيع العينة حسب مدى توفر المسكن على بعض ضروريات الحياة(الماء الغاز و غيرهما)	204
27	امتلاك الأسر لبعض الوسائل	207
28	توزيع العينة حسب السن الحالية	208
29	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمرأة	210
30	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمرأة و الرجل	214
31	توزيع العينة حسب الحالة المهنية للمرأة و الرجل	215
32	معرفة النساء لفائدة التباعد بين الولادات حسب المستوى التعليمي	215
33	توزيع العينة حسب مصدر اقتناء وسيلة منع الحمل	221
34	توزيع العينة حسب عدد الأطفال و الإصابة بالمرض	222
35	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي،الحالة المهنية للمرأة وعدد الأطفال	225
36	توزيع العينة حسب الحالة المهنية، استعمال موانع الحمل و عدد الأطفال	227
37	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و السن الحالية	234
38	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و المستوى التعليمي للمرأة	235
39	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و إدراك المرأة لفائدة تباعد الولادات	236
40	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و استعمال المرأة لموانع الحمل	236

41	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و المتابعة الطبية	237
42	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و الحالة المهنية للمرأة	238
43	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة للعطل و تخصيص مبلغ مالي	241
44	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و الادخار	242
45	توزيع العينة حسب مستوى الخصوبة و المستوى المعيشي للأسرة	243
46	نتائج التحليل اللوجستي متعدد الاستجابة	244
47	نتائج التحليل اللوجستي متعدد الاستجابة	246

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	تطور معدل النمو الطبيعي(1966-2017)	70
02	تطور معدل النمو الطبيعي (2000-2016)	67
03	تطور عدد الزيجات بالآلاف	67
04	تطور عدد المواليد و الزيجات بالآلاف(2000-2014)	67
05	تطور عدد النساء في سن الإنجاب	82
06	نسبة النساء في سن الإنجاب من مجموع النساء	82
07	تطور معدل الزواج و مؤشر الخصوبة في الجزائر	84
	تطور بعض المءشرات اليمغرافية من 1966 إلى 2016	85
08	تطور استعمال المرأة لوسائل منع الحمل حسب فئات الأعمار الخماسية	87
09	استعمال موانع الحمل حسب المستوى التعليمي للمرأة	88
10	تطور نسب العازبات بين 1966-2008	89
11	تطور نسب المتزوجات 1966-2008	89
12	نسب تمدرس الفتيات في الجزائر	95
13	تراجع نسبة أمية البنات 10 سنوات فأكثر	95

14	تأخر سن زواج الفتاة و تزايد نسب تمدرسها 1966-2008	99
51	نسب النساء الناشطات من 1977 إلى 2017	106
16	تطور معدلات العمل للمجتمع النسوي	107
17	تطور معدلات تشغيل النساء حسب قطاع السكن	107
18	تطور معدلات تشغيل المجتمع النسوي حسب المستوى التعليمي	108
19	تطور البطالة النسوية حسب المستوى التعليمي	110
20	نسب السيدات المتزوجات اللائي يستخدمن وسيلة لتنظيم الأسرة حسب عدد الاطفال احياة و المستوى التعليمي	117
21	معدلات الخصوبة حسب فئات العمر الخماسية	124
22	استعمال السيدات لموانع الحمل حسب عدد الأطفال	125
23	استعمال السيدات لموانع الحمل حسب المستوى التعليمي	125
24	استعمال السيدات لموانع الحمل حسب مؤشر الفقر	126
25	توزيع الحصص المالية للخطة الثلاثية حسب القطاعات	157
26	التنمية البشرية خلال البرنامج الخماسي للتنمية	171
27	معامل الارتباط بين تطور عدد المدارس و نسب البنات في الابتدائي	175
28	نسبة ميزانية الصحة إلى ميزانية الدولة	176
29	معامل الارتباط بين تطور عدد العيادات العمومية و تراجع وفيات الرضع	177
30	العلاقة بين ارتفاع أمل الحياة و تراجع وفيات الرضع	178
31	تطور مؤشر التنمية البشرية و تراجع مؤشر الخصوبة	179
32	علاقة الخصوبة باستعمال موانع الحمل	180
33	تطور معدلات تمدرس البنات و علاقته بالخصوبة	181
34	تطور عمل المرأة و علاقته بالخصوبة	182
35	تطور عدد سكان ولاية وهران و الجزائر من 1966 إلى 2008	187
36	المعدل الخام للمواليد لكل من وهران و الجزائر	188

37	تطور معدل الزيادة الطبيعية في وهران و الجزائر بين التعدادات	189
38	تطور معدلات الخصوبة حسب فئات السن الخماسية في الجزائر ووهران 2008/1998/1970	190
//	تطور عدد النساء في سن الإنجاب في الجزائر ووهران حسب مختلف الإحصاءات 2008-1966	192
39	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في كل من وهران و الجزائر 1969-2010	193
40	توزيع العينة حسب نوع السكن	201
41	توزيع العينة حسب حالة المسكن	203
42	توزيع العينة حسب توفر المسكن على بعض التجهيزات	205
43	توزيع العينة حسب سن الزواج	208
44	توزيع العينة حسب عدد الأطفال	211
45	هرم الأعمار لنساء العينة و أزواجهن	212
46	نسب الأزواج الذين تزوجوا من نساء في نفس سنهم	213
47	اهتمام المرأة بالصحة الإنجابية(أثناء الجمل)حسب المستوى التعليمي	216
48	استعمال النساء لموانع الحمل حسب مستواهن التعليمي	218
49	استعمال النساء لموانع الحمل حسب فئات السن	219
50	نوع السكن و إصابة المرأة بالمرض	223
51	تقديم العينة حسب نوع السكن و نوع المرض	224

الملحق

جدول 1: تطور عدد المواليد و الزيجات بالآلاف في الجزائر بين 2000 و 2016

السنوات	المواليد عدد	الزيجات عدد
2000	589	178
2001	619	194
2002	617	219
2003	649	240
2004	669	268
2005	703	280
2006	739	295
2007	783	325
2008	817	331
2009	849	341
2010	888	344
2011	910	369
2012	978	371
2013	963	387
2014	1014	386
2016	1067	357

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

جدول2: تطور نسب النساء في سن الإنجاب (2025/1965)

السنة	النسبة %
1965	44,1
1975	42,2
1985	44,4
1995	49,5
2005	57,2
2015	65,5
2025	53,2

المصدر: ONU : world population prospects, The 2008Revision», http://esa.org/unpp

جدول 3: تطور نسب العازبات في الجزائر من 1966 إلى 2008

السن	1966	2008
15-19	44,5	97,3
20-24	11,2	77,7
25-29	4	51,6
30-34	2,2	34,7
35-39	1,6	23,3

40-44	1,3	12,8
45-49	1,1	6,7

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات مختلف المنشورات

جدول 4: تطور نسب المتزوجات في الجزائر من 1966 إلى 2008

1966	2008
52,4	2,7
82,6	21,8
88,3	46,9
87,3	62,4
84,7	71,9
80,1	80
74,5	82,9

جدول 5: معدلات الخصوبة حسب فئات السن و مكان الإقامة

	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
الحضر	9.0	74.5	141.8	152.2	118.4	49.8	7.4
الريف	9.8	76.1	134	141.4	115.9	54.5	9.2

المصدر: المسح الجزائري حول صحة الأسرة، 2002، ص 22

جدول(6) معدلات الخصوبة،متوسط عدد الأطفال لكل امرأة و السن المتوسطة عند الإنجاب حسب المستوى التعليمي

	بدون تعليم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
19-15	30.3	16.6	9.2	5.8	2.2
24-20	111.9	95	95.3	78.5	18.8
29-25	153.2	137.6	148.7	150.6	94.6
34-30	149.3	138.2	143.8	153.8	158.9
39-35	119	107.9	111.1	123.4	137.9
44-40	53	46.2	48	54.4	58.9
49-45	8.5	6.2	7.4	8.6	8.2
ISF	3.13	2.74	2.82	2.88	2.40
AMA	30.8	31.1	31.3	31.9	34.0

المصدر: المسح الجزائري حول صحة الأسرة، 2002، ص 23

جدول 7 : تطور عدد المدارس و نسب البنات في الابتدائي من 1962 إلى 2011

السنة الدراسية	معدل تمدرس البنات	عد المدارس
62/63	36,29	2263
65/66	37,87	4255
68/69	37,08	5614
69/70	37,35	5832
70/71	37,85	6467

7376	39,05	73/74
8182	40,55	76/77
9034	41,63	79/80
9263	41,73	80/81
11360	43,55	85/86
11834	44,52	88/89
13970	45,34	92/93
15426	46,29	96/97
16486	46,98	01/02
22547	47,04	05//06
23789	47,29	08/09
24662	47,37	10/11

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،حوصلة إحصائية 2011/1962

جدول 8 : تطور عدد مؤسسات الصحة الجوارية و تراجع معدل وفيات الرضع في الجزائر

السنوات	معدل وفيات الرضع	عدد المؤسسات
1974	114.5	106
1978	112,5	162
1983	88,45	249
1988	64,4	434
1993	50,9	459
1998	37,4	482
2002	34,7	513
2006	30,1	520
2008	25,5	600

الديوان الوطني للإحصايات،مختلف منشورات المعطيات الإحصائية

جدول9: تطور أمل الحياة وتراجع وفيات الرضع في الجزائر

السنوات	وفيات الرضع	أمل الحياة
1974	114,5	52,3
1978	112,5	53,2
1983	88,45	59,95
1988	64,4	66,7
1993	50,9	70,2
1998	37,4	73,7
2006	30,1	74,7
2012	22,6	76,4

الديوان الوطني للإحصايات،مختلف منشورات المعطيات الإحصائية

جدول 10: تطور أمل الحياة و مؤشر التنمية البشرية

السنوات	مؤشر الخصوبة	امل الحياة عند الولادة
1975	7,4	0.511
1980	6,9	0.562
1985	6,7	0.613
1990	4,5	0.652
1995	3,97	0.672
2000	2,4	0.702
2005	2,56	0.733
2015	3,1	0.745

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة (2008/2007). : تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع، ص39* PNUD

جدول 11: تطور استعمال موانع الحمل و تراجع المؤشر التركيبي للخصوبة

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة	معدل استعمال موانع الحمل
1968	7,8	8

1980	6,9	11
1986	4,5	35
1992	3,97	51
2002	2,48	57
2006	2,56	61
2012	3,02	57

المصدر: Louadi.T. les déterminants de la baisse de la fécondité en Algerie, revue des Sciences Humains- Université Mohamed Khider Biskra, n °24,p 57

جدول 12 تكور معدل تمدرس البنات و تراجع المؤشر التركيبي للخصوبة

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة	معدل تمدرس البنات
1966	8,36	36,9
1977	7,2	59,6
1987	4,1	71,56
1998	2,76	79,93
2008	2,81	91,67
2014	3,02	97,25

المصدر: جدول 11 و حوصلة إحصائية 2011/1962، الجدول 10 من الأطروحة

جدول 13: تكور معدل عمل المرأة و تراجع المؤشر التركيبي للصوبة

السنوات	معدل العمل	المؤشر التركيبي للخصوبة
1966	1,8	8,36
1977	2,6	7,2
1987	4,4	4,1
1998	9,7	2,76
2008	14,3	2,81
2017	13,5	3,1